
أوراق الأزمة الأوكرانية
عالم يتشكل من جديد
عبد الخالق فاروق


أوراق الأزمة الأوكرانية
عالم يتشكل من جديد
عندما بدأ التدخل العسكري الروسي الواسع النطاق لأراضي جمهورية أوكرانيا ، في الرابع والعشرين من فبراير عام ٢٠٢٢ ، لم تكن هذه سوي ختام لمسار معقد ومركب من العلاقات الروسية بمحيطها الجيو– سياسي الذي تشكل من جديد بعد تفكيك دولة الاتحاد السوفيتي في ربيع عام ١٩٩١ ، وسيطرة جماعات أقرب إلي المافيا علي مطبخ صنع القرارات في الدولة المفككة ، يترأسها رئيس مخمور يدعي " بوريس يلتسن " ، يحيط به خليط غريب من جماعات مصالح ، وعصابات مافيا ، وكتل سياسية تختلط فيها الأفكار والأيدلوجيات اليمينية والفاشية ، بأفراد من التيارات الليبرالية والرأسمالية المتوحشة .
ويرغم أن هذا التفكيك قد نتج عنه نشوء عشرة كيانات جيو– سياسية جديدة ، هي روسيا الاتحادية ، وجمهوريات كازاخستان ، وأوكرانيا ، وبيلاروسيا أو روسيا البيضاء ، وطاجيكستان ، وأوزبكستان ، وأرمينيا ، وأذربيجان ، قرغيزستان ، وتركمنستان ، كلها محملة ببعض العدوات القديمة ، والثأرات العرقية المدفونة ، وبعض الطموحات والأوهام بشأن التحالف مع الغرب والولايات المتحدة ، وما يستتبعه من نمو أقتصادي مأمول ، وتحليق في أفق العالم المخملي الجديد .
وعلي الرغم من الوعود الغربية والأمريكية التي قطعت – شفاهة – لرجلي أمريكا في روسيا الاتحادية سواء قبل التفكيك أو بعده (ميخائيل جورباتشوف و بوريس يلتسن) ، بصداقة جديدة ، وعدم تهديد أمن ومصالح روسيا الاتحادية ، وتوقف حلف الناتو عند عضويته الراهنة عام ١٩٩٢ ، وعدم شموله لدول وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، فأن الأيام والشهور والسنوات القليلة اللاحقة قد كشفت كذب هذه الوعود ، حيث جري ضم كثير من دول أوربا الشرقية التي كانت حلفا للاتحاد السوفيتي السابق ، وأعضاء في حلف وارسو الدفاعي ، واعضاء في تكتل اقتصادي يقوده الاتحاد السوفيتي هي مجموعة (الكوميكون) .
وزاد عليها قيام أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية ، بتنظيم عدة إنقلابات يمينية في كثير من هذه الدول الشرقية أطلق عليها الثورات الملونة (جورجيا – أوكرانيا – قرغيزستان – كازاخستان .. الخ) ، أطاحت فيها بحكومات قريبة الصلة بروسيا الاتحادية ، وأتت بمجموعات يمينية وفاشية معادية بالمطلق لروسيا ، ومصممة علي الإلتحاق بحلف الناتو والمعسكر المعادي للجارة الكبري روسيا .
عبد الخالق فاروق

كتاب

أوراق الأزمة الأوكرانية

عالم يتشكل من جديد

بقلم / عبد الخالق فاروق

الخبير فى الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية

القاهرة فبراير – مايو ٢٠٢٢

محتويات الكتاب

الإهداء :

الفصل الأول : قراءة جيو –إستراتيجية فى الأزمة الأوكرانية .

الفصل الثاني : التبعات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية .. هل هناك بدائل للغاز الروسى ؟

الفصل الثالث : حدود وتداعيات الحرب الاقتصادية على روسيا .

الفصل الرابع : الأزمة الأوكرانية والخسائر الاقتصادية المقدرة علي روسيا .

الفصل الخامس : الإجراءات الروسية فى مواجهة الحرب الاقتصادية الغربية .

الفصل السادس : الخسائر الاقتصادية المتوقعة لدول التحالف الغربى جراء الأزمة الأوكرانية .

الفصل السابع : إنعكاسات الأزمة الأوكرانية على أزمة الغذاء في العالم العربي .

الفصل الثامن : الخسائر المصرية المتوقعة من جراء الأزمة الأوكرانية .

الفصل التاسع : محددات الموقف الاستراتيجي للصين فى الأزمة الأوكرانية .

الفصل العاشر : محددات وقيود موقف الهند من الأزمة الأوكرانية .

الفصل الحادي عشر : أخطاء فوق تكتيكية في الحرب الروسية .

كلمة ختامية : مستقبل الصراع في أوكرانيا .

التعريف بالمؤلف :

الخرائط والملاحق :

الإهداء

إلي الصحفية الفلسطينية الشهيدة

شيرين أبو عاقلة

التي جسدت في حياتها وفي إستشهادها

حقيقة الصراع في فلسطين

وجوهر العنصرية والوحشية

في هذا الإحتلال الصهيونى

المؤلف

عندما بدأ التدخل العسكري الروسي الواسع النطاق لأراضي جمهورية أوكرانيا ، في الرابع والعشرين من فبراير عام ٢٠٢٢ ، لم تكن هذه سوي ختام لمسار معقد ومركب من العلاقات الروسية بمحيطها الجيو – سياسي الذي تشكل من جديد بعد تفكيك دولة الاتحاد السوفيتي في ربيع عام ١٩٩١ ، وسيطرة جماعات أقرب إلي المافيا علي مطبخ صنع القرارات في الدولة المفككة ، يترأسها رئيس مخمور يدعي " بوريس يلتسن " ، يحيط به خليط غريب من جماعات مصالح ، وعصابات مافيا ، وكتل سياسية تختلط فيها الأفكار والأيدلوجيات اليمينية والفاشية ، بأفراد من التيارات الليبرالية والرأسمالية المتوحشة .

وبرغم أن هذا التفكيك قد نتج عنه نشوء عشرة كيانات جيو – سياسية جديدة ، هي روسيا الاتحادية ، وجمهوريات كازاخستان ، وأوكرانيا ، وبيلاروسيا أو روسيا البيضاء ، وطاجيكستان ، وأوزبكستان ، وأرمينيا ، وأذربيجان ، قرغيزيستان ، وتركمنستان ، كلها محملة ببعض العدوات القديمة ، والثأرات العرقية المدفونة ، وبعض الطموحات والأوهام بشأن التحالف مع الغرب والولايات المتحدة ، وما يستتبعه من نمو أقتصادي مأمول ، وتحليق في أفق العالم المخملي الجديد .

وعلي الرغم من الوعود الغربية والأمريكية التي قطعت – شفاهة – لرجلي أمريكا في روسيا الاتحادية سواء قبل التفكيك أو بعده (ميخائيل جورباتشوف و بروريس يلتسن) ، بصداقة جديدة ، وعدم تهديد أمن ومصالح روسيا الاتحادية ، وتوقف حلف الناتو عند عضويته الراهنة عام ١٩٩٢ ، وعدم شموله لدول وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، فأن الأيام والشهور والسنوات القليلة اللاحقة قد كشفت كذب هذه الوعود ، حيث جري ضم كثير من دول أوربا الشرقية التي كانت حليفا للاتحاد السوفيتي السابق ، وأعضاء في حلف وارسو الدفاعي ، واعضاء في تكتل اقتصادي يقوده الاتحاد السوفيتي هي مجموعة (الكوميكون) .

وزاد عليها قيام أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية ، بتنظيم عدة إنقلابات يمينية في كثير من هذه الدول الشرقية أطلق عليها الثورات الملونة (جورجيا – أوكرانيا – قرغيزيستان – كازاخستان .. الخ) ، أطاحت فيها بحكومات قريبة الصلة بروسيا الاتحادية ، وأتت بمجموعات يمينية وفاشية معادية بالمطلق لروسيا ، ومصممة علي الإلتحاق بحلف الناتو والمعسكر المعادي للجارة الكبري روسيا .

وكان أخطرها ما جري في جورجيا وظهور شخص فاسد وذو علاقات وطيدة بأجهزة الإستخبارات المركزية الأمريكية (ساكشفيللى) عام ٢٠٠٨ ، ومن بعدها جاء الانقلاب الدموي في أوكرانيا في ربيع عام ٢٠١٤ ، الذي قادته مجموعات نازية وشوفينية متطرفة ، لم تتردد علي قتل بعض من ظننتهم متعاطفين مع روسيا ، أو كانوا من أصول روسية حرقا وهم أحياء كما جري في مدينة " أوديسا " وفي شرق أوكرانيا .

علي أية حال .. مثلما ترتب علي " الثورة البرتقالية " في جورجيا ، تدخل عسكري روسي عام ٢٠٠٨ ، نتج عن الإنقلاب الدموي في أوكرانيا عام ٢٠١٤ ، تدخل عسكري روسي محدود ، تمثل في حماية سكان شرق أوكرانيا ذوي الأصول الروسية من ناحية ، وإسترداد روسيا لشبه جزيرة القرم من ناحية أخري .

ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف التحرشات العسكرية الدامية لقوات أوكرانيا تحت قيادة المجموعات النازية الجديدة ، ضد سكان شرق البلاد ذوى أصول الروسية من ناحية ، ولا إصدار تشريعات وقوانين تميز بصورة قاسية ضد سكان البلاد من الأقليات غير الأوكرانية ، مثل الروس (٢٠% من السكان) ، أو البيلاروس (٧% من السكان) ، أو غيرهم من الأعراق الأخري .

وبرغم توقيع أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا ، أتفاقية " مينسك " عام ٢٠١٥ ، التي تستهدف وقف أطلاق النار في شرق أوكرانيا ، وإيجاد صيغة مناسبة للتعايش بين القوميات في هذا البلد ، إلا أن أوكرانيا ظلت تناور وتنتهك هذه الاتفاقية ، وتكثف العمليات العسكرية في شرق أوكرانيا ضد مقاطعتي لوغنسيك ودونتسيك ، مما أودي بحياة حوالي أربعة عشرة ألفا من المدنيين في هاتين المقاطعتين طوال السنوات الثماني السابقة علي التدخل العسكري الروسي في فبراير عام ٢٠٢٢ .

وزاد عليها العلاقات التي بدت متنامية وحميمة مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ، والرغبة في الإلتحاق بالحلف العسكري الغربي (الناتو) ، وتدعيم الأواصر العسكرية والتدريب والخبراء والمستشارين الغربيين لجيوش أوكرانيا ، كما كشفت الوقائع بعد فبراير عام ٢٠٢٢ وجود أكثر من ثمانية عشرة مختبرا بيلوجيا ، في أراضي أوكرانيا يمولها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، تقوم بأختبارات جرثومية وبيلوجية ذات طبيعة عسكرية وسرية ، علي الحدود مع روسيا ، وتستخدم المواصفات الجينية الروسية موضوعا للإختبارات والحرب الجرثومية القادمة .

وهكذا لم يكن صبر روسيا الاستراتيجي قادرا علي تحمل المزيد ، خصوصا بعد أن تقدمت روسيا الاتحادية بمذكرة تفصيلية للولايات المتحدة ، ودول الإتحاد الوروبي ، ودول حلف الناتو ، يطلب فيها فتح مجال للتفاوض مع هذه الدول فرادي كانت أو جماعات ، لمناقشة نظام وأتفاقية لضمان الأمن الجماعي في أوربا والعالم ، يضمن فيها الأمن المتوازن لجميع الأطراف ، فلم تجد روسيا من هذه الدول والمؤسسات الغربية سوي التجاهل ، بما يشبه الإهانة والإزدراء ..!!

وهنا أنفجر الوضع من جيد ، وبدأنا في كتابة صفحة مختلفة تماما في تاريخ العلاقات الروسية والأوكرانية من جهة ، والروسية الغربية الأطلسية من جهة أخري .. فلنتأمل هذه الصفحة الجديدة الأن .

الفصل الأول

قراءة جيو –إستراتيجية فى الأزمة الأوكرانية

من بين ركام الماضى ، وتناقضات الحاضر إشتعلت فى الأسابيع الأولى من العام الجديد (٢٠٢٢) أزمة عاصفة فى العلاقات بين جمهورية روسيا الاتحادية ، وجاراتها المشاغبة أوكرانيا ، وبدا وكأننا بصدد أزمة أخذة فى التصاعد والغليان يوما بعد يوم ، تكاد تهدد مجمل الأوضاع الحرجة والتوازنات الدقيقة فى أوربا كلها ، وقد لا نبالغ إذا قلنا العالم أجمع .

والحقيقة أنه لا يمكننا فهم طبيعة هذه الأزمة ومسارها فى الحاضر وتداعياتها فى المستقبل المنظور ، دون أن نرجع ولو قليلا إلى الماضى القريب ، وكذا النظر إليها فى إطار التفاعلات التى تجرى فى عالمنا الجديد الذى فى طريقه للتشكل من جديد بعد إنهيار المشروع الإمبراطورى الأمريكي ، والعالم الأحادى القطب منذ غزوها للعراق ، وما جرى بعدها من تصاعد موجات المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية فى أكثر من مكان .

فأوكرانيا التى ألحقت قسرا إلى الدولة الأمبراطورية الروسية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وأعيد ضمها إلى الدولة السوفيتية الإشتراكية الوليدة فى أتون الحرب الأهلية عام ١٩٢٢ ، برضا قطاع واسع من قوى اليسار الشيوعى ذوى الأصول الروسية ، كانت تضمر فى داخلها تيارا عريضا من ذوى الأصول الأثنية الأوكرانية ، تميل إلى الجيش الأبيض المناوىء للثورة البلشفية ، والمعادى بالمطلق للإشتراكية .

وقد أظهرت سنوات الحرب العالمية الثانية والغزو النازى لأراضى الاتحاد السوفيتى فى يونيه عام ١٩٤١ ، وجود هذا التيار الذى تحالف مع جيش الاحتلال الهتلرى ، وكون فرقا عسكرية تعاونت مع هذا الأحتلال ومارست التنكيل ضد قوى المقاومة السوفيتية ، سواء فى أراضى أوكرانيا ، أو فيما أبعد من ذلك .

من بين ركام الماضى ، وتناقضات الحاضر إشتعلت فى الأسابيع الأولى من العام الجديد (٢٠٢٢) أزمة عاصفة فى العلاقات بين جمهورية روسيا الاتحادية ، وجاراتها المشاغبة أوكرانيا ، وبدا وكأننا بصدد أزمة أخذخ فى التصاعد والغليان يوما بعد يوم ، تكاد تهدد مجمل الأوضاع الحرجة والتوازنات الدقيقة فى أوربا كلها ، وقد لا نبالغ إذا قلنا العالم أجمع .

وبمجرد أن نجح الهجوم الاستراتيجى المضاد السوفيتى فى تحرير الأراضى السوفيتية من الإحتلال النازى ومطاردة القوات الألمانية النازية حتى سور البوندستاج للرايخ الثالث (البرلمان) ، وإستسلام ألمانيا ، عادت السلطات السوفيتية لترتيب بيتها من الداخل ، وكان أهم تلك الترتيبات التخلص من عملاء النازيين الذين ظهروا وشكلوا خنجرا مسموما فى ظهرها ، وكان فى مقدمة هؤلاء تلك القطاعات من سكان أوكرانيا ، فجرى أعدام الكثيرين ، وتهجير شبه جماعى لمجموعات أخرى إلى مناطق أخرى من الأراضى السوفيتية خصوصا فى سيبيريا .

ومن هنا ظلت النفوس كامنة على غضب ، تنتظر لحظة الانتقام من الروس ، وقد بدا لهم أن هذه اللحظة قد دانت لهم حينما قام الرئيس الروسى المخمور " بورس يلستين " والمجموعة الصهيونية والمافيوية المحيطة به ، بتفكيك الاتحاد

السوفيتى عام ١٩٩٢ ، فأنقسمت الدولة السوفيتية الإشتراكية ، إلى خمسة عشرة جمهورية ، كان أكبرهما على الإطلاق من حيث المساحة والقدرات الاقتصادية روسيا الإتحادية وجمهورية أوكرانيا وكازخستان .

لم تفلح محاولات الإندماج القومى التى مارستها السلطات السوفيتية طوال سبعين عاما ، من طى صفحة التعصب العرقى ، كما لم تنجح السياسات الاقتصادية وإنتشار الفساد بين دواليب العمل الحكومى فى هذه الجمهوريات الوليدة ، بعد عام تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٢ ، فى أحداث تغيير جوهرى فى علاقات المجموعات العرقية المختلفة ، فظل التيار الشوفينى من الأصول الأوكرانية ، أو العرق الجيورجى ، ينمو ليخلق تيارا فاشيا جديدا ، أتخذ من الثأرات القديمة غطاءا ومبررا ، لينقض على الحكم بدعم من حلف الناتو ، فيما سمى الثورة البرتقالية عام ٢٠١٤ ، ولم يترك الجناح اليمينى الذى سيطر على مظاهرات الغضب فى ذلك العام ، من جريمة إلا وأرتكبها ، من ترويع لمعارضيه ، وذبح وقتل وتنكيل لبعض السكان من أصول روسية ، أو حتى ممن يشتبه فى معارضته لتلك الثورة البرتقالية التى خضبت بالدم وسط تهليل وترحيب الساسة فى حلف الناتو والولايات المتحدة ووسائل أعلامها جميعا .

وهنا تحركت المناطق الجنوبية الشرقية التى يغلب عليها الأصول الروسية فى مناطق " دونتيسك " و " لوغيتسك " ، للبحث عن حماية والإنفصال عن تلك الجمهورية الخطيرة ، كما تحرك سكان شبة جزيرة القرم لإعلان الانفصال عن أوكرانيا والإنضمام إلى الجمهورية الاتحادية الروسية ، بكل ما تحويه من مخزون الأسطول الحربى البحرى الروسى الهائل فى البحر الأسود .

هكذا نشأ الوضع الجيو سياسى الذى نشاهده الأن منذ عام ٢٠١٤ . ولم تفلح أتفاقية " منيسك " التى وقعت بين روسيا وأوكرانيا فرنسا وألمانيا ، ولا تفاهمات " نورماندى " فى حل المشكلة ، وظل الوضع مختزنا عوامل التفجير فى أى لحظة .

أوكرانيا تلعب دور حصان طروادة

كما هى عادة الولايات المتحدة (الشيطان الأعظم) فى إطار لعبة صراعات القوى ، ورغبتها فى الهيمنة ، استخدمت مواطن النزاع وعوامل التفجير فى أوكرانيا ، لتكون أداة لمناوشة ومشاغبة ، روسيا الإتحادية ، التى عادت بدورها بقوة على المسرح العالمى بعد سنوات العشرية السوداء فى عهد بوريس يلستين (١٩٩٢-٢٠٠٢) ، حيث قيادة روسية شابة وقوية ، تمتلك رؤية إستراتيجية متكاملة لإنقاذ روسيا ومحيطها الجيو استراتيجى من حالة الإنهيار والضياع الذى صاحب تفكك الاتحاد السوفيتى وتولى جماعات أقرب إلى المافيا قيادة هذه الدولة ، حيث جرت خصخصة وبيع ونهب وإهدار أضخم قطاع اقتصادى عام مملوك للدولة ، وتفكيك وبيع الكثير من القدرات العسكرية ومراكز الإبحاث ، وإنتشار الفقر والجوع بين القطاعات الأوسع من السكان ، مقابل تركز هائل للثروات فى يد تلك المجموعات المشبوهه وطنيا وأخلاقيا . والمفارقة التاريخية ، أن تزامن ما جرى فى الاتحاد السوفيتى وروسيا مع ما جرى ويجرى فى مصر تماما .

لم تكن تجربة التحرش من جمهورية " جورجيا " تحت قيادة شاب أرعن مرتبط بالاستخبارات المركزية الأمريكية يدعى " ساكشفيللى " عام ٢٠٠٨ ، بروسيا الجديدة ناجحة ، فقد تكن الرئيس الروسى " فلاديمير بوتين " من حسم المعركة فى أقل من أسبوع ، وأنتزع منها استقلال جمهوريتى " أبخازيا " و " أوسيتيا الجنوبية " ، وروض هذا التمرد المدعوم أمريكيا ، وها هو " ساكشفيللى " مطارد وملاحق فى أكثر من جمهورية بقضايا فساد منذ ذلك التاريخ حتى يومنا .

والأن جاء دور أوكرانيا التى تمتلك بموقعها قدرات إزعاج أكبر للمارد الروسى ، حيث بحر" أزوف " من ناحية ، وخطوط إمداد الغاز إلى أوروبا ، من ناحية أخرى ، ورغبة للإنضمام إلى حلف الناتو ، وإستدعائه على أبواب روسيا وفى مرمى القصف لعاصمته موسكو .

فالولايات المتحدة وحلف الناتو الذى كانت وظيفته دفاعية ، و لم يكن يضم سوى ستة عشرة بلدا حتى عام ١٩٩٧ ، تحول إلى حلف هجومى وضم إليه أربعة عشرة بلدا أخرى من شرق أوربا (بولندا – المجر – رومانيا – التشيك – سلوفاكيا – ليتوانيا – أستونيا – مولدافيا – بلغاريا –) بالمخالفة لكل الوعود الشفوية التى قطعتها الولايات المتحدة ودول الغرب الأوربى للقيادة الروسية المخمورة ، وأصبحت صواريخه وهدير دباباته على مسامع الكرملين وبؤرة البصر ، وهاهى أوكرانيا بقياداتها ذات الميول الفاشية تزحف طلبا للإنضمام إلى الناتو لتستحضر قوات الحلف ومساندته فى المعركة القادمة مع روسيا لإستعادة ما تصورته قد أقتطع منها (القرم وجمهورتى دونتيسك ولوغنيتسك) والثأر التاريخى من روسيا .

وهكذا بدأت التحرشات الأوكرانية ، مرات بإستقدام وضيافة مدمرات بريطانية ، وأمريكية عبر بحر " أزوف " الملاصق للبحر الأسود ، تماما كما تفعل دويلتى البحرين والإمارات بإستقدام إسرائيل إلى منطقة الخليج الفارسى من أجل التحرش بإيران .

كما بدأت أوكرانيا بالتحرش بروسيا عبر خط أنابيب الغاز (نوردم ستريم ١) الواصل بين روسيا إلى بعض دول شرق ووسط أوربا ، عبر أراضى أوكرانيا ، التى تحصل من روائه ١.٨ مليار يورو سنويا كرسوم مرور .

ولم يكن لدى القيادة الروسية البصيرة ، سوى التحرك لنزع أشواكها بأيديها بصبر وأناة ، فوقعت أتفاقية مع ألمانيا لمد خط أنابيب جديد (نوردم ستريم ٢) الواصل بين الأراضى الروسية فى أقصى الشمال الغربى ، عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا ، بطول يزيد على .... كيلو متر وبتكلفة ١٦ مليار دولار ، الذى أستغرق أكثر من ثمانى سنوات وأنتهى فعليا بنهاية كانون أول (ديسمبر) عام ٢٠٢١ ، وأصبح جاهزا للتشغيل من يناير ٢٠٢٢ ، حينما أشعلت أوكرانيا الأزمة الجديدة .

وهنا أسقط فى يد القيادة الأوكرانية متصورة بأن النجاح فى بناء خط غاز " نوردم ستريم ٢" ، سوف يدفع القيادة الروسية والرئيس " بوتين " فى وقف العمل تدريجيا بالخط الأول ، ويحرمها بالتالى من إيراداته وأمدادات الغاز الروسى إليها ، فزادت التحرشات وزاد عدد السفن الحربية التابعة لحلف الناتو الزائرة فى البحر الأسود وبحر أزوف .

دون أن تدرك أن هذه النار سوف تحرق أصابعها أولا ، سواء بحكم التركيبة الديموجرافية لأوكرانيا حيث ٢٠% على الأقل من سكانها من أصول روسية وبيلاروسية ، أو بحكم فارق القوى العسكرية الهائل لصالح روسيا .

أبعاد الأزمة الراهنة ومساراتها

جاء التصاعد السريع والعنيف حلال الأسابيع الخمسة الأخيرة لتكشف عن أبعاد خطيرة ، وأهداف استراتيجية لكل طرف من أطراف الأزمة :

أولا : بالنسبة لأوكرانيا

تتحرك أوكرانيا وتيارها اليمينى الفاشى المسيطر على الدولة والحكم على أمل تحقيق عدة أهداف هى :

١-توريط حلف الناتو والولايات المتحدة فى معركة سياسية واقتصادية ضد روسيا الاتحادية بهدف وقف خط نوردم ستريم ٢ ، وحرمان روسيا من هذه القوى المالية والنفوذ السياسى .

٢-الوصول بالإزمة إلى مستوى يؤدى إلى تدخلات سياسية ومجلس الأمن من اجل إسترداد شبة جزيرة القرم وبقية الأراضى المنشقة عنها شرقا .

٣- ضمان استمرار خط أنابيب نوردم ستريم ١، ليصبح هو الشريان الوحيد لأمدادات الغاز الروسى إلى أوروبا ، فتصبح أوروبا وروسيا معا تحت رحمة أوكرانيا .

٤-الإنضمام لحلف الناتو كضمانة لأمنها فى مواجهة الدب الروسى .

ثانيا : بالنسبة لروسيا

لم يعد أمام روسيا سوى إزاء كل هذه التحركات المعادية ، والمهددة لأمنها القومى المباشر سوى حسم هذه القضية وتحقيق الأهداف التالية :

١- ليس فقط عدم إنضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو ، بل الأهم الوصول مع الغرب والولايات المتحدة لمنظور مشترك تجاه الأمن الجماعى لدول أوروبا وروسيا معا ن فلا معنى لتوافر الأمن لدول الحلف بينما يكون الأمن القومى الروسى مهددا ، فأما يكون هناك أمن مشترك للجميع ، أو لا أمن لأوروبا وحلف الناتو .. هكذا لن يتراجع الدب الروسى عن هذا الهدف .. وكل التحركات العسكرية الروسية والبيلاروسية المشتركة تسعى للضغط للوصول إلى تفاوض جدى مع الولايات المتحدة والدول الرئيسية فى الاتحاد الأوربى والناتو (فرنسا – ألمانيا – إيطاليا) لتحقيق هذا الهدف .

٢- من ضمن أهداف الأمن المشترك للجميع ، وقف التحركات والتحرشات الأمريكية والبريطانية وحلف الناتو بروسيا عبر البحر الأسود وبحر أزوف ، وألا فأن أحد أهم أهداف العمل العسكرى الروسى المرتقب هو قطع صلة الوصل

بـين أراضـى أوكرانيـا وبحـر أزوف تمامـا وتوسـيع مسـاحات الأراضـى الممتـدة مـن جمهـوريتى " دونتيسـك " و " لوغنيستك " لتغلق المطل الأوكرانى على بحر أزوف الذى يمثل البطن الرخو لروسيا وأسطولها .

٣- إذا مـا أجبـرت روسـيا علـى عمـل عسـكرى بكـل تكاليفـه الباهظـة ، فـأن هـدف تفكيـك السـلطة الحاليـة فـى أوكرانيـا والأتيان بحكومة وسلطة ليست معادية لروسيا إلى هذه الدرجة الشوفينية والفاشية .

٤- أن وقف تشغيل خط الغاز (نوردم ستريم ٢) من روسيا إلى ألمانيا ومنها إلى بقية دول أوروبا ، بقدر ما هو ضربة مؤلمة وموجعة لروسيا ، فهى أيضا ضربة مؤلمة لأوربا وخصوصا ألمانيا ، وقد يعوض روسيا قليلا أتفاقاتها مع الصين الموقعة بين البلدين لمد الصين بأحتياجاتها المتعاظمة من الغاز والبترول .

٥- تنظر روسيا إلى هذه المعركة المركبة سياسيا واقتصاديا وربما عسكريا ، بأعتبارها أحدى محطات إعادة التوازن فى العلاقات الدولية التى أختلت منذ أنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى والكتلة الإشتراكية (دول حلف وارسو ومجموعة الكوميكون) ، وهذه المحطة هى أمتداد لمعركة العراق وأفغانستان وإيران التى مرغت الفحل الأمريكى فى الوحل .

٦- تستخدم روسيا والرئيس فلاديمير بوتين إستراتيجية حافة الهاوية ، التى سبق وأبتكارها الأمريكان فى الخمسينات ووزير خارجيتها الأشهر " فوستر دالاس " .

الحقيقة أن معركة روسيا الأن ، لا تقتصر على روسيا وأوكرانيا وحدهما ، بل لا نبالغ إذا قلنا ، أنها تهم العالم أجمع وخصوصـا دول الجنـوب التـى تتعـرض منـذ سـنوات طويلـة للقهـر والنهـب والغطرسـة الأمريكيـة والغربيـة وخصوصـا بريطانيا وفرنسا الشركاء الإستعماريين الكبار للولايات المتحدة .. هكذا علينا أن نقرأ الحدث التاريخى الراهن .

الفصل الثاني

التبعات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية .. هل هناك بدائل للغاز الروسى ؟

تثير قضية الصراع الجارى فى أوروبا حاليا بين الدب الروسى من ناحية ، ودولة أوكرانيا التى يقف خلفها التحالف الغربى والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، أكثر من قضية ذات أبعاد وتداعيات إستراتيجية ، مثل أوضاع وتوازنات القوى فى أوروبا والعالم بعد هذه المعركة ، ومنها أيضا مستقبل الاقتصاد الروسى وطريقة مواجهته للحجم القاسى من العقوبات التى بدأت دول التحالف الغربى فى تطبيقها ضد روسيا منذ اليوم التالى للعمليات العسكرية الروسية فى أوكرانيا ، ومنها كذلك تأثير هذه المقاطعة الغربية الصارمة على علاقات روسيا بدول العالم عموما ، والدول العربية على وجه الخصوص ؟ وأخيرا وليس آخرا ، ما هومستقبل علاقات الطاقة بين روسيا والدول الأوربية وخصوصا ألمانيا ، وهل تستطيع دول التحالف الغربى أن تجد بديلا سريعا ومعقولا ومستداما لإمدادات الغاز الروسى ، من مصادر أخرى ؟

سوف نتوقف فى هذا الجزء من العرض عند الموضوع الأخير ، على أن نتناول فى معالجات لاحقة ، بقية القضايا الاقتصادية والاستراتيجية التى سوف تنتج عن هذه المعركة الكبرى .

هل لدى أوروبا بديل للغاز الروسى ؟

لعل من أخطر القضايا المعقدة تلك المتعلقة بإمدادات الغاز الروسى إلى أوروبا ، التى تمثل حوالى ٣٨% من أحتياجات هذه القارة العجوز حتى عام ٢٠٢١ ، والمقدر أن تتزايد بعد تشغيل خط أنابيب (نوردم ستريم ٢) بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق ، ومنه سوف يتفرع إلى بقية دول غرب ووسط أوروبا .

وقد بدأت برامج المقاطعة والإجراءات العقابية الأوربية والأمريكية بعد بدء معركة تحرير أوكرانيا من المجموعات الفاشية الحاكمة فى الثالث والعشرين من فبراير ٢٠٢٢ ، بوقف تشغيل خط الأنابيب هذا ، كما تسعى الولايات المتحدة إل البحث عن بدائل لإمدادات الغاز الروسى من مصادر أخرى ، كما ترى الدوائر الأمريكية أنها فرصتها فى تسويق الغاز الأمريكى المسال الذى تمتلك فائضا كبيرا منها إلى السواق الأوربية . وهنا علينا أن نطرح التساؤل التالى : هل تستطيع الدول الأوروبية إيجاد بدائل سريعة ودائمة ومناسبة من مصادر أخرى ؟

والحقيقة أن مسألة إيجاد بدائل للغاز الروسى ينبغى أن يتوفر فيها ثلاثة عناصر هى :

أولا : أن تكون الكميات كافية ومتاحة .

ثانيا : أن تكون الوسائل والأساليب لتوصيله سهلة ومتوفر .

الثالث : أن تكون الأسعار معقولة ، ولا تشكل ضغوطا تضخمية جديدة على الاقتصاد الأوروبى والمواطن الأوروبى .

وهنا علينا بداية أن نعرض لحجم القدرات المتاحة لروسيا من إحتياطيات الغاز المؤكدة حتى الأن من ناحية ، وحجم إمدادات الغاز إلى الدول الأوروبية المتعاقد معها من ناحية ثانية ، ثم نقدر حجم البدائل المتاحة ومن أين ؟

أولا : القدرات والأحتياطيات المتاحة لدى روسيا

وفقا للبيانات المتاحة دوليا فأن احتياطيات الغاز المتاحة لدى روسيا حتى عام ٢٠٢٠ قد بلغت ٤٨.٩ تيرليون متر مكعب ، بينما تأتى إيران فى المرتبة الثانية بأحتياطى قدره ٣٤.٠ تريليون متر مكعب ، وبعدهما قطر بإحتياطى قدره ٢٣.٨ تريليون متر مكعب ، ثم تركمانستان بأحتياطى ١٥.٣ تريليون متر مكعب ، ومن بعدهم تأتى الولايات المتحدة بأحتياطى مقدر ١٢.٩ تريليون متر مكعب .ثم المملكة السعودية بحجم ٨.٤ تريليون متر مكعب ، يليها دولة الإمارات بحجم ٧.٧ تريليون متر مكعب ، ثم نيجيريا بحجم ٥.٧ تريليون متر مكعب ، ، ثم تأتى مصر بحجم ٢.١ تريليون متر مكعب . أما هولندا فلم تعد تملك الكثير من الأحتياطيات من الغاز حيث لم تزد حاليا عن ١.١ تريليون متر مكعب ، كما أغلقت أحد أهم حقولها من الغاز ،

أما النرويج فالكاد يكفى أنتاجها لأحتياجاتها المحلية وما يفيض يكفى تلبية متطلبات بعض الدول الأوربية مثل المملكة المتحدة .

وبالنظر للحصار الذى تعرضت – وما زالت – تتعرض له إيران طوال أربعين عاما ، فان سوق الغاز الطبيعى وصادراته ، تكاد تكون قد أنفردت بالجزء الأكبر منه روسيا وقطر والنرويج وإستراليا لسنوات طويلة ماضية ، وتأتى من بعدهما الجزائر ونيجيريا وتركمانستان والسعودية والإمارات .

أما مصر والتى يقدر حجم أحتياطياتها المعلنة عام ٢٠١٨ – والمشكوك فى مدى دقتها – حوالى ٧٧.٠ تريليون قدم مكعب (أى ما يعادل ٢.١ تريليون متر مكعب) ، فهى فى حالة عسر غازى أضطرتها الظروف إلى إستيراد الغاز من الكيان الإسرائيلى عبر صفقتين طويلى الأجل ، واحدة فى عام ٢٠١٩ ، والثانية فى نوفمبر ٢٠٢١ .

ثانيا : خريطة الصادرات العالمية

وبرغم التناقضات والإختلافات بين سياسات الاتحاد الأوربى ، وروسيا فى كثير من القضايا والمحافل الدولية ، فقد ظل الإعتماد الأوربى على الغاز الروسى يتزايد عاما بعد أخر ، ففى عام ٢٠١٣ كان حصة دول الاتحاد الأوربى من الغاز الروسى حوالى ٢٧% ، وبرغم تفجر المشكلة الأوكرانية عام ٢٠١٤ ، والقرار الروسى بضم شبه جزيرة القرم لها ، ومعارضة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لهذا القرار ، وتوقيع بعض العقوبات على روسيا ، فقد ظل الغاز الروسى يتدفق بالزيادة عاما بعد عام حتى بلغ عام ٢٠٢١ حوالى ٣٨% من إجمالى إحتياجات أوروبا من الغاز ، ولم يكن خط أنابيب " نوردم ستريم ٢" قد بدأ العمل بعد .

وبالمقابل توفر النرويج ٢٤% من إحتياجات أوروبا من الغاز، يليها الجزائر بنسبة ٨% ، وقطر حوالى ٨% وأستراليا والباقى تأتى من هولندا والولايات المتحدة وبقية دول الخليج .عبر شحنات الغاز المسال .

وهكذا تشكلت خريطة أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعى حتى عام ٢٠٢٠ على النحو التالى :

١–روسيا بحجم ١٩٩.٩ مليار متر مكعب .

٢-امريكا بحجم ١٤٩.٥ مليار متر مكعب .

٣-قطر بحجم ١٤٣.٧ مليار متر مكعب .

٤-النرويج بحجم ١١٢.٩ مليار متر مكعب .

٥-استراليا بحجم ١٠٢.٥ مليار متر مكعب .

وتتوزع صادرات روسيا من الغاز حتى عام ٢٠٢٠ على النحو التالى : المانيا (١٦%) ، ايطاليا ١٢% ، فرنسا ٨% ، بيلاروسيا ٨% ، تركيا ٦% ، أى أن ٥٠% من صادرات الغاز الروسى تذهب إلى هذه الدول الخمس، وتأتى **بعدها** الصين ٥% ، هولندا ٥% ، كازاخستان ٥% ، النمسا ٥% ، اليابان ٤% ، المملكة المتحدة ٤% ، بولندا ٤% ، المجر ٣% ، دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٠% ، دول اوربية أخرى غير المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٥% ، دول اسيوية اخرى ٣% .

ومن ثم فأن ٩٢% من صادرات الغاز الروسى تذهب إلى الدول الأوربية ، لتدخل فى تشابكات هائلة ومعقدة داخل الاقتصاد الأوربى ، وبين منازل المواطنيين فى القارة العجوز .

وتزود شركة غازبروم، المملوكة غالبيتها للدولة الروسية، أوروبا بالغاز بموجب نوعين مختلفين من التعاقدات: عقود طويلة الأجل ، تستمر غالبا من ١٠ إلى ٢٥ عاما، وهناك أيضا صفقات "فورية" ، أو مشتريات لمرة واحدة لكمية ثابتة من الغاز .ومن هنا تعتبر روسيا أكبر موردي للغاز لأوروبا، سواء من خلال الأنابيب ، بالإضافة للغاز المسال المصدر فى صورة شحنات من الغاز المسال المحمول بالسفن المخصصة لذلك .

ووفقا لوكالة "رويترز" للأنباء ، فقد نشرت فى أكتوبر الماضى تقريرا استند لبيانات أوروبية، أظهر أن روسيا صدرت من مشروعها "يامال للغاز الطبيعي المسال" ، تسعة عشرة شحنة من الغاز المسال بلغ إجمالها ١.٤١ مليون طن ، وبعدها جاءت قطر في المرتبة الثانية بـ١٨ شحنة (١.٣٣ مليون طن من الغاز المسال)، تليها الجزائر فنيجيريا. وأضافت "رويترز"، أن معظم شحنات الغاز الروسي اتجهت إلى محطات استقبال الغاز المسال في الجزء الشمال الغربي من أوروبا، ما يعد دليلا على أن الغاز الروسي يتمتع بمزايا تنافسية عالية في أوروبا.

بينما أشار التقرير على أن الولايات المتحدة التي تسعى لغزو سوق الغاز الأوروبية، لم تصدر إلى هناك سوى ٠.٦٤ مليون طن من الغاز المسال.

وهكذا تمتلك روسيا ميزتان لا يتوفران غالبا لغيرها من المنتجين والمصدرين الكبار للغاز ، وهما توفير الغاز من خلال خطوط الأنابيب (نوردم ستريم واحد ، ونوردم ستريم أثنان وخط السيل التركى) ، وكذلك عبر السفن المحملة بالغاز المسال .

ولا توجد دولة واحدة يمكنها استبدال هذا الحجم من الغاز الطبيعي المسال ". حتى قطر لا تستطيع زيادة صادراتها إلى أوروبا بسببين أولهما : أن معظم الأحجام القطرية محجوزة في عقود طويلة الأجل في الغالب لمشترين آسيويين، فإن

كمية الأحجام القابلة للتحويل التي يمكن شحنها إلى أوروبا لا تتجاوز ١٠-١٥%.وثانيهما : أن قدرات التسييل وسفن الشحن المتاحة لديها لن تسعفاها فى تلبية الطلب الطارىء بسبب الأزمة الأوكرانية .

كما أن غياب إيران عن السوق من ناحية ، اندلاع النزاع بين الجزائر والمغرب من ناحية أخرى ، وأنعكاساته على وقف خط الغاز الواصل إلى أوروبا عبر المغرب ، جعل للمركز الروسى دورا لا يمكن الإستغناء عنه أو إستبداله فى الأجل المنظور .

وبرغم المحاولات الأمريكية المستمرة منذ عدة سنوات لوقف بناء خط أنابيب الغاز (نوردم ستريم ٢) من روسيا إلى ألمانيا ، بسعة ٥٥ مليار متر مكعب سنويا، والممتد من الساحل الروسي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا. سواء فى عهد إدارة دونالد ترامب ، أو ظل الإدارة الحالية لجوزيف بايدن ، خوفا من النفوذ الروسى على أوروبا ، أو من أجل فتح المجال لإمدادات الغاز المسال الأمريكى ، فأن هذه الجهود لم تفلح بسبب أصرار المستشارة الألمانية السابقة (أنجيلا ماركيل) من ناحية ، والحاجة الماسة للغاز من جانب بقية دول الاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى .

وها هى الحرب الروسية – الأوكرانية ، تطرح على أوروبا السؤال المستحيل : هل نستطيع تطبيق العقوبات على روسيا بما فى ذلك وقف إمدادات الغاز الروسى إلى أوروبا ؟

الإجابة الحاسمة .. كلا

لقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار فى تجاه تأجيج الحرب في دونباس، لاعتبارات سياسية عدة، لكن الدوافع الاقتصادية كانت حاضرة ، خاصة فيما يتعلق بمشروع "نوردم ستريم ٢." ، وكانت محاولات أمريكا لخلق مواجهة أوروبية روسية في أوكرانيا أكثر وضوحا كلما اقترب المشروع من نهايته، وذلك بهدف وقف التعاون بين روسيا وأوروبا في مجال الغاز، وفرض نفسها كبديل لموسكو في هذا الجانب.

ولعل الزيادة الكبيرة في صادرات أمريكا من الغاز الطبيعي المسال، خاصة إلى أوروبا، تعكس هذه الرغبة الملحة للإطاحة بروسيا من سوق الطاقة الأوروبي.

لقد زادت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز المسال للقارة الأوروبية في الشهور الـ٦ الأخيرة من عام ٢٠٢١ ، بشكل كبير، ما يعني أن أمريكا دخلت حيز المنافسة مع روسيا لتصدير الغاز للقارة الأوروبية.

لقد أصبحت أوروبا اليوم الوجهة الأولى للغاز المسال الأمريكي ، وبلغت إجمالي هذه الصادرات خلال يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٢ حوالى ٧.٣ مليون طن، علما بأن سعر الطن يبلغ فى ذلك الوقت نحو ٧٣٠ دولارا تقريبا، وهذا الرقم من التصدير مغري جدا لدولة مثل أمريكا التي تعاني من عجز دائم في ميزانها التجاري .

ويشير بعض الخبراء أن هذه الصادرات غير كافية لاستبدال معظم صادرات روسيا لأوروبا، لذلك تسعى الولايات المتحدة اليوم إلى إيجاد البدائل للغاز الروسي تحت ضغط الاتحاد الأوروبى ، ومن ضمن هذه المساعي؛ مفاوضاتها

مـع إيران فـي الملف النـووي ، والـذي تسـعى إلـى إنهائـه لتتفرغ لمعاركـها القادمـة مـع روسـيا والصـين، وفـتح آبـار غـاز جديدة شرق المتوسط قريبة للاتحاد الأوروبي بعد فشلها في فتح الأراضي السورية أمام الأنبوب القطري .

كما يسعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تأمين البدائل الغاز المسال الذي يتم استيراده عبر ناقلات خاصـة ، ويأتي جزء منه من الولايات المتحدة، وهو مستخرج من الزيت الصخري المرتفع التكلفة، وجزء آخر من قطر التي تملك قدرات كبيرة في إنتاج هذا الغاز والقدرة على تصدير كميات ضخمة. بيد أن هذا الغاز المسال، ، لا يكفي حاجة السوق الأوروبي ، وهو أكثر كلفة نظرا لتكاليف التسييل والشحن وإعادة التغويز ، ومن ثم إعادة التوزيع، وتبقى عمليات الاستيراد عبر الأنابيب الضخمة ومنها "التيار الشمالي" الذي يمر في بحر البلطيق ومنها إلى أوروبا– الأقل كلفة.

أذا من حيث الكميات لا تتوافر – وربما لن تتوفر – فى الأجل المنظور بدائل أمام أوروبا لغاز الروسى .

ثالثا : خريطة الاستهلاك العالمى للغاز

ووفقا للبيانات المنشورة من النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك ، فأن خريطة توزيع الإستهلاك العالمى من الغاز الطبيعى تتوزع كالتالى : دول الاتحاد الأوربى تستهلك عام ٢٠٢١ حوالى ٥٥٠ مليار متر مكعب من الغاز ، تستحوذ ألمانيا منها حوالى ٨٨ مليار متر مكعب ، ومن بعدها تأتى بقية الدول الأوربية أما الولايات المتحدة فهى تستهلك حوالى ٨٤٦ مليار متر مكعب ،

ثانيا : الأسعار المعقولة

فى أواخر عام ٢٠١٠ ، وبسبب تعليق شركة " غاز بروم " الروسية لجميع عمليات بيع الغاز عبر منصاتها الإلكترونية ، قفز سعر الغاز بنسبة ١٩٣% ، وكذلك جرى فى الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢٠ ، حيث زاد السعر من أقل من ٠.٩ دولار فى مطلع عام ٢٠٢١ ، إلى أن تجاوز ٢.١ دولار للمتر المكعب فى أكتوبر من عام ٢٠٢١ ، ومن المتوقع أن يزيد عن ذلك بسبب الأزمة الأوكرانية .

وحتى اليوم لم تحقق الولايات المتحدة هدفها من بناء تحالف غازى جديد يشكل بدائل للغاز الروسى إلى أوروبا ، ولا نظن أن هذه المحاولة سوف يكتب لها النجاح فى المستقبل المنظور ، مما سيضع أوروبا كلها فى محنة سياسية واقتصادية وأخلاقية غير معهودة .

المصادر

https://www.bbc.com/arabic/business-58940395

https://arabic.sputniknews.com/20220222/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D8%AC-

%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-

%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%9F-1059009144.html

https://gate.ahram.org.eg/News/3421561.aspx

الفصل الثالث

حدود وتداعيات الحرب الاقتصادية على روسيا

مع إنطلاق الرصاصات الأولى فى الحرب الروسية ضد الهيمنة الغربية فى العالم ، والتى أتخذت من أوكرانيا المجاورة مخلب قط بدأت حرب اقتصادية متكاملة بكل ما تحمله الكلمة على روسيا ، تصاعدت لحظة بعد لحظة بحيث بدت خلال أربعة أيام فقط أنها قد شملت جل أوجه الحياة الاقتصادية بهدف شل الاقتصاد الروسى تماما وعزل روسا عن مجرى الحياة فى أوروبا ، وأمتدت فى حملة صليبية مسعورة لتقطع خيوط التواصل الرياضى والتعاون التعليمى بين هذا البلد وبقية بلدان أوروبا الاستعمارية التى لم تتخلص أبدا عن هذا التاريخ الإجرامى البشع فى حق الشعوب والحكومات الراغبة فى التحرر من هذه الهيمنة الشيطانية .

هكذا بدا من هذا السلوك الأوروبى والأمريكى السريع جدا (وحلف الناتو) ، أننا بصدد خطة محكمة قد أعدت سلفا ، ومنذ سنوات ليست قليلة ، من أجل تحطيم هذا المارد الروسى الذى يحاول أن يستعيد تاريخه المجيد ، والمؤكد أن خطة مشابهة جاهزة للإنقضاض على التنين الصينى فى الوقت المناسب .

ومن يقرأ إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الصادرة فى ديسمبر عام ٢٠١٧ ، **National Security Strategy** يستطيع أن يتأكد من طبيعة هذا الدور الشيطانى الحاكم للعقل السياسى الأمريكى (١)

لقد تفككت الكتلة الاشتراكية التى كانت تضم حوالى أثنتى عشرة دولة بقيادة الاتحاد السوفيتى على أثر تفكك هذه الأخيرة عام ١٩٩٢ ، كما تفكك الحلف العسكرى الدفاعى الذى كان يجمعها فى نفس العام تقريبا ، ولم يبق سوى حلف شمال الأطلسى (الناتو) الذى ظل يضم كل دول أوربا الغربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا ، ومن ثم أنفرد بالمسرح العالمى يتدخل فى كل مكان دفاعا عن مصالح أعضائه ، حتى لو كانت ضد مصالح الشعوب ، هكذا جرى فى أفغانستان ، وفى يوغسلافيا السابقة ، وفى *ليبيا* وسوريا والعراق واليمن ودول الساحل الأفريقى وغيرها من دول العالم ، وبالقطع كانت النتائج كارثية من تقسم بعض هذه الدول ، وتفتيت نسيجها الاجتماعى والسياسى ، ونهب ثرواتها دون رحمة أو ضمير .

على أية حال .. بالعودة إلى نتائج وتداعيات الحرب الاقتصادية الصليبية ضد روسيا الأن .. ما هى حدودها ؟ وما هى مجالاتها ؟ وما هى أساليبها المباشرة وغير المباشرة ؟ وما هى نتائجها الضارة على الاقتصاد والمجتمع الروسى ؟ ثم أخيرا ما هى تداعياتها ونتائجها على علاقات روسيا الاقتصادية مع بقية دول العالم وخصوصا على الدول العربية ؟

أولا : حدود ومجالات الحرب الاقتصادية الغربية على روسيا

وفقا للقرارات التى أعلنتها كل دول التحالف الغربى – بما ذلك سويسرا المحايدة تاريخيا ومخزن الأموال المسروقة من شعوب العالم – فقد شملت هذه القرارات المجالات التالية :

١–الشخصيات القيادية فى النظام والحكم والجيش الروسى ، وبرغم أنها ليست لها تأثير مادى ومالى مباشر، لكنها فى تقدير الغرب ذات تأثير معنوى قد تؤدى إلى تفكك حلقة القيادة والسيطرة فى قمة جهاز الدولة .

٢–قطاع المصارف والبنوك وخاصة شبكة ربط النظام النقدى والتحويلات المصرفية عن طريق نظام (سويفت) .

٣–مقاطعة التجارة الخارجية الروسية تصديرا وإستيرمن أجل خنق الاقتصاد الروسى .

٤–مقاطعة قطاع الطاقة (النفط والغاز) والبحث عن بدائل لهما من مصادر أخرى ، وهنا تتبدى مقدار الانتهازية الاستعمارية للغرب ، فهم يسعون للحصار الاقتصادى ، لكنهم فى نفس الوقت لم يغلقوا صنبور الغاز الطبيعى الروسى نظرا لحاجاتهم الشديدة إليه فى الأجل القصير (سنة إلى ثلاث سنوات) حتى يتمكنوا من إيجاد بديل مضمون ودائم وبأسعار مناسبة . وهنا سيكون من أكبر الأخطاء الاستراتيجية للجزائر ومصر وقطر أن يقدموا هذه البدائل إلى أوروبا ، حتى لو كان ذلك متاحا لديهم ، وهو لحسن الحظ غير متوفر بالقدر الكافى ، ولا بالوسائل المتاحة ، ولا بالأسعار المناسبة .

٥–وقف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من هذه الدول إلى روسيا .

٦–الحصار الإعلامى ووقف بث القنوات الفضائية **RT** ووكالة الانباء الحكومية الروسية (سبتونيك) .

٧–الحصار الجوى المدنى والتجارى وإغلاق الأجواء الأوروبية أمام الطائرات المدنية والتجارية الروسية .

٨– وقد بلغ مقدار الحقد وأنعدام الإنسانية درجة مقاطعة الأنشطة الرياضية الروسية وحرمان الفرق الروسية من كافة الأنشطة الدولية .

ثانيا : أساليب الحرب الاقتصادية .. الوسائل المباشرة وغير المباشرة

فى المرحلة الأولى للحصار والحرب الاقتصادية ، سوف تمارس هذه الدول أساليب العمل المباشر من خلال مقاطعة الشركات والمؤسسات والكيانات والمصارف والشخصيات الروسية المباشرة ، وفى المرحلة الثانية – التى غالبا لن تتجاوز عدة أسابيع – سوف ينتقلون إلى أساليب ووسائل الحصار غير المباشر ، من خلال توقيع العقاب والغرامات والمقاطعة على كافة الدول والشركات والبنوك ، والشخصيات التى تقدم على التعامل مع الكيانات الروسية المشمولة بالحصار والحرب ، وهنا سوف تتعقد المشكلة على صعيد عالمى نظرا لإنخراط الاقتصاد الروسى منذ ثلاثة عقود على الأقل وتحديدا منذ صعود جماعة جورباتشوف واليهود الصهاينة الذين سيطروا على دفة العمل والقرار الاقتصادى السوفيتى (تشوبايس – تشرنوماردين –) فى آليات العمل الاقتصادى الرأسمالى الدولى(٢) . وسوف نرى مقدار التشابك والتعقيد حينما نطل بعد قليل على هيكل الاقتصاد الروسى الحالى ، ونمط تشابكاته المالية وتجارته الخارجية مع كافة دول العالم .

وقبل ان نخوض فى تبيان جوانب ومجالات وحدود تلك الخسائر التى من المؤكد أنها ستلحق بالاقتصاد والمجتمع الروسى ، قد يكون من المناسب ، عرض صورة بانورامية لحالة الاقتصاد الروسى عشية الأزمة الأوكرانية فى مطلع عام ٢٠٢٢ .

ثالثا : ملامح الاقتصاد الروسى عشية الحرب الاقتصادية ضدها

يكفينا هنا أن نعرض لعناصر القوة والضعف فى الاقتصاد الروسى والتى تتمثل فى خمسة عناصر هى :

١-القدرات الاقتصادية والانتاجية والموارد المتاحة .

٢-التجارة الخارجية وتشابكاتها .

٣-التشابكات المالية بالعالم الرأسمالى الغربى .

٤-الاستثمارات الأجنبية فى روسيا ، والاستثمارات الروسية فى الخارج .

٥-المديونية الخارجية لروسيا الاتحادية .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفاصيل :

١-القدرات الاقتصادية والانتاجية والموارد المتاحة

اقتصاد روسيا هو اقتصاد مختلط عالي الدخل حيث تملك الدولة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد ، وقد تعرض الاقتصاد الروسى إلى محنة حقيقية حينما تسلطت على الحكم والإدارة فى عهد الرئيس المخمور " بوريس يلتسن " ، ومجموعات المافيا التى تحلقت حوله ، فجرت أكبر وأبشع عملية نهب وإهدار لأصول الدولة وشركاتها تحت ما يسمى برنامج الاصلاح الاقتصادى ، الذى كان فى جوهره بيع وخصخصة شركات القطاع العام ، الذى كان يعد أكبر وأضخم قطاع عام فى العالم فقامت اصلاحات السوق في التسعينيات بخصخصة معظم الشركات الصناعية الروسية، عدا استثناءات بسيطة في القطاعات المتعلقة بالطاقة والدفاع (٣) .

وتعتبر روسيا من بين الاقتصادات الكبرى في اعتمادها على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي. وتمتلك روسيا كميات هائلة من الموارد الطبيعية، تشمل النفط، الغاز الطبيعي ، والمعادن النفيسة، والتي تشارك بنسبة كبيرة في الصادرات الروسية. في ٢٠١٢ شارك قطاع النفط والغاز بنسبة ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي، ٥٢% من عائدات الميزانية الاتحادية وأكثر من ٧٠% من إجمالي الصادرات (٤) .

وتظهر قراءة الموازنة العامة الروسية عشية إندلاع الأزمة الأوكرانية فى فبراير عام ٢٠٢٢ ، عن وجود فائض فى الموازنة ، حيث قدرت الإيرادات العامة بحوالى ٢٥.٠٢ تريليون روبل روسى (ما يعادل ٣١٩.٨ مليار دولار أمريكى) ، مقابل ٢٣.٦٩ تريليون روبل مصروفات (أى ما يعادل ٣٠٢.٣ مليار دولار بأسعار الصرف قبل الأزمة حيث الدولار يعادل ٧٨.٢٤ روبل روسى) .

والاقتصاد الروسي هو سادس أكبر اقتصاد في العالم ، وبين عامى ٢٠٠٠ و٢٠١٢، كانت صادرات الطاقة الروسية هي الممول الرئيسي لنمو سريع في مستويات المعيشة ، مع ارتفاع الدخل المتاح الحقيقي إلى ١٦٠% مقوما بالدولار . وتقدر هذه الزيادة بأكثر من سبعة أضعاف الدخل المتاح فى عام ٢٠٠٠.

ووفقا لتقرير "الوضع الحالي للاقتصاد الروسي" الذي أعدته وزارة التنمية الاقتصادية الروسية ، بلغ الناتج المحلى الاجمالى لروسيا عام ٢٠٢١ حوالى ١.٧ تريليون دولار أمريكى ، بمعدل نمو قدره ٤.٣% ، بعد تراجع سجله الاقتصاد الروسي بنسبة ٢.٧% في العام السابق، بسبب جائحة كورونا وما سببته من ركود فى روسيا وفى دول العالم أجمع .

وتمتلك روسيا موارد زراعية ضخمة تصل إلى أكثر من ١٠ ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تبلغ عوائد الزراعة السنوية نحو ٧٦ مليار دولار ، وبالتالى تعد من أهم القطاعات بالاقتصاد الروسي.

وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ احتلت روسيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الشعير ، والمرتبة الأولى في تصدير القمح على مستوى العالم.كما تعد روسيا ثاني أكبر منتج لبذور عباد الشمس ، وثالث أكبر منتج للبطاطس والحبوب بالإضافة إلى أنها خامس أكبر منتج للبيض ولحوم الدجاج في العالم ، ولديها مزارع هائلة لتربية الماشية والصيد البحري وزراعة الغابات ، كما يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة من حيث عائداتها المالية.

كما تمتلك روسيا ثروات طبيعية هائلة من المعادن التي لم تستغل تماما، حيث تقع ضمن المراتب الثلاثة الأولى عالميا من حيث احتياطيات الألماس ، والذهب ، والفحم ، والحديد ، والبلاتينيوم. ويمثل تصدير النفط والغاز الطبيعي والمعادن مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة.

تغطي الصناعة الروسية أنواعاً عديدة من المنتجات مثل الحديد والمعادن والآلات الزراعية ، والأسلحة والآلات الدقيقة والأنسجة ، ولكي تبقى الصناعة الروسية منافسة للصناعات الأجنبية لابد من إعادة هيكلتها .

كما تمتلك روسيا صناعة سلاح ضخمة ومتطورة قادرة على تصميم وتصنيع معدات عسكرية عالية التقنية، وتشمل مقاتلات نفاثة من الجيل الثالث والرابع . في النصف الثاني من ٢٠١٣ وصلت القيمة الإجمالي لصادرات السلاح الروسي إلى ١٥.٧ مليار دولار، زادت لتتجاوز بحلول عام ٢٠٢١ حوالي ٢٢.٠ مليار دولار، ومن أهم الصادرات العسكرية الروسية الطائرات المقاتلة، نظم الدفاع الجوي، السفن، والغواصات. وقال التقرير، إن الإنتاج الصناعي والبناء والشحن قدم أكبر مساهمة في الانتعاش الاقتصادي، فيما تم تسجيل انخفاض في الزراعة بسبب انخفاض محصول الحبوب والبطاطس والخضروات، وكذلك معدل نمو منخفض في الإنتاج الحيواني(٥) .

وقد مكنها هذا التنوع الاقتصادى والقدرات الانتاجية فى كافة المجالات من نسج شبكة علاقات تجارية ومالية واسعة النطاق مع كثير من دول العالم ، سواء فى أوروبا ، أو دول العالم الثالث ، أو آسيا والصين .

أذا نحن إزاء اقتصاد قوى يتسم بالتنوع والقدرات الانتاجية العالية ، والقدرة على الإكتفاء الذاتى .

(٢) التجارة الخارجية (تصديرا وإستيرادا) وتشابكاتها

بلغ حجم التجارة الخارجية لروسيا (تصديرا وإستيرادا) خلال عام ٢٠٢١ حوالى ٧٨٩.٤ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٣٧.٩% عن العام ٢٠٢٠، وفقا لما ذكرته وكالة "تاس" الروسية الرسمية وهو ما يعادل ٤٦% من الناتج المحلي وقد توزعت كالتالى :

- بلغت صادرات السلع من روسيا إلى الخارج حوالى ٤٩٣.٣ مليار دولار بما يعادل ثلث الناتج المحلى الاجمالى .
- كما بلغت الواردات ٢٩٦.١ مليار دولار بزيادة عن العام السابق بنسبة **٢٦.٥%** .

–وهكذا حقق الميزان التجارى الروسى عام ٢٠٢١ ، فائضا بلغ نحو ١٩٧.٣ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٨٨.٤% (حوالي ٩٢.٦ مليار دولار) عن العام ٢٠٢٠، وفقا لبيانات الجمارك الروسية.

–ويُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لروسيا، حيث يمثل ٣٧٪ من التجارة الخارجية لروسيا في عام ٢٠٢٠" ، جزء كبير من هذا فى مجال الطاقة حيث تمثل حوالي ٧٠٪ من صادرات الغاز الروسي ونصف صادراتها النفطية تذهب إلى أوروبا. بينما تمثل المبيعات إلى روسيا حوالي ٥ % فقط من إجمالي التجارة الأوروبية مع العالم الخارجي .

وكما أشرنا من قبل (أنظر مقال التبعات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية .. هل هناك بدائل للغاز الروسى ؟) فأن أكبر الدول المتضررة من إنقطاع الغاز الروسى هى بالترتيب : المانيا (١٦%) ، ايطاليا ١٢% ، فرنسا ٨% ، بيلاروسيا ٨% ، تركيا ٦% ، أى أن ٥٠% من صادرات الغاز الروسى تذهب إلى هذه الدول الخمس فقط ، وتأتى **بعدها** الصين ٥% ، هولندا ٥% ، كازاخستان ٥% ، النمسا ٥% ، اليابان ٤% ، المملكة المتحدة ٤% ، بولندا ٤% ، المجر ٣% ، دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٠% ، دول اوربية أخرى غير المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٥% ، دول آسيوية أخرى ٣% .ومن ثم فأن ٩٢% من صادرات الغاز الروسى تذهب إلى الدول الأوربية ، لتدخل فى تشابكات هائلة ومعقدة داخل الاقتصاد الأوربى ، وبين منازل المواطنين فى القارة العجوز ، وبعد التحالف الاستراتيجى الذى تم التوقيع عليه بين الرئيسين الروسى والصينى فى فبراير عام ٢٠٢٢ ، سوف تتعاظم التجارة المتبادلة بين البلدين ، ليوفرا معا درجة من الحماية الاقتصادية الاستراتيجية المتبادلة ضد نظام العقوبات الأمركى والأوروبى .

أذا أهم أسواق التصدير الروسى هى الصين وهولندا ، ألمانيا ، إيطاليا ، تركيا ، بيلاروسيا ، اليابان ،وفرنسا وبالنسبة للقمح فأهم الدول هى مصر، والسودان واليمن ، ولبنان وغيرها من الدول .

–وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا عام ٢٠٢١ ، حوالى ٣٣.١ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٥٧% عن عام ٢٠٢٠، منها صادرات إلى تركيا بقيمة **26.5** مليار دولار، مقابل واردات بقيمة ٦.٥١ مليار دولار (٦) .كما أن التجارة الخارجية بين الصين وروسيا قد بلغت عام ٢٠٢١ حوالى ١٤٠ مليار دولار ، ومن المقدر أنه بحلول عام ٢٠٢٥ أن تتجاوز مائتين وخمسين مليار دولار لتصبح هى الشريك التجارى الثانى والمضمون لروسيا . وهاتين الدولتين لن يخضعا علاقتهما مع روسيا للحرب الاقتصادية التى أعلنتها الولايات المتحدة وحلف الناتو ضدها أبدا.

– ومن أهم صادرات روسيا النفط الخام والمشتقات النفطية ، والغاز الطبيعى ، والقمح ، والحديد نصف النهائى ، والألومونيوم ، والذهب ، والنحاس المكرر ، النيكل ، والأسمدة النتروجينية ، الأسمدة البوتاسيوم ، والمواد الكيماوية ، المطاط الصناعى ، سلك النحاس ، الخشب ، الماس . وتبلغ حصة روسيا من الصادرات العالمية للنيكل نحو ٤٩% ، والألماس ٣٣% ، وللألومنيوم ٢٦% ، وللبلاتينيوم ١٣% ، وللحديد ٧% ، وللنحاس نحو ٤.% .

– وتنتج روسيا من النفط الخام والمكرر حوالى ١١.٠ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢١ ، وتصدر منها نحو ٥ ملايين برميل يوميًا من النفط الخام، و٢.٥ مليون برميل يوميًا من المنتجات البترولية المكررة (المشتقات) ، بما يمثل حوالي ١٢% من تجارة النفط العالمية ، بما يساوى ٧٠٠ مليون دولار يوميًا من النقد النفطي قبل زيادات الأسعار الجديدة الأن بعد يناير عام ٢٠٢٢ ، وتعتبر روسيا ثاني أكبر مورد للنفط الخام للولايات المتحدة بحجم ٦٠٠ ألف برميل يوميا ، ويشكل النفط أعلى صادرات روسيا، ويمثل نحو ٢٨% من إجمالي صادراتها.

– كما تصدر روسيا ٢٣ مليار قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي (أى ٦٥٧.١ مليون متر مكعب يوميا) ، منها ما يقارب من ملياري قدم مكعب في اليوم تمر عبر أوكرانيا (أى حوالى ٥٧.٢ مليون متر مكعب يوميا) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أخر يوميا ، وبقيمة سنوية تقارب ٤٣.٠ مليار دولار عام ٢٠٢١ (٧) .

هنا نستطيع أن نحدد بوضوح مقدار الضرر المتوقع على الاقتصاد الروسى خلال الشهور القليلة القادمة .

فمن ناحية لن تستطيع هذه الدول الأوربية الخمسة (ألمانيا – إيطاليا – فرنسا – هولندا – تركيا) توفير بديل فى الأجل القصير للغاز الروسى ، ويحتاج الأمر إلى ثلاث سنوات على الأقل لتوفير خط إمدادات للغاز المسال بالسفن من الولايات المتحدة ، وقطر وإستراليا ، وربما النرويج أو نيجيريا ، وهو لن يكون بأسعار معقولة مما سيؤدى عمليا ومباشرة إلى القفز بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار إلى مستوى شديد الضرر على المواطنيين فى أوروبا وكذلك فى زيادة تكاليف المشروعات .

وبالمقابل فأن بعض الدول الأوربية التى تستخدم الغاز الروسى بكميات أقل من (٥%) تستطيع أن تعوض ولو جزئيا نقص إمدادات الغاز الروسى ، دون أن تتمكن من تعويض معظم أحتياجاتها ، وسيؤدى إرتفاع أسعار الغاز إلى تعويض روسيا عن خسارة بعض أسواقها الأوربية من خلال تسويق جزء من هذه الكمية لدول مثل الصين

وبعض دول جنوب وشرق آسيا المتخففه قليلا من الضغوط والهيمنة الأمريكية ، وبعض دول أمريكا اللاتينية المعادية للنفوذ والهيمنة الأمريكية فالنقص فى الكميات المسوقة فى أوروبا قد يعوضه إرتفاع أسعار الغاز دوليا بصورة كبيرة جدا .

أما بقية السلع الروسية المصدرة فى الأسواق الأوربية وربما الدولية فسوف تتعرض للتضييق والحصار ، مما سيؤدى إلى تخفيض كبير فى عوائد الصادرات من بعض تلك الصادرات ، وبالمقابل فأن معظم السلع المصنعة التى تستوردها روسيا من الدول الأوربية سوف تتقلص إن لم تتوقف بصورة كبيرة ، مما سيؤدى إلى تعطل بعض خطوط الانتاج فى أوروبا ، أو تقليص انتاجها ، ويؤدى إلى إنخفاض فى الناتج القومى الروسى على الأقل لعدة سنوات قليلة حتى تستطيع روسيا إستعواض تلك الواردات من أوروبا بغيرها من دول أخرى ، أو بتوفير بديل محلى روسى .

٣- التشابكات المالية بالعالم الرأسمالى الغربى والإحتياطى النقدى الروسى

يتألف احتياطي روسيا الدولي من الذهب، والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي في صندوق النقد الدولي ، وهو عبارة عن أصول أجنبية عالية السيولة موجودة لدى المصرف المركزي الروسى والحكومة الروسية.

وقد سجل احتياطي المركزي الروسي في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ حوالى ٦٤٣.٢ مليار دولار، وهو ما يعد رقمًا قياسيًا، إذ يعادل أكثر من ١٧ شهرًا من عائدات الصادرات الروسية.

كان الرئيس فلاديمير بوتين والقيادة الروسية يعملان منذ عدة سنوات لإزالة تأثير الدولار على الاقتصاد الروسي، ففى عام ٢٠١٣، كانت روسيا تتلقى الدولارات مقابل ٩٥% من صادراتها إلى البرازيل والهند وجنوب إفريقيا والصين، أما فى عام ٢٠٢١ ، فإن ١٠% فقط من هذه التجارة يتم بالدولار.واستبدلت روسيا التجارة بالدولار بالذهب على نحو كبير، حيث راكمت روسيا كميات كبيرة من الذهب تبلغ قيمتها وفقا لوكالة بلومبرج للأنباء الأمريكية إلى ١٣٤.٨٧ مليار دولار ، أو ٢٠% من إجمالي الاحتياطيات، بعد أن كان لديها مليارا دولار فقط من الذهب في ١٩٩٥ (٨) .

وبدأت روسيا في ربيع عام ٢٠١٨ تقليل حجم استثماراتها في سندات دين الدولة الأمريكية. وانخفضت هذه الاستثمارات من ٩٦ مليار دولار إلى ٤٨,٧ مليار دولار، ثم إلى ١٤,٩ مليار دولارفى مطلع عام ٢٠٢٠. وفي مارس عام ٢٠٢٠ خفضت روسيا حجم هذه الاستثمارات بمقدار ٣ مرات مقارنة مع فبراير عام ٢٠٢٠ من ١٢,٥٨ مليار إلى ٣,٨٥ مليار دولار(٩) .

وقد تعرض جزء من هذا الإحتياطى الموجود فى الحسابات المصرفية للبنوك الأمريكية والأوروبية إلى التجميد ، مما يسبب خسارة إلى روسيا وأقتصادها ، وإن كانت تستطيع تعويضه من خلال الإجراءات المضادة التى سوف تتخذها السلطات المالية والنقدية الروسية ضد الممتلكات الأمريكية والأوروبية الموجودة فى الاقتصاد الروسى .

وهنا نأتى إلى حجم وهيكل الاستثمارات الأجنبية فى روسيا ، وكذا الاستثمارات الروسية فى الخارج .

٤– الاستثمارات الأجنبية فى روسيا ، والاستثمارات الروسية فى الخارج .

تأسس صندوق الاستثمار الروسى المباشر **(RDIF)** عام ٢٠١١ برأس مال قدره ١٠ مليار دولار من قبل الحكومة الروسية ، ويعمل الصندوق بمثابة محفز للاستثمار الأجنبي المباشر لجذب التقنيات إلى روسيا من خلال جذب شركاء رواد في الاستثمار الدولي المشترك".

وفي عام ٢٠١٤ تم إطلاق موقع **INVEST IN RUSSIA** كمصدر تفاعلي للمستثمرين الدوليين الباحثين عن وجهة استثمارية. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز الروسي نحو ٣٣ مليار دولار، ليشكل المرتبة الرابعة بين أكبر القطاعات المحلية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وتعد ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وفنلندا وبريطانيا أكبر الدول المستثمرة في قطاع النفط والغاز بروسيا، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن **FDI Markets**، وتعد قطاعات النفط والغاز والزراعة والتعدين أكثر القطاعات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا.وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات الحيوية الثلاثة نحو ٩١ مليار دولار(١٠).

كما بلغت استثمارات الشركات الأمريكية فى روسيا حتى نهاية عام ٢٠٢١ حوالى ٩٦.٠٥ مليار دولار ، وفقا لتقرير صادر عن غرفة التجارة الأمريكية في روسيا بالشراكة مع شركة الاستشارات العالمية "إرنست آند يونغ" **Y&R** **وهى** رابع كبريات شركات المحاسبة والاستشارات في العالم (١١).

ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغذاء والتبغ الروسي نحو ٣٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١ ، ليحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بين القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في روسيا.أما قطاع التعدين واستخراج المعادن ، فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية فيه نحو ٢١ مليار دولار، حيث يحتل القطاع المرتبة الثالثة بين أكثر القطاعات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا.

ووفقا لشركة الاستشارات العالمية **(Y&R)** ، ذهب أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى المشروعات الصناعية في روسيا، بينما استحوذت الشركات الزراعية على حوالى خُمس إجمالي تلك الاستثمارات المتدفقة. وقالت إرنست ويونغ، إن الاستثمار القويّ في صناعة إنتاج الغذاء في روسيا هو نتيجة لسياسة روسيا في استبدال الواردات ، والحظر على واردات المواد الغذائية الغربية، الذي قُدمِّ كعقوبة فرضت على روسيا، لضمها شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤.

وفى عام ٢٠١٩ تلقت روسيا ٢٦.٩ مليار دولار **استثمارات أجنبية مباشرة** حسب البنك المركزي الروسي، وكانت الحكومة الروسية تخطط لجذب مزيدٍ من المستثمرين الأجانب، قبل أن يصطدم الاقتصاد العالمي بجائحة "كرونا"

قال مستشـارون فـي شـركة إرنسـت ويونـغ، ، إن روسـيا جـذبت عـام (٢٠٢٠) أقل عـدد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة ، حيث أُنجزت ١٩١ صفقة في جميع أنحاء البلاد ، بانخفاض ٩% عن عام ٢٠١٩. وهو الأدنى منذ عام ٢٠١٤. واحتلت روسيا المرتبة التاسعة في أوروبا، من حيث عدد المشروعات، طبقا لشركة إرنست ويونغ، إذ شكّلت ٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأوروبية عام ٢٠٢١. وشارك المستثمرون الألمان في معظم المشروعات بزيادة ٥٠ % عن العام السابق، بينما تراجعت الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الرابع بعدد ٢٠ صفقة فقط، شارك فيها مستثمرون أميركيون العام الماضي.

وقد شكل المستثمرين الأوروبيين حوالى ٦٠ % من جميع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا، ارتفاعاً من ٤٨ % في ٢٠١٨.كما نمت العلاقات التجارية الروسية مع الصين، فاستثمرت بكين في ٢٢ مشروعاً روسيّاً، وشهد العام الماضي(٢٠٢١) ثاني أكبر عدد من الصفقات الصينية.

وتسعى روسيا لإنجاز عدد من المشاريع الهادفة إلى تجديد الطرق السريعة والمطارات والسكك الحديدة والموانئ والبنية التحتية حتى نهاية العام ٢٠٢٤، إذ تقدر قيمة المشاريع بنحو ١٠٠ مليار دولار.وتهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الربط بين المناطق الروسية ، وأوروبا ، وغرب الصين ، وطريق البحر الشمالي.

وبـالنظر إلـى المسـاحة الجغرافيـة الضـخمة لروسـيا وحـدودها مـع ١٧ دولـة مختلفـة ، وموقعهـا المتوسـط ، وموانئهـا المتعددة فهناك فرص كبيرة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي ، وبالأخص مع توفر أطر للشراكة بين القطاعين العام والخاص(١٢).

ومن يراجع أنشطة هذا الصندوق الروسى (**RDIF**)، طوال السنوات الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عشية إندلاع نيران الأزمـة الأوكرانيـة ذات الأبعـاد العالميـة ، يكتشـف مـدى التشـابكات الاسـتثمارية الواسـعة النطـاق التـى تحـتفظ بهـا القطاعات الاقتصادية الروسية المختلفة مع معظم دول العالم .

٥- <u>الدين العام فى روسيا</u>

وفقا لتقارير البنك المركزى الروسى فأن الدين الخارجى لروسيا كان قد بلغ فى يناير عام ٢٠٢١ حوالى ٤٥٣.٧ مليار دولار أمريكى (بما يمثل حوالى ٢٦.٧% من الناتج المحلى الاجمالى الروسى) بعد أن كان ٥١٨.١ مليار دولار فى العام السابق ، بإنخفاض ٦٤.٤ مليار دولار ، مشيرا إلى أن انخفاض الدين الخارجي طال جميع القطاعات المؤسسية ، وبلغت حصـة الحكومـة والبنك المركزي من إجمالي الدين ٥٦ مليار دولار فقط طبقا لإحصـائيات عام ٢٠١٨ ، فيما يقع باقي الدين ٣٩٨ مليار دولار على عاتق الشركات والمصارف والأشخاص (١٣) .

وقد نجحت الحكومة الروسية على مدار عدة سنوات وخصوصا بعد أزمة القرم عام ٢٠١٤ ، في تقليص الواردات إلى الربع، كما أنها قلصت من الاستهلاك غير الضروري، وفي الوقت ذاته تم التعامل مع ملف الدين الخارجي، وتخفيض مديونيات الشركات بمقدار ٣٥ % .

كما أعلن وزير المالية الروسى " أنطون سيلوانوف " ، أن الدين الخارجى أقل من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالى فهى عند المستوى الآمن .

هذه هى الملامح العريضة للاقتصاد الروسى ، فكيف لهذا الاقتصاد أن يواجه العقوبات الاقتصادية التى تصل إلى حد الحرب الاقتصادية والسياسية والإعلامية ، بل وحتى الرياضية ؟ ومن أين سوف يتسلل الشيطان الأعظم ؟

هذا ما سوف نعرضة فى الجزء الثانى والأخير من هذه الدراسة .

هوامش ومصادر

(١) US **N**ational Security Strategy, December 2017

(٢) وقد وصل الأمر فى إطار فوضى الخصخصة فى روسيا فى عهد الرئيس بوريس يلتسن إلى تعيين الاقتصادى الأمريكى Jeffrey Sachs كمستشار للحكومة الروسية ، أنظر The Economist ,July 18.1992 وكذلك The Economist, may 16,1992

وهو ما يذكرنا بما ذكره القرصان الاقتصادى الأمريكى " جون بريكنز " فى كتابه الهام " الإغتيال الاقتصادى للأمم " ، مرجع سبق ذكره وكذلك أنظر : The Economist , June 1,1991

وكذلك : أرنست فولف " صندوق النقد الدولى .. قوة عظمى فى الساحة العالمية " ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم (٤٣٥) ، بتاريخ إبريل ٢٠١٦ .

(٣) https://arabic.rt.com/business/1323259-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2021/

(٤) https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/02/27/-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%89-789-4-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2021-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D8%AF-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%9F

(٥) https://www.independentarabia.com/node/133446/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2020

(٦) **https://arabic.rt.com/business/1286997-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA/**

(٧) **https://arabic.rt.com/business/1322314-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-19-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021/**

(٨) المصـــــــــــدر: وكالـــــــــــة نوفوســـــــــــتي https://arabic.rt.com/press/1304213-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B9%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7/

(٩) المصدر وكالة أنباء الإمارات الثلاثاء ١٥/١٠/٢٠١٩ .

(١٠) https://arabic.rt.com/business/1322314-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-19-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021/

(١١) https://ar.investinrussia.com/about

(١٢) https://arabic.rt.com/business/996334-%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A/

الفصل الرابع

الأزمة الأوكرانية والخسائر الاقتصادية المقدرة علي روسيا

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، جاءت الشركات الغربية إلى روسيا لأسباب مختلفة، بعضها لبيع سيارات "رينو" أو " فولكسفاجن " للطبقة المتوسطة الحضرية المتنامية في البلاد، أو لتلبية احتياجات كادر متزايد من النخب الثرية التي تبحث عن الكماليات الإيطالية والفرنسية، وأراد آخرون بيع الجرارات الألمانية للمزارعين الروس ، أو الحصول على التيتانيوم الروسي للطائرات، أو الاستثمار فى مجال النفط والغاز الواعد بالكثير من الأرباح والثروات .
لا شك أن حالة الحصار والحرب الاقتصادية التى يشنها حاليا التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى (الناتو) ضد روسيا ، سوف تؤدى إلى كثير من الأضرار والخسائر لدى روسيا كدولة ، وروسيا كشعب ومجتمع . خاصة إذا استمرت هذه الحرب لشهور وربما لسنوات طويلة قادمة ، حتى بعد إنتهاء الحرب فى أوكرانيا ، والانتصار الروسى المرجح فيها . كما أنها سوف تؤدى بالمقابل إلى خسائر هائلة للاقتصاد الأوروبى خصوصا والاقتصاد الرأسمالى العالمى عموما .

ربما يقلل من بعض تلك الخسائر والأضرار ، مجموعة من الإجراءات الوقائية التى تحوطت لها القيادة الروسية منذ عام أزمة عام ٢٠١٤ ، وإجراءات أخرى دفاعية سوف تتخذها من الأن فصاعدا .

والحقيقة أن الخسائر الاقتصادية الهائلة المتوقعة من جراء هذه الأزمة العاصفة ، سوف تمتد بأثارها وتداعياتها على نطاق عالمى ، أوسع كثيرا من أطرافها المباشرة . ومن هنا ولأغراض التحليل ينبغى أن نتوقف عند ثلاثة عناصر فى تقييم وتحليل تلك الأثار والتداعيات هى :

أولا : ما هى الخسائر والأضرار المتوقعة على الاقتصاد والمجتمع والدولة الروسية ؟

ثانيا : ما هى الخسائر والأضرار المتوقعة على دول الاتحاد الأوروبى والتحالف الغربى ؟

ثالثا : ما هى الخسائر والأضرار المتوقعة التى سوف تصيب أطراف أخرى خارج نطاق الصراع المباشر ؟ وخصوصا فى بعض البلدان العربية ومن بينها مصر ؟

وبصرف النظر عن التداعيات السياسية والاستراتيجية لهذه الأزمة ، وأحتمالات تدحرجها وتوسعها أوروبيا وعالميا ، فسوف نتعرض هنا فقط إلى الأبعاد الاقتصادية المباشرة .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل :

أولا : الخسائر والأضرار المباشرة المتوقعة على الاقتصاد والمجتمع والدولة الروسية

لا شك أن الاقتصاد الروسى ككل سوف يتأثر بصورة كبيرة من جراء المقاطعات الاقتصادية التى قررها التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة والتى وصلت إلى حد إعلان الحرب الاقتصادية والسياسية الشاملة دون أدنى مبالغة، والأن ينبغى لأغراض التحليل أن نتساءل :

-ما هى المجالات التى سوف تتضرر أكثر ؟

–وما هى حجم الخسائر المقدرة على روسيا ؟

–وما هو المدى الزمنى المقدر لهذه الحرب الاقتصادية ؟

– وكيف ستواجه الدولة الروسية وحلفائها هذه الحرب الضروس ؟

ووفقا للقرارات الأولية للمقاطعة الاقتصادية الغربية لروسيا منذ بدايةالتدخل العسكرى الروسى فى أوكرانيا فى الرابع والعشرين من فبراير عام ٢٠٢٢ ، والأخذة فى التصاعد نستطيع أن نحدد مجالات *الخسائر التى ستصيب الاقتصاد الروسى فى الشهور الأولى من هذه الأزمة على النحو التالى :*

١– تجميد الأصول والاحتياطيات المالية المملوكة لروسيا سواء كأفراد أو شركات أو الحكومة الروسية .

٢–خسائر سريعة وأولية فى إنخفاض قيمة الأصول من الأوراق المالية الروسية مثل الأسهم والسندات فى الخارج .

٣–خسائر فى عوائد الإيداعات المصرفية الاستثمارية فى البنوك الأمريكية والأوروبية .

٤–خسائر فى إنخفاض قيمة الصادرات السلعية والخدمية الروسية لدول التحالف الغربى .

٥–خسائر فى إنخفاض الواردات الضرورية حتى تتمكن روسيا من إيجاد بدائل مناسبة لها (مثل مكونات السيارات وبعض الصناعات الأخرى) .

٦–خسائر فى قطاع النقل الجوى وشركات الطيران سواء بسبب إغلاق المجال الجوى الأوروبى والأمريكى والكندى ، أو بسبب انخفاض حركة الطيران .

٧–خسائر فى عوائد السياحة الغربية فى روسيا .

٨– خسائر بسبب إنسحاب عدد كبير من الشركات الغربية من المشروعات المشتركة فى روسيا .

٩–خسائر ناتجة عن إخراج البنوك الروسية بعضها أو حتى كلها من نظام التحويلات المالية بالدولار الأمريكى (سويفت) SWIFT .

١٠–مصادرة أو التحفظ على أموال رجال أعمال روس ينشطون فى اقتصادات الدول الغربية .

وخلال أسبوعين فحسب من إندلاع نيران المعارك بين روسيا وأوكرانيا (٢٤فبراير حتى ٩ مارس ٢٠٢٢) ، كان قد صدر ما يزيد على **٥٥٣٠** قرار غربى بمقاطعة روسيا فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والرياضية ، وإذا أضفنا إليها القرارات المتخذة ضد روسيا البيضاء (بيلاروسيا) فأن الرقم قد يقارب ثمانية آلاف قرار وإجراء ضد شخصيات ، وكيانات ، وشركات ، وهيئات فى هاتين الدولتين .

وتتوزع هذه القرارات وفقا لمؤسسة بلومبرج الأمريكية بين ٥٦٨ عقوبة سويسرية التي تعد لسخرية القدر خزينة أموال معظم سارقى أموال شعوب العالم الثالث ، و٥١٢ فرنسية ، و٥١٨ أوروبية ، و٢٤٣ أمريكية.. وهكذا أصبحت روسيا هي الدولة الأكثر "حصارا" فى العالم خلال ما يقارب اسبوعين ، وهذه القرارات بدأت بالاقتصاد مرورا بـ"جواز السفر" وانتهت بالرياضة . ، وفقًا Castellum.ai ، وهى قاعدة بيانات عالمية لتتبع العقوبات.

وقد وصف " بيتر بياتسكى " ، المسؤول السابق بوزارة الخزانة فى إدارتى الرئيسين "باراك أوباما " و دونالد ترامب الذى شارك فى تأسيس Castellum.ai، ذلك بأنها (حرب نووية مالية وأكبر حدث عقوبات فى التاريخ.. لقد تحولت روسيا من كونها جزءًا من الاقتصاد العالمى إلى أكبر هدف منفرد للعقوبات العالمية ، ومنبوذة ماليًا فى أقل من أسبوعين."

وقد شملت أوجه المقاطعة وفقا لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية الشركات الأوروبية العاملة فى روسيا مثل شركات الطاقة الفرنسية ، والمتاجر الإيطالية الفاخرة ، ومصانع السيارات الألمانية ، والبنوك والمؤسسات المالية الدولية وشركات البترول الكبرى (١) .

وبالتزامن، يتزايد عدد الشركات العالمية المنسحبة من مشروعات مشتركة مع روسيا، أو من شركات ذات أصول مشتركة.وقد انضمت توتال إلى شركتى (شل) وبي بي Bp البريطانيتين في الانسحاب من مشروعات أو أصول مشتركة مع روسيا لاحتمال أن تضرهم العقوبات الموقعة على روسيا ، وأوضحت الصحيفة أنه رغم وضع العقوبات التي تشمل منع الحكومة والبنوك الروسية من الاقتراض في الأسواق المالية العالمية، ومنع استيراد التكنولوجيا وتجميد أصول الروس المؤثرين، وأعلنت شركة «توتال إنرجي» الفرنسية العملاقة للطاقة يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/٢/٢٩ أنها «ستتوقف عن تخصيص رؤوس أموال لمشاريع جديدة في روسيا»، على خلفية غزو أوكرانيا، لكن من دون سحب المشاريع القائمة أساسا، بحسب بيان تلقته وكالة الصحافة الفرنسية .

وتملك توتال إنرجي ١٩.٤ % من أسهم شركة (نوفاتيك الروسية) العملاقة للغاز، وتساهم بنسبة ٢٠ %في رأسمال شركة «يمال»، وهو مشروع انطلق نهاية ٢٠١٧، وأنتج أكثر من ١٨ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في ٢٠٢٠ . كما تملك الشركة كذلك مساهمة نسبتها ١٠ % في مشروع (Arctic LNG 2) ، في شمال البلاد الذي من المقرر أن تخرج منه أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال في ٢٠٢٣.

كما أعلنت الشركة البريطانية العملاقة للنفط والغاز «شل» بتاريخ ٢٠٢٢/ ٢/٢٨ أنها ستتخلى عن حصصها في عدة مشاريع مشتركة مع مجموعة «غازبروم» الروسية ، على غرار شركة «بي بي»، بسبب غزو موسكو لأوكرانيا. وأشارت المجموعة إلى أن قيمة أسهمها بلغت ثلاثة مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢١ ، وحققت ربحاً قدره ٧٠٠ مليون دولار العام الماضي(٢٠٢١) . وحذرت المجموعة من أن بيعها سيكون له تأثير مالي سيؤدي إلى انخفاض قيمة أسهمها. وأضافت المجموعة أنها تعتزم إنهاء استثمارها في خط أنابيب الغاز «نورد ستريم ٢» الذي بنته، وتخلت عنه ألمانيا ، وفرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات، كما مولت «شل» ما يصل إلى ١٠ % من تكلفة المشروع المقدر بحوالي ٩.٥ مليار يورو .

ولم تتج مجموعة «شل» من الأزمات في مشاريعها الروسية. ففي عام ٢٠٠٧ فقدت الشركة السيطرة على «سخالين – ٢» لصالح «غازبروم» مع استيلاء الدولة الروسية على أصول الطاقة القيمة في البلاد. وقبلت المجموعة لاحقاً بخفض حصتها من ٥٥ % إلى ٢٧.٥ % (٢) .

وبينما نجد لبعض الشركات متعددة الجنسيات وخاصة في ألمانيا، علاقات تجارية مع روسيا منذ قرون مثل (دويتشه بنك) ، وشركة (سيمنز) ، وهى الشركة الأم لشركة (سيمنز إنيرجي) المنتج الرئيسي للتوربينات والمولدات ، اللذين يمارسان الأعمال التجارية هناك منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأستمرت خلال الحرب الباردة ، فقد سحبت (دويتشه بنك)، تعاملاتها في روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .

وقال كريستيان بروش، الرئيس التنفيذي لشركة (سيمنز إنرجي) ومقرها ألمانيا ، هذا الأسبوع: "الهجوم على أوكرانيا يمثل نقطة تحول في أوروبا"، "يتعين علينا كشركة الآن أن نحلل بالضبط ما يعنيه هذا الموقف لأعمالنا".

كما علق المستشار الألماني أولاف شولتس المصادقة على خط أنابيب الغاز الطبيعي مع روسيا (نورد ستريم ٢) يوم الثلاثاء ٢٢ فبراير، كجزء من العقوبات التي فرضتها برلين على موسكو بسبب الأزمة مع أوكرانيا.

ووسط هذا التصعيد، تواجه الأصول الروسية في العديد من دول العالم– بما فيها السندات والأسهم والشركات الخاصة والعامة ما يعتبره البعض بمثابة «محرقة أصول»، إذ يجري التخلص منها على قدم وساق، ما يجعلها بخسة الثمن، مهددا بتقليص حجم الاقتصاد الروسي بسرعة كبيرة .

فقد أوقفت بورصتا نيويورك للأوراق المالية ، وناسداك الأميركيتان تداول أسهم العديد من الشركات الروسية في أعقاب أحدث موجة من العقوبات الأميركية ، وأكدت بورصة ناسداك أنها «أوقفت مؤقتا تداول أسهم خمس شركات روسية مسجلة لديها»، في حين قالت بورصة نيويورك للأوراق المالية إنها لا تعلق على الأمور الاعتيادية.

وشمل قرار وقف التداول أسهم شركات محرك البحث على الإنترنت (ياندكس) ،وشركة التجارة الإلكترونية (أوزون هولدنغز) والخدمات المالية (كيووي) ومجموعة الاتصالات (موبايل تيليسيستمز) وشركة الصلب والفحم (ميشيل) ولم يصدر تعليق من هذه الشركات حتى الآن، حيث ما زال وقف التداول مجرد تعليق مؤقت وليس شطبا نهائيا من البورصتين.

وتضنت عقوبات الاتحاد الأوروبي، منع عدد من البنوك الروسية من التعامل بنظام التحويل البنكي (سويفت) بهدف حرمانها من التحويلات المالية الدولية، وتجميد أصول مملوكة للبنك المركزي الروسي للحد من إمكانية وصول روسيا لمواردها المالية بالخارج ، واستهداف ٧٠ % من الأسواق المالية الروسية والشركات الكبرى المملوكة للدولة بما فيها الشركات المملوكة لوزارة الدفاع، واستهداف قطاع الطاقة بمنع الصادرات التي يحتاجها قطاع إنتاج الطاقة في روسيا، ومنع بيع قطع غيار الطائرات للشركات الروسية، ومنع بيع السلع ذات التقنية العالية لروسيا.

وهكذا فأن دول التحالف الغربى (الناتو) علاوة على اليابان وكوريا الجنوبية الذين يمثلون نصف اقتصاد العالم، تستخدم كل أدوات القوة الاقتصادية ضد دولة تمثل ٢ ٪ من الاقتصاد العالمي (٣) .

بينما صرح وزير المالية الفرنسي (برونو لومير) الثلاثاء أول مارس إن العقوبات الغربية على موسكو بسبب غزوها أوكرانيا ستدفع الاقتصاد الروسي إلى الانهيار، مع إطلاق العقوبات العنان «لحرب اقتصادية» عليها. مؤكدا في مقابلة مع «فرانس إنفو» (بأننا سندفع الاقتصاد الروسي إلى الانهيار، وميزان القوى الاقتصادي والمالي يميل كليا لصالح الاتحاد الأوروبي الذي يكتشف الآن قوته الاقتصادية(٤) .

وأعلن الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات على رحلات الطيران التابعة للشركات الروسية، ما يعني أنها غير قادرة على التحليق فوق الأجواء الأوروبية ولا الهبوط في أي من مطارات الدول الأعضاء.كما أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عدة عقوبات ضد مجموعة من البنوك الروسية ، وشخصيات بارزة، وقال إن بلاده بالتعاون مع حلفائها سيمنعون ما يزيد على نصف الواردات الروسية، من السلع ذات التقنية العالية، التي تستخدم في الصناعات العسكرية.

وجمدت ألمانيا منح تصاريح لخط (نورد ستريم٢) الروسي المخصص لتصدير الغاز إلى أوروبا، وفرضت أستراليا عقوبات على الأثرياء الروس، وأكثر من ٣٠٠ من البرلمانيين الروس، الذين صوتوا بالسماح بإرسال الجيش إلى أوكرانيا.

وفرضت اليابان عقوبات على مؤسسات وشخصيات روسية، وعلقت صادرات عدة سلع إلى روسيا، منها صادرات أشباه الموصلات Semiconductors، وكذلك فرضت بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا عقوبات على بيلاروسيا لدورها في تسهيل الهجوم الروسي على أوكرانيا .

بالإضافة الي العقوبات الرياضية حيث فرضت مختلف الهيئات التي أوقفت حتى الآن الفرق الروسية من المسابقات أو جردت البلاد من حقها في استضافة الأحداث والبطولات بعد بدء العملية الروسية في أوكرانيا.

ولم تقف العقوبات عند هذا الحد لكنها طالت القطط الروسية حيث قررت جمعية دولية لمحبي القطط فرض قيود صارمة على القطط التي يتم تربيتها في روسيا ، وتلك التي تنتمي إلى أشخاص يعيشون في روسيا، وهو أحدث عقوبة وسط الصراع الروسى الغربى .

وقد تزايدت موجة خروج الشركات من السوق الروسية، وهو ما يزيد من أوجاع الاقتصاد الذي يعاني بالفعل موجة تضخم مرتفع وإنخفاض كبيراً في عملته المحلية (الروبل) مقابل الدولار الأميركي.حيث أنخفض خلال عدة أيام من ٧٩ روبل / للدولار إلى ٩٧ روبلا / للدولار فى أول مارس ٢٠٢٢ .

وتضم قائمة الهاربين من روسيا، عشرات الشركات الضخمة، بما في ذلك "أبل" و"ديزني" و"فورد"، وشركة "وارنر ميديا" ، كما توقفت الاستوديوهات الترفيهية العاملة فى روسيا ،

وأعلنت "إكسون موبيل"، أنها سوف تنسحب من آخر مشروع روسي لها **للنفط والغاز في روسيا وعدم الاستثمار في التطورات الجديدة** ، بينما قالت "بوينغ" إنها علقت عملياتها الرئيسة في موسكو. وبالمثل، تحرك اللاعبون العالميون الآخرون في مجال الطاقة، بما في ذلك "بي بي" BP و"شل"، للنأي بأنفسهم.

وفي قطاع السيارات، أعلنت شركة "فورد"، الأميركية، تعليق عملياتها في روسيا. وتمتلك شركة صناعة السيارات الأميركية حصة تبلغ ٥٠ % في شركة "فورد سوليرز"، وهو مشروع مشترك يوظف ٤٠٠٠ شخص في الأقل، ويجري مشاركته مع شركة "سوليرز" الروسية، حيث توجد ثلاثة مصانع فى المدن الروسية الثلاثة (سانت بطرسبرغ) و(إيلابوجا) ، و(نابريجني تشيلني)، وتشير الشركة إلى أنها "أوقفت بشكل كبير" عملياتها الروسية في السنوات الأخيرة كما أعلنت شركة "جنرال موتورز"، إنها أوقفت جميع الصادرات إلى البلاد "حتى إشعار آخر". وليس لدى الشركة وجود كبير هناك، فهي تبيع فقط نحو ٣٠٠٠ مركبة سنوياً من خلال ١٦ موقعاً للتجار، وفقاً لمتحدث رسمي. وهذا من بين أكثر من ستة ملايين سيارة تبيعها شركة صناعة السيارات في ديترويت سنوياً في جميع أنحاء العالم.

وفي قطاع الطيران، قالت شركة "بوينغ"، إنها ستعلق دعمها لشركات الطيران الروسية. وأكد متحدث باسم الشركة، أنها أوقفت مؤقتاً "قطع الغيار والصيانة ، وخدمات الدعم الفني لشركات الطيران الروسية"، و"علقت أيضاً العمليات الرئيسية في موسكو، وأغلقت مكتبها مؤقتاً في كييف".

واتبعت شركة "إيرباص" شركة "بوينغ" حيث أعلنت إنها "علقت خدمات الدعم لشركات الطيران الروسية، وكذلك توريد قطع غيار للبلاد". كما توقفت شركة "وميرسك" عن عمليات الشحن فى روسيا .

وتصدرت شركة "أبل" قائمة الشركات الهاربة من السوق الروسية في قطاع التكنولوجيا، إذ أعلنت الشركة، في بيان، عن توقف بيع منتجاتها في روسيا. و تحركت أيضاً لتقييد الوصول إلى الخدمات الرقمية، مثل "أبل باي" داخل روسيا، وقيدت توافر تطبيقات وسائل الإعلام الحكومية الروسية خارج البلاد(٥) .

وإنضمت شركتا أمريكان إكسبريس و(نيتفليكس) إلى القائمة المتزايدة من الشركات التى تنسحب أو تعلق عملياتها فى روسيا، بسبب مسؤوليات العقوبات، لكن البعض الآخر "يعاقب نفسه ذاتيًا" و يقررون الخروج على الرغم من أنهم ليسوا ملزمين قانونًا بالقيام بذلك .

وبالمقابل قال رئيس الوزراء الروسى (ميخائيل ميشوستين) ، إن الشركات الغربية تتخذ قرارات بسبب "الضغط السياسي"، وسيتم منعها من بيع الأصول الروسية حتى تهدأ. وأن الحكومة تعد مجموعة من التدابير ردا على العقوبات الغربية

وجاء ذلك خلال اجتماع حكومي عقد اليوم الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/١ لمناقشة الشؤون الاقتصادية في ظل العقوبات الغربية التي تفرض على روسيا.وقال ميشوستين، إن الحكومة الروسية ستخصص من صندوق الرفاه الوطني

(صندوق سيادي) قرابة تريليون روبل (نحو ١٠ مليارات دولار) لشراء أسهم في الشركات الروسية **المتضررة من العقوبات** الغربية.

كذلك أشار إلى أن روسيا تعد مشروع قرار للحد من خروج قطاع الأعمال الأجنبي من روسيا، وقال: "في ظل العقوبات (الغربية) الحالية يضطر قطاع الأعمال الأجنبي إلى عدم الاسترشاد بالعوامل الاقتصادية، بل واتخاذ قرارات تحت الضغط السياسي، لذلك تم إعداد مشروع مرسوم رئاسي لفرض قيود مؤقتة على خروج قطاع الأعمال الأجنبي من الأصول الروسية."

ولفت ميشوستين إلى أن الحكومة الروسية دعمت في السنوات الأخيرة بنشاط برامج إحلال الواردات ، كما أنها عملت على جذب المصنعين والشركات إلى البلاد من أجل زيادة إنتاج السلع والبضائع في روسيا.

وأمس أعلن البنك المركزي ووزارة المالية في روسيا عن حزمة إجراءات تاريخية لتحقيق الاستقرار المالي في البلاد، ومن هذه الإجراءات رفع سعر الفائدة الرئيسي إلى مستوى ٢٠%، كذلك إلزام المصدرين في روسيا ببيع ٨٠% من عائدات النقد الأجنبي(٦) .

فإذا تأملنا النتائج والتداعيات والخسائر المتوقعة على الاقتصاد الروسي في مرحلتها الأولي ، من جراء هذه التصرفات والإجراءات العقابية من جانب الشركات الغربية مدفوعة طبعا من حكوماتها ، نستطيع أن نقدر هذه الخسائر على النحو التالي :

١–هناك خسائر متمثلة فى تجميد الولايات المتحدة والبنوك المركزية فى دول الاتحاد الأوروبي حوالى ٢٥٠.٠ مليار دولار من أموال الأحتياطيات الرسمية الروسية وفقا لما أعلنه الرئيس الأمريكي ، وكانت روسيا قد سجلت احتياطي المركزي الروسي ٦٤٣.٢ مليار دولار، في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، وهو ما يعد رقمًا قياسيًا، إذ يعادل أكثر من ١٧ شهرًا من عائدات الصادرات الروسية.أى أنه من بين ٦٤٣.٢ مليار دولار هى قيمة الأحتياطيات الروسية جرى سلخ – أو سرقة بالمعنى الحقيقى للكلمة – ثلثها تقريبا . وقد تشكل الاحتياطى لروسيا من عدة مكونات على النحو التالى : ٣٢% منه فى صورة يورو أوروبى ، و١٣% فى صورة يوان صينى ، و١٦.٤% فى صورة دولارات أمريكية ، و١.٧% فى صورة ذهب ، و٢.٥% فى صورة حقوق سحب خاصة SDR صادرة من صندوق النقد الدولي ، كما أن هذا الأحتياطى النقدى لروسيا قد توزع بين ٦٠% منه فى داخل روسيا أولدى دول صديقة كالصين (أى حوالي ٣٨٠.٠ مليار دولار) ، والباقى وقدره ٤٠% خارج روسيا لدى مصارف وبنوك مركزية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ،وهو الذى تعرض للتجميد ، وهذا درس أخر تتعلمه الشعوب من إيداع أموالها لدى المصارف والبنوك الأمريكية والأوربية والبريطانية .

٢–خسائر بسبب تخلي المستثمرين عن الأصول الروسية من الأسهم والسندات وغيرها وقدرها ١٧٠.٠ مليار دولار ، حيث إنهارت الأسعار، بحيث يتم تداول ديون روسيا بالدولار بنحو ٢٠ سنتاً على الدولار، بينما انخفض مؤشر "إم إس سي آي" (MSCI) الذي يتتبع الأسهم الروسية المتداولة في لندن ونيويورك بأكثر من ٩٥ % هذا العام.وتظهر بيانات بورصة موسكو أن إجمالي الحيازات الأجنبية من الأسهم الروسية بلغ ٨٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١، كما يمتلك المستثمرون الأجانب وفقاً للبنك المركزي حوالي ٢٠ مليار دولار من ديون روسيا بالدولار، والسندات السيادية المقومة بالروبل بقيمة ٤١ مليار دولار، ، في حين تقدّر "جي بي مورغان" حيازات ديون الشركات بنحو ٢١ مليار دولار.

٣–خسائر مترتبة علي قرارات مقاطعة بعض البنوك الروسية ومنع أكبر بنكين في روسيا هما (سبيربنك) ، و(**VTB**) ، من التعامل بالدولار الأمريكي. كما قام الغرب بإزالة سبعة بنوك روسية – بما في ذلك **VTB –** من نظام التحويلات المالية العالمية **SWIFT** ، وهي خدمة الرسائل العالمية التى تربط المؤسسات المالية وتسهل المدفوعات السريعة والآمنة.

٤–ستؤدى الأزمة إلي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ ٢.٦% بالمقارنة بالتوقعات السابقة التى كانت تبشر بمعدل نمو يزيد علي ٤.٥% فى عام ٢٠٢٢ ، إذ أسفر انهيار سعر صرف الروبل عن صعود معدل التضخم بنسبة وصلت إلى **٢٠.%** ، وستكون الخسارة التي ستلحق بالناتج المحلي الإجمالي في روسيا أسوأ بشكل طفيف من منطقة اليورو والمملكة المتحدة. وفي سنة ٢٠٢٣ ستتمكن كلتاهما من تحقيق مستويات من الناتج المحلي الإجمالي أقل من التوقعات السابقة بنحو ١.٥%، حسب الجهة البحثية.

٥–وقدّرت الخسائر المباشرة من الحرب وحدها – بما في ذلك المعدات العسكرية التي تم تدميرها، وسقوط ضحايا بين الأفراد، في الأيام الخمسة الأولى للحرب بحوالي ٧ مليارات دولار، كما من المتوقع أن تشكل الخسائر في الأرواح البشرية وحدها ٢.٧ مليار دولار وعلاوة على ذلك، فإن حجم التعبئة – بما في ذلك اللوجستيات والأفراد والذخيرة والوقود وإطلاق الصواريخ وما إلى ذلك – سيكلف المزيد من الأموال كل يوم ، ووفقا لتقديرات أجراها مركز التعافي الاقتصادي وشركة الاستشاراتEasy Business &Cavetti لتكاليف الحرب على الاقتصاد الروسي، و ذكره موقع"Consultancy" . فأن التكاليف اليومية للحرب على الخزينة الروسية تتجاوز مليارى دولار يوميا .

٦–خسائر لكبار الأثرياء الروس المرتبط بعضهم بالقيادة الروسية **تقدر بحوالى ٨٣.٠ مليار دولار** ،مثل جينادي تيمشينكو، وأليشر عثمانوف ، ومالكو مجموعة ألفا، ميخائيل فريدمان، وبيتر أفين، وقطب صناعة الصلب(أليكسي مورداشوف) ، رومان أبراموفيتش، أحد أكثر المليارديرات شهرةً ولديه أصول من بينها حصة في شركة صناعة الصلب Evraz Plc ونادي تشيلسي لكرة القدم.وسلم أبراموفيتش السيطرة على نادي تشيلسي لكرة القدم لأمناء

المؤسسة الخيرية للنادي الإنجليزي الممتاز لكرة القدم. وبصرف النظر عن نادي كرة القدم، الذي يمكن أن تبلغ قيمته أكثر من ملياري دولار، فإن العديد من أصوله الأخرى موجودة أيضاً خارج روسيا ، أو مدرجة في البورصات الأجنبية. إذ يمتلك مساهمات في شركاتEvraz، وشركات الطاقة Velocys Plc، وAFC Energy Plc، في حين أن حصته في شركة التكنولوجياYandexمدرجة في الولايات المتحدة.

كما يمتلك عقارات في إسرائيل، والتي يحمل جواز سفرها، وفرنسا، بالإضافة إلى قصر بالقرب من قصر كينسينغتون ، وتظهر سجلات الممتلكات في نيويورك أنه نقل قصراً ضخماً في القسم الشرقي العلوي إلى زوجته السابقة في عام ٢٠١٨.

وتبلغ ثروة زوجة أبراموفيتش، البالغة من العمر ٥٥ عاماً، والتي ليست مدرجة حالياً على قائمة عقوبات المملكة المتحدة، حوالي ١٣.٩ مليار دولار، وفقاً لمؤشر الثروة في بلومبرغ.

وهرباً من عقوبات الاتحاد الأوروبي، فقد غادرت طائرة عثمانوف من طراز إيرباص A340 ميونيخ يوم الاثنين تاركه المجال الجوي للاتحاد الأوروبي.

و رئيس شركة لوك أويل Lukoil PJSC (فاجيت أليكبيروف) انخفاضاً في صافي ثروته بنحو ١٣ مليار دولار هذا العام، وهو أكبر انخفاض بين ٢٢ مليارديراً روسياً على مؤشر بلومبرغ للمليارديرات.

فيما خسر ، أحد أوائل القلة الذين عاقبتهم المملكة المتحدة، ما يقرب من نصف صافي ثروته هذا العام، حيث انخفضت ثروته ١٠.٦ مليار دولار. كما شهد (ليونيد ميخلسون) ، المساهم في شركة نوفاتك Novatek ، خسارة ١٠.٢ مليار دولار من ثروته في عام ٢٠٢٢.(٧)

٧-بينما بلغت تجارة روسية الخارجية عام ٢٠٢١ حوالي ٦٨٤.٥ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٣٧.٩% عن العام ٢٠٢٠. وبلغت صادرات السلع والخدمات والسلاح من روسيا ٣٨٨.٤ مليار دولار بزيادة بواقع ٤٥.٧% عن العام السابق ، بينما بلغت الواردات ٢٩٦.١ مليار دولار بزيادة سنوية بواقع ٢٦.٥% وفقا لبيانات دائرة الجمارك الفيدرالية الروسية (FCS). وكان أكبر خمسة شركاء تجاريين لروسيا يستحوذون على ما نسبته عن ٨٦.٩ % من إجمالي التجارة فى عام ٢٠٢٠ ، وهم الصين (بقيمة ١١٢.٤ مليار دولار) ، وألمانيا (بقيمة ٤٦.١ مليار دولار) ، وهولندا (بقيمة ٣٧ مليار دولار) ، والولايات المتحدة الأميركية(بقيمة ٢٩.٧ مليار دولار) . وقد بلغ الفائض فى ميزان التجارة الخارجية للسلع الروسية حوالي ٩٢.٣ مليار دولار أميركي، وبالإجمال فأن ثلث الصادرات الروسية تذهب إلى الاتحاد الأوروبي ، و١٢ % للصين .

وتعد الصين أهم دولة لروسيا من حيث التصديربعد دول الاتحاد الأوروبي ، حيث تستحوذ على حوالى ١٢% من الصادرات الروسية. في حين أن الولايات المتحدة لا تتجاوز نسبة وارداتها من روسيا ٣.٠% فقط ، حيث تحتل المرتبة الثانية عشرة من وجهات التصدير الروسية . وتأتى هولندا بعد الصين ثم ألمانيا ، وبعدها إيطاليا وكوريا

الجنوبية وبولندا، فالولايات المتحدة فيما تأتي خلفهم اليابان بحصة ٢ % ، وتتوزع الصادرات الروسية على النحو التالى (٨) .

أهم الصادرات الروسية

الترتيب	السلعة	نسبتها من الصادرات الروسية
١	نفط خام	%١٩
٢	منتجات بترولية	%١٢
٣	غاز طبيعى	%١٠
٤	آلات ومعدات	%٦
٥	ديزل	%٥
٦	معادن فلزية	%٥
٧	وقود سائل	%٤
٨	فحم	%٣
٩	قمح	%٢
١٠	ألومونيوم غير مشغول	%١
١١	منتجات وسلع اخرى	%٣٣

أى أن صادرات روسيا من النفط الخام والمكرروالغاز الطبيعى والديزل حوالى ٥٤ % من إجمالي الصادرات. أما صادرات روسيا من المنتجات الزراعية البالغة ٧١ مليون طن.فقد بلغت عام ٢٠٢٠ حوالي ٣٠.٥ مليار دولار.زادت فى العام التالي (٢٠٢١) إلي ٣٧.٧ مليار دولار بزيادة ٧.٢ مليار دولار عن العام السابق .

ومن أبرز صادرات المنتجات الزراعية الروسية عام ٢٠٢١ محاصيل الحبوب الحصة حيث تم تصدير حبوب بقيمة ١١.٥ مليار دولار، بزيادة نسبتها ١٢% عن العام السابق.ثم الدهون والزيوت لتصل إلى ٧.٣مليار دولار ، إذ نمت صادرات هذه المنتجات في العام الماضي بنسبة ٤٨% ، فيما زادت صادرات الأسماك ، والمأكولات البحرية وبلغت ٧.٣ مليار دولار بنسبة ٣٧% مقارنة بالعام ٢٠٢٠

بينما صعدت صادرات اللحوم ومنتجات الألبان إلى ١.٦ مليار دولار في ٢٠٢١ بنسبة ٣١% ، أما منتجات الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية فقد نمت العام الماضي بنسبة ١٥% إلى ٥.٢ مليار دولار.

ومن أبرز الدول المستوردة للمنتجات الزراعية الروسية دول الاتحاد الأوروبي حيث اشترت منتجات زراعية من روسيا في العام ٢٠٢١ بقيمة ٤.٧ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٤١% عن العام ٢٠٢٠. ثم يأتي في المرتبة الثانية

تركيا، التي استورت منتجات زراعية من روسيا بقيمة ٤.٣٣ مليار دولار (زيادة في ٢٠٢١ بنسبة ٣٨% مقارنة بـ٢٠٢٠)، فيما احتلت الصين المرتبة الثالثة، حيث استوردت منتجات زراعية روسية بقيمة ٣.٦ مليار دولار.أما المرتبة الرابعة كانت من نصيب كازاخستان، إذ اشترت منتجات زراعية من روسيا بقيمة ٢.٨ مليار دولار، تليها في المرتبة الخامسة كوريا الجنوبية، بمشتريات بلغت ٢.٥ مليار دولار.

واللافت أن قيمة صادرات المنتجات الزراعية تجاوزت قيمة صادرات الأسلحة الروسية بنحو ١.٥ مرة، حيث تشير البيانات إلى أن صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية بالمتوسط بلغت نحو ١٣ مليار دولار ، حيث تبيع أسلحة إلى أكثر من ٥٠ بلدا.

أما صادرات القمح فأن روسيا تكاد تهيمن عالمياً ، فبينما تبلغ صادرات القمح عالميا ٢٠٣ ملايين طن، فأن روسيا تأتي الأولى عالميا من حيث التصدير بـ ٣٧.٣ مليون طن، تليها أميركا وكندا بـ ٢٦.١ مليون طن، ويتجه أغلب القمح الروسي والأوكراني إلى الشرق الأوسط .وأوكرانيا في المركز الرابع بـ ١٨.١ مليون طن وإفريقيا وأوروبا

فى حين أن الصين تمتلك أكبر محصول للقمح بـ ١٣٥ مليون طن، ثم الهند في المرتبة الثانية بـ ١٠٣ ملايين طن، وروسيا في المرتبة الثالثة بـ ٧٧ مليون طن، وأوكرانيا السابعة عالميا بـ ٢٨ مليون طن.

ومن أبرز مشتري الحبوب من روسيا احتلت تركيا المرتبة الأولى في قائمة أكبر مشتري للحبوب من روسيا، حيث استوردت بقيمة ٢.٤١ مليار دولار. بعدها تأتى مصر فى المرتبة الثانية ، حيث استوردت الأخيرة حبوب من روسيا بقيمة ١.٦ مليار دولار.

وإذا حاولنا تقدير حجم الخسائر المتوقعة للاقتصاد الروسى من جراء هذه الحرب الاستعمارية المسعورة ، تواجهنا ثلاثة سيناريوهات مرتبطة بالمدى الزمني لإستمرار الأزمة الأوكرانية وهى :

السيناريو الأول : إستمرار المعارك العسكرية لمدة ثلاثة شهور .

السيناريو الثانى : إستمرار المعارك العسكرية لمدة ستة شهور .

السيناريو الثالث : إستمرار المعارك العسكرية لمدة سنة كاملة .

ففى الحالة الأولى نقدر حجم الخسائر الاقتصادية والمالية على روسيا على النحو التالى :

(إنقطاع الصادرات الروسية لأوروبا والولايات المتحدة ودول حلف الناتو –عدا النفط والغاز – خلال هذه الفترة مضافا إليها خسائر تجميد الأحتياطى النقدى ، علاوة على خسائر إنهيار أسعار الأسهم والسندات الروسية وعوائد فوائد الإيداعات المصرفية الروسية فى هذه الدول ، يضاف إليها تجميد أصول وثروات رجال الأعمال الروس فى الخارج ، علاوة على إنقطاع عوائد السياحة من هذه الدول ويضاف إليها تكاليف العمليات الحربية علاوة على

خسائر مترتبة على توقف بعض خطوط الانتاج داخل روسيا سواء بسبب توقف توريد مستلزمات التشغيل المستوردة أو بسبب إنسحاب الشركات والشركاء الأجانب)

وهكذا نستطيع أن نتوقع أن تخسر روسيا معظم تجارتها السلعية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – عدا الغاز الطبيعي وجزء من النفط الخام والمشتقات ولو مؤقتا – أى ما يعادل خسارة ٢٠٠.٠ إلى ٢٥٠.٠ مليار دولار فى السنة الأولى للحرب الاقتصادية .

وإذا جمعنا مكونات الخسارة الروسية المتوقعة وفقا لهذا السيناريو فى هذه الفترة القصيرة ، نقدرها بحوالى ٤٠٠ مليار دولار إلي ٥٠٠ مليار دولار .

أما إذا طالت العمليات العسكرية لستة شهور كاملة ، فالمرجح أن هذه الخسائر سوف تتزايد خصوصا ما يتعلق منها بتكاليف العمليات الحربية ، لتصل إلى ٧٠٠ مليار دولار .

أما السيناريو الكابوسى الثالث ، الخاص بإستمرا العمل العسكرى لمدة سنة كاملة ، فالمرجح لدينا أن تلامس الخسائر الروسية تريليون دولار .

فكيف سيواجه الاقتصاد والقيادة الروسية هذه الخسائر المتوقعة ، وتقليص أثارها وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع الروسي ؟ أما الخسائر والأضرار غير المباشرة المتوقعة على الاقتصاد والمجتمع والدولة الروسية، والناتجة عن ضغوط دول التحالف الاستعمارى الغربى على بقية دول العالم وأجبارها على مقاطعة روسيا والمشاركة الجزئية فى هذه الحرب الظالمة ، وكذلك مجموعة الإجراءات المضادة التى أتخذتها القيادة الروسية فسوف نعرض لها فى مقال قادم .

فكيف سيواجه الاقتصاد الروسي والقيادة الروسية هذه الخسائر المتوقعة ، وتقليص أثارها وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع الروسي ؟

أما الخسائر والأضرار غير المباشرة المتوقعة على الاقتصاد والمجتمع والدولة الروسية، والناتجة عن ضغوط دول التحالف الاستعمارى الغربى على بقية دول العالم وأجبارها على مقاطعة روسيا والمشاركة الجزئية فى هذه الحرب الظالمة ، وأخيرا ما هى الإجراءات الدفاعية المضادة التى سوف تتخذها القيادة الروسية فى مواجهة هذه الحرب الضروس ؟ فسوف نعرض لها فى مقال قادم .



هل تُوجع العقوبات الغربية الصادرات الروسية؟



388.4 مليار دولار

إجمالي الصادرات الروسية للعالم في عام 2021



%42.8

معـدلات النمـــو للتجــارة الخارجية في 2021



29.7 مليار دولار

قيــمة الواردات الأمــيركية من موسكو في عام 2021



107.2 مليار دولار

قيــمة الــصادرات لأوروبــا العام الماضي



%8

حصــة الصـين من المنتجات الروسية



%56

حصة النفـط الخام والمــكرر

المصادر

دائرة الجمارك الفيدرالية الروسية . وكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات) . موقع "ستاتيستا للإحصاءات التجارية"







@IndyArabia

الهوامش والمصادر

(١)اليوم السابع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٧

(٢)

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2019/10/23/1657390/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

(٣)جريدة الشرق الأوسط بتاريخ الأربعاء - ٢٩ رجب ١٤٤٣ هـ - ٢ مارس ٢٠٢٢

(٤) https://arabic.rt.com/business/1195047-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%AD%D9%88-21-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020/

(٥)https://arabic.rt.com/business/1329928-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88/

(٦) https://www.youm7.com/story/2022/3/9/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%87%D8%AF%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%AC-568-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9/5683740

(٧) https://www.skynewsarabia.com/business/1506441-
%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83

(٨) **https://www.bbc.com/arabic/interactivity-60547815**

**https://almalnews.com/%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-
%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ae%d8%b7%d8%b7-
%d9%84%d8%b6%d8%ae-
%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-
%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%81/**
**https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/02/27/-
%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%89-789-4-
%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D9%81%D9%8A-2021-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D8%AF-
%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%9F**
المصدر: إنترفاكس

**https://arabic.rt.com/business/1316273-
%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-
%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-
%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%B0%D8%B1%D9%88%D8%A9-
%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9/**

الفصل الخامس

الإجراءات الروسية فى مواجهة الحرب الاقتصادية الغربية

" أسوأ مكان محجوز فى الجحيم هو لمن يقف على الحياد فى المعارك الأخلاقية والوطنية الكبرى "

–مارتن لوثر كينج–

لاشك أن الحرب الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية والرياضية الشاملة التى تديرها الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية دول التحالف الاستعمارى الغربى ، سوف تؤلم روسيا فى كافة جوانب الحياة لفترة من الزمن .

وقد بنت دول التحالف الاستعمارى الغربى تصورها على إستراتيجية «الردع من خلال العقوبات»، بأعتبارها أفضل الخيارات الغربية الممكنة فى مواجهة الصعود الإيرانى والصينى الروسى ، بتصور أن من شأن إلحاق الأذى بالاقتصاد فى هذه الدول أن يتحرك الغضب الشعبى الداخلى ضد حكوماتها .

والصحيح أن هذا الألم الاقتصادى فى الحالة الروسية الأن يتوقف على المدى الزمنى للعمليات العسكرية المباشرة التى يقوم بها الجيش الروسي فى أوكرانيا ، وبعض تداعياتها التى قد تستمر بعدها لفترة من الزمن حتى تبدأ عوامل تفكك هذا الحصار الاقتصادى والسياسى الشامل ، خاصة وأن هذه العقوبات هى سلاح ذو حدين بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

ويتوقف هذا التفكك الغربى على مجموعة الإجراءات والسياسات العقابية المضادة التى سوف تتخذها القيادة الروسية من ناحية ، ومقدار التعاون والتآزر الصينى – الروسي من ناحية ، والتنسيق مع بقية القوى الاقتصادية والسياسية المتمردة على الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادى والسياسي العالمى الراهن ، مثل إيران وفنزويلا وبعض دول أمريكا اللاتينية ووسط آسيا والهند من ناحية ثانية ، ودرجة الضرر الذى سيلحق باقتصادات الدول الأوربية من جراء سياسات المقاطعة للمنتجات الروسية وخاصة للنفط والغاز الطبيعي .

والسؤال الأن : كيف واجهت قيادة الدولة الروسية هذه الحرب الغربية الشاملة عليها ؟

نستطيع أن نميز بين مستويين من مستويات *المواجهة الروسية لهذه الحرب الاقتصادية الشاملة وهما :*

المستوى الأول : الإجراءات الاقتصادية والسياسية ذات الطابع الحمائى أو الدفاعى .

المستوى الثانى : الإجراءات الاقتصادية والسياسية ذات الطابع الهجومى أو الردعى .

وحتى اليوم وبعد مرور أكثر من عشرين يوما على العمل العسكرى الروسى فى أوكرانيا ، ظلت روسيا فى الموقف الدفاعي ، تحاول أن تصد الهجوم الاقتصادى الكاسح للتحالف الغربى الاستعمارى الذى قرر حصارها وعزلها تماما عن آليات العمل الاقتصادى والمالي العالمى ، ونظن – وليس كل الظن أثم – أن قدرة الصبر الاستراتيجى الروسي على تحمل الآلام قد أقتربت من نهايتها ، ونحن على مشارف الهجوم الاقتصادى الروسي الذى من شأنه أن يقلب كل معادلات القوى العالمية وخصوصا فى أوروبا الاستعمارية العجوز والفاقدة للبصيرة الاستراتيجية .

فلنتناول كل مستوى من هذين المستويين للمجابهة الروسية بشيء من التفصيل :

أولا : الإجراءات الاقتصادية والسياسية ذات الطابع الحمائى أو الدفاعى .

أتسم السلوك الروسى خلال العشرين يوما الأولى من الأزمة الأوكرانية ، بطابع دفاعى بحت ، ومحاولة أحتواء هذه الهجمة الشرسة للتعرف على أبعادها من ناحية ، وثبر أغوار الخطة الغربية ، وكيفية أختراقها ، ومن هنا نستطيع أن نشير إلى السلوك الروسي التالى :

(أ) فى مواجهة القيود على التجارة الخارجية

١-حاولت قيادة روسيا فى الشهور التى أعقبت الأزمة الأوكرانية الأولي عام ٢٠١٤ ، زيادة تعاقداتها على تصدير الغاز والنفط مع أطراف أخرى في آسيا في مقدمتهم الصين والهند ، تجنبا لمخاطر إجراءات المقاطعة التى تتخذها بصورة متكررة كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ضدها . وخلال زيارة بوتين إلى بيجين في مطلع شهر فبراير للمشاركة في افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية عقد لقاء قمة مع الرئيس الصيني شي جياو بينغ، تم بأكثر من عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الروسي سنويا ، ترفع إمدادات روسيا للصين إلى ٤٨ مليار متر مكعب من وضع الإمدادات الحالي ، بحيث تصل قيمتها إلى ٨٠ مليار دولار سنويا ، كما جرى التوقيع على عدة اتفاقيات تجارية جديدة .

٢- وبرغم هذه الاتفاقيات الجديدة لروسيا مع الصين فإنها لن تعوض تعطل الصادرات الروسية لأوروبا، إذ تستورد أوروبا نحو ٤٠ % من صادرات الغاز الطبيعي الروسي، وتعد ألمانيا أكبر مستورد للغاز الطبيعي الروسي، حيث يسد الغاز الروسي حوالى ٥٥% من أحتياجاتها سنويا ، أما هولندا فتستورد أكثر من ربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، تليها فرنسا التي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة ١٦.٨ %، وبالمثل تستورد السويد من الغاز الطبيعي الروسي ما يسد ١٢.٨ % من استهلاكها. أما إسبانيا فتستورد ١٠.٤ % من احتياجاتها للغاز الطبيعي من روسيا، وتستورد البرتغال ٩.٧ % من استهلاكها عبر شركة (غاز بروم) الروسية ، بينما تستورد بلجيكا ٦.٥ % من احتياجاتها للغاز الطبيعي من روسيا.

فإذا ما توقفت إمدادات الغاز الروسى إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب تشديد العقوبات عليها فسيؤدى لا محالة إلى أزمة الطاقة عاصفة في أوروبا وهنا جوهر الصبر الاستراتيجى فى إتخاذ القرار الروسي (١) .

٣- ووفقا لبيان صادر من الجمارك الصينية كشف أن حجم التبادل التجاري بين موسكو وبكين ارتفع ليصل خلال عام ٢٠٢١ إلي ١٤٦.٩ مليار دولار(٢) بنسبة زيادة ٣٨.٨%، عن العام الماضى ، وحقق بالتالي رقماً قياسياً ، ومن المرجح أن يتضاعف الرقم بعد الحصار والحرب الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا حاليا ، إلا إذا خضعت الصين إلى الضغوط الأمريكية والغربية لتغيير سياساتها المساندة لروسيا ، وهو ما نستبعده فى هذه المرحلة

٤- مثلما جمدت روسيا واردات المواد الغذائية من الاتحاد الأوروبي في أغسطس (آب) من عام ٢٠١٤ ، وكانت قيمتها تسعة مليارات دولار فى ذلك العام رداً على العقوبات التي فرضت عليها ، فسوف تقوم روسيا بنفس الإجراء فى الأزمة الأوكرانية الحالية ، وقد أصدرت روسيا فعلا يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/١٥ ، قرارا بحظر تصدير بعض الحبوب الروسية وأسمدة البوتاسيوم وبعض المنتجات الأخرى إلى بعض الدول الأوربية ، وكذلك وقف صادرات القمح الروسى لبعض تلك الدول التى أتخذت مواقف عدائية تجاه روسيا .

٥- كما حرصت روسيا في السنوات الأخيرة على تطوير صناعات محلية تقلل من اعتمادها على استيراد بعض المنتجات الغربية، لكن ذلك بالطبع يحتاج إلى بعض الوقت ، أو إيجاد بدائل لها من دول غير أعضاء فى التحالف الاستعمارى الغربى ، بما يخفف من حدة أضرار العقوبات القاسية الجارية حاليا.

٦- عملت قيادة الرئيس بوتين منذ عدة سنوات بجد لإزالة تأثير الدولار من الاقتصاد الروسي منذ أزمة القرم عام ٢٠١٤ ، بتعزيز ما وصف بأنه "دفاعات موسكو الاقتصادية وبناء ما يسمي "الحصن الروسي ، تحسباً لما يتحدث عنه البريطانيون والأميركيون فى كل أزمة من حظر تعامل روسيا بالدولار والجنيه الاسترليني. ويتبين ذلك من حقيقة أنه فى عام ٢٠١٣، كانت روسيا تتلقى الدولارات مقابل ٩٥% من صادراتها إلى البرازيل ، والهند ، وجنوب إفريقيا ، والصين، أما اليوم وبعد عشر سنوات من هذه السياسة ، فإن ١٠% فقط من هذه التجارة يتم بالدولار ، واستبدلت روسيا التجارة بالدولار بالذهب على نحو كبير، حيث راكمت روسيا جبالًا من الذهب تبلغ قيمتها ١٣٠ مليار دولار، أو ٢٠% من إجمالي الاحتياطيات (٣) ، بعد أن كان لديها مليارا دولار فقط من الذهب في ١٩٩٥ .

٧- بلغ حجم صادرات المنتجات الزراعية من روسيا في العام ٢٠٢١ حوالى ٣٧.٧ مليار دولار، وذلك بناء على بيانات مركز "أغروأكسبورت" التابع لوزارة الزراعة الروسية، وكشفت رئيسة مركز التصدير الروسي (فيرونيكا نيكيشينا) عن تحول ملحوظ في تجارة روسيا الخارجية، وقالت إن روسيا زادت بشكل كبير في ٢٠٢١ صادراتها السلعية أي من غير النفط والغاز،. أما صادرات النفط الروسي فتقدر بنحو ٥ ملايين برميل يوميًا من النفط الخام، و٢.٥ مليون برميل يوميًا من المنتجات البترولية المكررة بما يمثل حوالي ١٠% من تجارة النفط العالمية أي أكثر من ٧٠٠ مليون دولار يوميًا من النقد النفطي، كما تصدر روسيا ٢٣ مليار قدم مكعب يوميا من صادرات الغاز الطبيعي (منها ما يقارب ملياري قدم مكعب تمر عبر أوكرانيا يوميا) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أخرى.

وقد تستطيع دول الناتو الأوربية الحصول على النفط من مصادر أخرى غير روسيا فى الأجل القصير والمتوسط (٤) وإن كانت بأسعار أعلى تنعكس سلبا على أرتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة للأوربيين ، لكنها لا تستطيع ، ولن تستطيع الحصول على بدائل للغاز الروسي لمدة ثلاث سنوات قادمة على الأقل ، وهى ورقة " بوتين " الساحقة الماحقة التى لم يستخدمها بعد .

(ب) إجراءات الحماية المالية والنقدية المضادة

١–انخفضت العملة الروسية الروبل فورا بنحو ٣٠ % إلى أدنى مستوى لها مقابل الدولار (من ٧٩ روبل للدولار إلى ٩٧ روبل للدولار) بعد أن كشفت الدول الغربية يوم السبت ٢٠٢٢/٢/٢٦ ، عن عقوبات صارمة تشمل إخراج البنوك الروسية من نظام المعاملات على شبكة المدفوعات الدولية "سويفت" SWIFT التى أنشئت منذ عام ١٩٧٣ ، والمملوكة لحوالى ألفى بنك ، ويتشارك فيها ١١ ألف بنك ومؤسسة مالية موجودة في مائتى دولة حول العالم ، يتبادلون ٤٢ مليون رسالة يوميا ، تتضمن المدفوعات فيما بينها ، ويفترض أنها محايدة تخضع لسلطة الاتحاد الأوروبي فى بروكسل وليس الولايات المتحدة الأميركية ، وبرغم أن نصيب روسيا لا يتجاوز ٢% من إجمالي المعاملات على شبكة المدفوعات الدولية "سويفت" عام ٢٠٢٠، فقد حرصت دول التحالف الاستعمارى الغربى على تقويض معاملات روسيا التجارية الخارجية، وحرمنها من عوائد تصدير المواد الخام. بيد أن موسكو تحسبت لذلك ببحث استخدام أنظمة بديلة وعملات رقمية، إضافة إلى تعاقدات جديدة مع حلفاء آسيويين كالصين، ، كما أسست عام ٢٠١٤ نظام خدمات الرسائل المالية الوطنية الخاصة بها (SPFS) لضمان استمرار عمل مؤسساتها ، وهو يعالج حوالي خمس المدفوعات المحلية، لكنه سيكون بطيئا ومحدوداً في معاملاته ، وهو قريب من رسائل البريد الإلكتروني أو الفاكس . بيد أن الأزمة الحالية خصوصا بعد إنسحاب شركتى (ماستر كارد) و(فيزا كارد) من التعاملات الروسية ، سوف يدفع روسيا بالتعاون مع الصين التى تملك بدورها نظام بديل يسمى نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك أو "سيبس". لتطوير هذا النظام بحيث يتقلص تأثير النظم الأمريكية والأوربية على مدفوعات الأفراد فى كلا الدولتين الكبيرتين . بما قد يؤدى إلى ضرب هيمنة الهيكل المالي العالمي القائم على هيمنة الدولار الأمريكي. وكان وزير المالية الروسي قد أعلن فى عام ٢٠٢٠، اعتزام الصندوق السيادى تصفية أصوله من الدولار البالغة نحو ٣٥ %، واستبدالها بسلة عملات، تتضمن: ٤٠% لليورو الأوروبي ، ٣٠ % لليوان الصيني، ٥ % للجنيه الإسترليني، ٥ % للين الياباني، و٢٠ % للذهب.

وقد حذرت تقارير اقتصادية غربية من أن يفضى إقصاء روسيا من نظام «سويفت»، إلى إرباك حركة المدفوعات الدولية، وزعزعة استقرار الأسواق المالية، تزامنا مع تفاقم الموجة التضخمية العالمية.

٢– وعلي أثر قيام البنك المركزي الأوروبي بحصار فروع البنوك الروسية الكبرى مثل بنك "سبيربنك" الروسي الذي تملك الحكومة الروسية غالبية الأسهم فيه وله عشرات الفروع فى البلدان الأوروبية ، سارع البنك المركزي الروسي لاحتواء تداعيات العقوبات الموسعة وأعلن إنه سيستأنف شراء الذهب في السوق المحلية ، ويخفف القيود على المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لدى البنوك(٥) .

٣- وبالمثل على أثر أعلان لندن فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي ومنع مواطنيها والشركات البريطانية من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي ، أو وزارة المالية الروسية ، وتجميد أصول بنوك روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني، قرر البنك المركزي الروسي يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٢/٢٨ ، رفع معدل الفائدة الرئيسي إلى ٢٠%، بدلا من ٩.٥%، ونقلت وكالة "بلومبرغ" للأنباء عن البنك القول إن الظروف الخارجية للاقتصاد الروسي قد تغيرت بشكل جذري. وأشار إلى أن رفع الفائدة اقتضته الضرورة لجعل الودائع بالروبل أكثر جاذبية (٦) .

٤- وستؤدي العقوبات المعلنة مؤخرا على البنك المركزي للاتحاد الروسي إلى فرض قيود شديدة على وصوله إلى الاحتياطيات الدولية لدعم عملته ونظامه المالي. وقد أدت العقوبات الدولية على النظام المصرفي الروسي واستبعاد عدد من البنوك من شبكة "سويفت" إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة روسيا على تلقي المدفوعات عن صادراتها، وسداد مقابل وارداتها، والدخول في معاملات مالية عبر الحدود. ، وقد رأينا بالفعل هبوطا حادا في أسعار الأصول وكذلك في سعر صرف الروبل الروسي.ورغبة فى تقليل الأثر السلبى لهذه العقوبات الغربية ، قررت السلطات الروسية تسديد مديونياتها بالروبل الروسى سواء من هيئات حكومية ، أو مصرفية ، أو أفراد وشركات وكيانات ، لتحقق بذلك هدفين أولهما تقليل حجم العملات الصعبة من الخروج من البلد ، والثانى أجبار الأطراف الدائنة على إعادة استعمال هذه الروبلات داخل الاقتصاد الروسي فى صورة طلب سلع أو خدمات أو غيرها .

٥- كما تدرس الحكومة الروسية الخطوات التي يمكن اتخاذها لمنع الشركات الغربية من سحب رؤوس أموالها من روسيا ، ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء الروسي (ميخائيل ميشوستين) ، فقد لجأت الحكومة الروسية إلى حزمة إجراءات للانضباط المالي مثل فرض رسوم تصل إلى ٣٠ % على مشتريات الأفراد من العملات الأجنبية، كما ألزمت الشركات التي تعمل في مجال التصدير بتحويل ٨٠ % من عائداتها إلى الـ "روبل" (٧) . إلى جانب ما اتخذه البنك المركزي من اجراءات عاجلة لرفع سعر الفائدة من ٩.٥ % إلى ٢٠ % . وكانت روسيا قد خفضت سعر الفائدة إلى مستوى متدن عند ٤.٢٥% في خضم جائحة "كورونا " في ٢٠٢٠، ثم شرعت عام ٢٠٢١ في دورة تشديد نقدي ، قرر البنك المركزي الروسي وفي ٢٣ يوليو/تموز (٢٠٢١) ، رفع سعر الفائدة الرئيسي بأكبر وتيرة منذ ٧ أعوام ليصل إلى ٦.٥% في خطوة جريئة تستهدف كبح التضخم.وقالت محافظة البنك المركزي (إلفيرا نابيولينا) ، وكانت هذه هى رابع زيادة لأسعار الفائدة منذ بداية العام الجاري، وتأتي بعد أن تجاوز التضخم السنوي لأسعار المستهلكين، التوقعات ، وتسارع التضخم في روسيا، إلى ٦.٥% في يونيو/ حزيران عام ٢٠٢٠، وهو أعلى مستوياته منذ أغسطس/آب ٢٠١٦ حين كانت الفائدة الرئيسية ١٠.٥**%** ، وها هو فى أعقاب الأزمة الأوكرانية الجديدة فى فبراير ٢٠٢٢ ، يرفع سعر الفائدة من ٩.٥% إلى ٢٠% (٨) .

٦- ومع شدة الانهيارات، اضطر البنك المركزي الروسي لوقف التداولات في سوق الأسهم يوم الأثنين ٢٠٢٢/٢/٢٨ ، من أجل إبطاء بعض الخسائر، نظرا لتراجع أسهم الشركات الروسية المدرجة في لندن، إذ انخفضت أسهم (نوفاتيك) لإنتاج الغاز، وشركة (سيفيرستال) لصناعة الصلب، بأكثر من ٥٠% فى ذلك اليوم بعد أن شددت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى العقوبات.

٧- وقد اعترف البنك المركزي الروسي بأن قدراته على التدخل في السوق محدودة بعدما جمدت دول التحالف الاستعمارى الغربي نصف أرصدة البنك المركزي الموجودة فى بنوك الخارج والمقدرة بحوالي ٣٠٠ مليار دولار وفقا لما صرح به وزير المالية الروسي يوم الأثنين ٢٠٢٢/٣/١٤ ، وبنء عليها سارع البنك المركزى الروسي لأطلق مزاد لعملية إعادة شراء بلا حدود للذهب في السوق المحلية ، وتخفيف القيود على المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لدى البنوك.وكان يمكن للاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي (والمقدر بأكثر من ٦٤٣ مليار دولار)، الذى يعد رابع أكبر احتياطي نقدي لدى دولة في العالم ، أن يفيد في تخفيف حدة العقوبات وتوفير السيولة في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة المتوقعة نتيجة العقوبات.وهذا درس أضافى لمن يراهنون على خزائن الشر الغربية .

٨- وتقدر إحدى الدراسات أن ثروات الأغنياء الروس التي يحفظونها في الخارج تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف صافي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتماثل تقريبا إجمالي الأصول المالية للأسر الروسية المحفوظة في روسيا، ومن شأن مصادرة أو تجميد أموال وأصول الأغنياء الروس الموجودة فى أوروبا والولايات المتحدة ، حرمان السلطات الرسمية الروسية من أمكانية الاستفادة والإستعانة ببعضهم للإلتفاف على هذه الحرب الاقتصادية الضارية ، ومن المؤكد أن الحكومة الروسية سوف تقوم بالرد من خلال تجميد ، أومصادرة أصول وأموال الشركات ورجال الأعمال الغربيين الموجودة فى روسيا .

ثانيا : الإجراءات الاقتصادية والسياسية ذات الطابع الهجومى أو الردعى .

١-قام صندوق النقد الدولي فى اجتمع المجلس التنفيذي في الرابع من مارس ٢٠٢٢ ،برئاسة المدير العام للصندوق السيدة (كريستالينا غورغييفا) ، بتقييم مبدئى لمدى الأضرار التى سوف تلحق بالاقتصاد الدولي من جراء الأزمة الأوكرانية على البلدان الأعضاء وكيفية بناء سياساتها الاقتصادية الكلية على نحو يسمح لها بإدارة مجموعة التداعيات الناجمة عنها، والتي تشمل الاضطرابات التجارية، وأسعار الغذاء والسلع الأولية الأخرى، والأسواق المالية. وتخضع الآفاق المستقبلية لدرجة استثنائية من عدم اليقين، فإن العواقب الاقتصادية بالغة الخطورة ، فقد حدثت طفرة في أسعار الطاقة والسلع الأولية – بما في ذلك القمح وغيره من الحبوب – مما زاد من الضغوط التضخمية الناشئة عن انقطاعات سلاسل الإمداد والتعافي من جائحة كوفيد-١٩. وسيكون لصدمة الأسعار تأثير

على العالم بأسره، وخاصة على الأسر الفقيرة التي يشكل الغذاء والوقود نسبة أكبر من إنفاقها. وإذا تصاعد الصراع، فسيكون الضرر الاقتصادي أكثر تدميرا. وسيكون للعقوبات المفروضة على روسيا تأثير جسيم على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، مع انتقال تداعيات ملموسة إلى البلدان الأخرى.

ورجّح الصندوق حدوث ضرر اقتصادي "أكثر تدميرًا" حال تصاعد الصراع، في حين سيكون للعقوبات المفروضة على روسيا" تأثير جسيم" على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، مع انتقال تداعيات ملموسة إلى البلدان الأخرى(٩) . وقدر أن أن خسائر الحرب الروسية الأوكرانية لن تتوقف عند حدود البلدين، فقد يكبد هذا الصراع الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار تريليون دولار خسائر أزمة روسيا أوكرانيا(١٠) .

٢- وبمجرد أن بدأت العقوبات الصارمة على روسيا ، أشهر أكثر من نصف الشركات البريطانية لتوزيع الغاز والكهرباء للبيوت والمؤسسات إفلاسه بسبب ارتفاع الأسعار، وفى ألمانيا، أسفر وقف ترخيص خط أنابيب «نورد ستريم٢، عن تكبيد الشركات الأوربية الشريكة لـ «جازبروم» الروسية فى المشروع خسائر هائلة، كما ارتفعت أسعار الغاز بنسبة ٤٠%، والكهرباء بنسبة ٦.٦%، وتجاوز خام برنت القياسى للنفط العالمى ١٤٠ دولار للبرميل، وزاد سعر الفحم الأوروبى بنسبة ٧.٩%. وفى أوكرانيا، هبطت العملة الوطنية (هريفنا) إلى أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠١٥.وقد توقعت موسكة متوقعة أن تكبد الأوروبيين ألفى يورو لكل ألف متر مكعب من الغاز، وتنال من رفاهية المواطن الغربى، وتضر بالنظام الاقتصادى العالمى (١١) .

٣- في ظل تباطؤ معدلات النمو، فإنّ أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة ستتفاقم، وسيصل متوسط التضخم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى نسبة ٧% خلال السنة الجارية على الأقل ، وفي حال جرى تصعيد العقوبات إلى حد وقف شحنات الغاز الطبيعي والنفط الروسي، فإنّ الخسارة التي ستصيب روسيا ستكون "قاسية"، بيد أنها سترفع أيضاً "فرص حدوث ركود تضخمي أقوى بطريقة ملموسة" في الاتحاد الأوروبي، نظرا لحصول التكتل الأوروبي الموحد على ٤٠% من احتياجاته من الغاز من خلال روسي (١٢) .

٤-ويمكن للرئيس الروسي والقيادة الروسية إستخدام سلاح الحبوب وخصوصا القمح ، حيث تصدر روسيا وحدها ما نسبته ٣٠% من صادرات العالم ، ومن شأن تقليل الصادرات الروسية وربطها بالموقف السياسى للدول المستوردة له ، كما تفعل الولايات المتحدة والمملكة السعودية وغيرها من الدول الغنية فى محاولات شراء الموقف السياسى للدول الأخرى ، أن تقلب ملامح الصورة السياسية الدولية .

٥-والحقيقة أنه مع زيادة الآلام التى تتعرض لها روسيا من جراء الحرب الاقتصادية الشرسة التحالف الاستعمارى الغربى ، لن يجد صانع القرار الروسي سوى سلاح الغاز الطبيعى لإستخدامه لتركيع بعض دول الاتحاد الأوربى ، خصوصا ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الذين يتخذون موقفا وحشيا ضد روسيا ، أو ربط توريد الغاز الروسي بضرورة فك هذه الدولة أو تلك لقرارات تجميد الحسابات المصرفية والأحتياطي النقدى الروسي لديها ، وبدون ذلك لن تنجح روسيا فى إسترداد حقوقها المسلوبة ، وكما قال وزير الخارجية الأمريكى البارز " جيمس بيكر (١٩٩٢-١٩٩٤) جملته البارعة " إذا كان الموقع هو الرصيد .. فأن التوقيت هو فن الحكم " ، وأظن أن الرئيس الروسي يمتلك من البراعة ما يجعله يتخذ القرار الأن وليس غدا ، أو كما قال الزعيم الروسي الأشهر " فلاديمير إليتش لينين " الأن .. أو إلى الأبد " .

الهوامش والمصادر

(١) https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88/a-60941593

(٢) **https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/05/pr2261-imf-staff-statement-on-the-economic-impact-of-war-in-ukraine**

(٣) **https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/3/10/2188785/67-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-2021**

(٤) **https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/3/10/2188785/67-
%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D8%AD%D8%AC%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
%D9%81%D9%8A-2021**

(٥) https://www.almayadeen.net/press/%D9%83%D9%8A%D9%81-
%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(٦) https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/08/why-many-businesses-are-getting-tougher-
on-russia-than-sanctions-require

(٧) https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28022022&id=7b40e0c2-b98f-4305-
bedf-866d0f32162b

(٨) **https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/979985.html**

WhatsAppTwitterFacebook
https://www.independentarabia.com/node/133446/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%
D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-
%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2020
https://arabic.sputniknews.com/20210923/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%
D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-96-

%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-1050236675.html

(٩) https://www.elbalad.news/.

(١٠) https://www.aleqt.com/2020/11/18/article_1971996.html

(١١) https://www.independentarabia.com/node/305986/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%9F

(١٢) https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/03/03/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%9F

الفصل السادس

الخسائر الاقتصادية المتوقعة لدول التحالف الغربى جراء الأزمة الأوكرانية

تثير الحملة العسكرية ضد أوكرانيا تساؤلات عديدة بشأن العواقب القصيرة والطويلة الأمد لقرار السلطات الروسية، والتي يمكن مناقشتها في عدة أبعاد هى :

- مستقبل النظام الأوروبي.
- وتوازن القوى في أوروبا.
- ومستقبل الدولة الأوكرانية.
- والتكاليف الاقتصادية والمحلية للحرب بالنسبة إلى روسيا.

ولا شك أن *الحملة العسكرية* ضد أوكرانيا ستفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وستشكل حقائق جديدة على المسرح الجيو – سياسي ، والجيو– استراتيجي ، لأعوامً طويلة قادمة ، وفقا للكاتب الروسي *"إيفان تيموفييف" مدير البرامج في المجلس الروسي للعلاقات الدولية* ، وهكذا يجب النظر إلى الحرب في أوكرانيا في سياق محاولة موسكو إعادة تعريف النظام الأمني الأوروبي بعد الحرب الباردة (١)

أمّا العواقب الاقتصادية للحرب الاقتصادية على روسيا فستكون كبيرة، في الأجلين المتوسط والبعيد. ويمكننا أن نتوقع انهيار سعر صرف الروبل ، والتضخم وارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع تكلفة الواردات وتشديد ضوابط التصدير .كما أنه سيؤثّر في إيرادات الميزانية الروسية ، وتُظهر تجربة العقوبات ضد إيران أن الولايات المتحدة يمكن أن تفرض أنظمة عقوباتها، ليس فقط على الحلفاء الذين يخططون في كل الأحوال لفرضها، ولكن أيضاً على البلدان المحايدة تجاه روسيا. ومن قبلها إيران وفنزويلا .

بيد أن المؤكد فى نظر كثير من المحللين الاقتصاديين المحايدين أن الاقتصاد الروسي سوف يتمكن من امتصاص الصدمة الأولى للعقوبات المشددة ، وسوف يتكيف مع محاولته إيجاد أسواق جديدة ، وموردّين جدد، خصوصاً مع الصين وإيران والهند وفنزويلا ، وفى بعض بلدان أفريقيا ، وبعض دول أمريكا الجنوبية ذات المنحي اليساري .

بيد أنه من غير المتوقع أن تكون تلك الإجراءات الوقائية الروسية كافية لمنع وقوع أضرار كبيرة وفورية على الاقتصاد الروسي، خاصة أن العقوبات ستشمل حظر استيراد روسيا مكونات مهمة وأساسية لصناعتها المحلية في مقدمتها منتجات التكنولوجيا الغربية، وكذا حصار المبيعات الروسية من النفط وكثير من المنتجات الغذائية – وخصوصا الحبوب والأعلاف – ومن صادراتها من الأخشاب والنيكل والنحاس والفحم وغيرها .

ونظراً إلى اعتماد روسيا الشديد على الواردات، فإن مثل هذه الإجراءات ستُضعف النمو، وتزيد في اتساع الخلل الاقتصادي في المدى الطويل، وقد تصبح الفجوة الاقتصادية سبباً وراء تراجع المستوى التكنولوجي للقوات المسلحة الروسية، ومع ذلك، في السنوات المقبلة، وحتى العقود المقبلة، ستكون الإمكانات الروسية كافية لمنع الناتو من التدخل العسكري المباشر. وحتى لو لم تؤخذ القوات النووية الاستراتيجية في الاعتبار، فإن استخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية محفوف بأضرار غير مقبولة للحلف الأطلسي في حالة حدوث تصادم.

وسيصاحب تقليص قاعدة الموارد زيادة في الإنفاق الدفاعي بسبب تسارع سباق التسلح مع الغرب، فضلاً عن الحاجة إلى تزويد الأراضي الأوكرانية بالموارد. وسيؤثّر مجموع العوامل الاقتصادية في نوعية حياة المواطنين الروس ودخلهم. ونظرياً، يمكن أن يؤدي التدهور في رفاهية الروس إلى تفاقم المشاكل السياسية الداخلية. لكن، من الناحية العملية، من غير المحتمل أن يحدث هذا التطور في المدى القصير، نظراً إلى الخطوات الاحتياطية التي اتُّخِذَت لمواجهة العقوبات. لكن، في المدى المتوسط، لا يُستبعد احتمال تراكم الاحتجاج وانطلاقه تلقائياً، تحت تأثير هذا العامل أو ذاك.

لقد تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات التى فرضتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعد أزمة ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ ، وأعلن وزير المالية الروسي وقتئذ أن العقوبات كلفت روسيا ٤٠ مليار دولار، مع خسارة قدرها ١٠٠ مليار دولار أخرى نتيجة لانخفاض سعر النفط في نفس العام بسبب تخمة النفط Glut التي ظهرت منذ عام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى العقوبات فقد أتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة بالتآمر مع السعودية لإضعاف الاقتصاد الروسي عمدا من خلال خفض أسعار النفط الذى أنهار خلال فترة قصيرة من مائة دولار لأقل من ثلاثين دولارا للبرميل ، حيث خسرت روسيا بحلول منتصف عام ٢٠١٦ ما يقدر بمائة وسبعين مليار دولار بسبب العقوبات المالية ، بالإضافة إلى أربعمائة مليار دولار خسائر من عائدات النفط والغاز، كما ساهمت العقوبات في إنخفاض كبير فى قيمة الروبل الروسي وحدوث أزمة مالية في البلاد .

وبالقدر نفسه تسببت هذه العقوبات في أضرار اقتصادية لعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، قدرتها بعض الدوائر المتخصصة فى حدود ١٠٠ مليار يورو (حتى عام ٢٠١٥).[٢]

وفي أعقاب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وبقية دول الاتحاد الأوروبي في أغسطس ٢٠١٨، بلغت الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها روسيا ما يعادل انخفاض فى معدل النمو فى الناتج المحلي بنحو ٠.٥% إلى ١.٥%، ولا تزال الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة علي روسيا سارية المفعول منذ مايو ٢٠١٩.[٣] جرى تمديدها في ديسمبر ٢٠١٩ حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٠.[٤] وفي ديسمبر ٢٠٢٠، مدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى العقوبات حتى ٣١ يوليو ٢٠٢١.[٥]

أذن ظلت سياسة العقوبات هى الأساس فى التعامل الفظ والمهين بين دول المعسكر الغربي الإستعماري ، والدولة الروسية ، لتشكل جرحا فى الشعور الوطني الروسي من ناحية ، وتمثل تحديا لابد من مواجهته فى أقرب الفرص وإعادة التوازن فى العلاقات الدولية من ناحية أخرى .

مع استمرار العمل العسكري الروسي في أوكرانيا ، وتشديد العقوبات الاقتصادية على موسكو واحتمال فرض عقوبات إضافية، بدأت المؤسسات المالية الدولية والاقتصاديون والمحللون يحذرون من احتمال أن يشهد الاقتصاد

الروسي انهياراً يشبه ما حدث عام ١٩٩٨ ، فى عهد الرئيس الروسي المخمور " بروريس يلتسن " ، حينما تخلفت روسيا عن سداد ديونها متأثرة بأزمة العملات الآسيوية، وحالة الاقتصاد الروسي الهشّ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي تقرير لبنك "جيه بي مورغان" (٦) نشر يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٢/٣/٤، أبلغ عملاءه أنه يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي لروسيا هذا العام بنسبة ٧ % على الأقل، أما الاقتصاديون في "بلومبيرغ إيكونوميكس" فيتوقعون انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٩% على الأقل، وأنتهي التقرير بأن "العقوبات ستهدم الجدارين اللذين يضمنان الاستقرار فى روسيا وهما : احتياطات النقد الأجنبي ، أو ما يطلق عليه "الحصن الروسي" لدى البنك المركزي، وكذا الفائض في الحساب الجاري الروسي الذى كان يقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار شهرياً حتى مطلع عام ٢٠٢٢ . برغم ما تحتفظ به روسيا من أكبر احتياطي ذهب في العالم يعد فى الترتيب السادس عالميا ، حيث بلغ نحو ١٥٠٠ طن فى عام ٢٠٢١ ، ولكن اهتمامها بالذهب لا يقتصر على تخزينه فقط، كونها تعد أحد أكبر منتجي المعدن النفيس ومعادن أخرى، وهي أكبر منتج للألماس في العالم، إذ يمثل ٢٥%، من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما إذا طاولت العقوبات قطاع الطاقة، فإن بعض المحللين يقدرون نسبة الانكماش المتوقعة في الاقتصاد الروسي بنحو ١٤ % على الأقل وستترك العقوبات أثراً هائلاً في الاقتصاد الروسي الذي يتجه الآن نحو ركود عميق بالفعل".

على الرغم من أن الأرقام التي أعلنها "جيه بي مورغان" و"بلومبيرغ" لتوقعات انكماش الاقتصاد الروسي كبيرة، فأن " تيم غراف" وهو من المحللين الاقتصاديين المعروفين أكد فى مقابلة مع "بلومبيرغ" نشرت فى "ستيت ستريت غلوبال ماركتس " State Street Global Markets ، إن الأضرار قد لا تبدو قوية في المدى القصير، فحتى الآن لا تبدو الخسائر المالية كبيرة على الرغم من تشديد العقوبات، لكن استمرار تلك العقوبات واحتمال تشديدها أكثر هو الخطر الأكبر، ويضيف الرجل أن "التأثير على المدى البعيد هو المقلق فعلا، فكلما استمرت العقوبات لمدة أطول، بخاصة إذا تم توسيعها لتشمل قطاعي النفط والغاز، فسيزيد الاحتمال بأن تصبح الأسواق الروسية منبوذة لفترة طويلة في ما بعد".

الأن ... وبعد أن حاولنا تقدير حجم الخسائر المتوقعة على الاقتصاد الروسي من جراء الأزمة الأوكرانية وتداعياتها والحرب الاقتصادية الشرسة التى يمارسها دول التحالف الاستعماري الغربى ضدها عبر المقالات والمتابعات السابقة ، نأتي الأن إلى محاولة تقدير الخسائر المتوقعة على الجانب الأخر من المعركة الكبري الدائرة علي المسرح الأوروبي ، وأمتداداتها العالمية ، و كيف ستتأثر اقتصاديات دول التحالف الغربي الإستعماري ، وخصوصا دول الاتحاد الأوروبى ؟

أولا : الأضرار المتوقعة على الاقتصادات الأوربية

روسيا تمد القارة الأوروبية بالغاز الطبيعي بنسبة ٣٧%، عن طريق خط "نوردم ستريم ١"، العابر من الأراضي الروسية إلى أوكرانيا إنتهاء إلى ألمانيا وبعض دول وسط أوروبا ، وهناك خط أنبوب واصل بين روسيا إلى تركيا يسمى " السيل التركي " ، وكذلك مشروع "التيار الشمالي ٢" الجاهز للتشغيل منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١ ، لكن ألمانيا علقت تشغيله لدواعي سياسية ، وطالبت أن تكون هناك شراكة، وبالفعل استجابت روسيا وتم إنشاء شركة ألمانية روسية تدير المشروع.

ومن واقع التحليل والقراءة التى قدمناها فى المقالات السابقة فى الميادين نت طوال الأسابيع الخمسة الماضية ، وطبيعة التداخل والتشابك بين الاقتصاد الروسي والاقتصاديات الأوربية نستطيع أن نحدد المجالات التى سوف تتأثر في بعض دول الاتحاد الأوروبي من جراء هذه العقوبات المفروضة على روسيا من ناحية ، ومن ثم تقدير حجم الخسائر المتوقعة على قطاعات الانتاج والخدمات فى هذه الدول من ناحية أخرى ، ومن أبرز هذه القطاعات :

١-قطاع الانتاج فى الصناعات التى تستخدم مواد وسيطة أو خام أو مستلزمات تشغيل من روسيا ، مثل صناعة الطائرات ، والصناعات الخشبية ، وصناعة الكهرباء ، وكافة الصناعات التى تستخدم النفط والغاز الروسي والفحم الروسي والنحاس والألومونيوم خصوصا فى دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ، وغيرها التى لن تستطيع تدبير بدائل سريعة للواردات الروسية.

٢-القطاع الزراعي الذى يستخدم مستلزمات إنتاج قادمة من روسيا مثل سماد البوتاسيوم ، والحبوب والزيوت وزيت عباد الشمس .

٣-قطاع النقل الجوي من جراء إغلاق المجال الجوي الأوربي أمام الرحلات القادمة من روسيا ، وكذا تلك الأوربية التى تستخدم الأجواء الروسية ، والتى قدرتها بعض المصادر الاقتصادية بتاريخ السبت ٢٠٢٢/٣/١٩ بحوالي ٣٧.٠ مليون دولار أسبوعيا ، أي ما يقارب ١٥٠.٠ مليون دولار فى الشهر الواحد ، فإذا استمرت الأزمة وقرارات المقاطعة لعدة شهور أخري قادمة ، فلنا أن نقدرها بأكثر من ٩٠٠ مليون دولار على الأقل فى خلال ستة أشهر فقط
٤-القطاع المالي والاستثمارات المالية الروسية فى دول الاتحاد الأوروبى ، وكذا الاستثمارات الأوروبية فى الاقتصاد الروسي ، والتي شملها الحظر والمقاطعة ، مما أدي إلى أنهيار أسعار تلك الأصول المالية سواء بالنسبة لروسيا ، أو للشركات والمؤسسات المالية الأوربية المالكة لتلك الاستثمارات والتي لن تقل أبدا على ٥٠.٠ إلى ١٠٠.٠ مليار يورو منذ بداية الأزمة فى ٢٠٢٢/٢/٢٤ حتى مرور الشهر الأول للحرب فى أوكرانيا .

٥-قطاعات الخدمات التى يستثمر فيها رجال المال والأعمال الروس فى دول الاتحاد الأوروبي ، وقيام السلطات الروسية بتأميم ومصادرة فروع الشركات الأوروبية والأمريكية التى أعلنت إنسحابها من السوق الروسية ، وهي كلها معرضة للخسارة والأنهيار والتى تقارب ٢٠٠٠ مليار يورو.

٦-ولعل الخسارة الأكبر والأعظم التى لن تتحملها الاقتصادات الأوربية ، وإن بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى ، هو خسارة إمدادات النفط التي تزيد عن خمسة مليون برميل من النفط ومنتجاته من البنزين والسولار والوقود بأنواعه يوميا ، وإلى حين البحث عن بدائل تعويضية متعذرة فى الوقت الراهن بفعل التمردات الوقتية الجارية لدي بعض الدول المنتجة الكبري مثل السعودية والإمارات ومن قبلهما فنزويلا وإيران ، سيؤدى إلى أرتفاع غير مسبوق فى أسعار تلك المنتجات التى تمس العصب الحساس للمواطنين فى هذه الدول الأوروبية ، وخصوصا البنزين والسولار ، ومنها سوف ينتقل الارتفاع إلى قطاع النقل بما يؤدي إلى زيادة أسعار هائلة وواسعة فى كافة مستلزمات المعيشة ، ومنها فواتير الكهرباء ، ومنتجات السلع المصنعة ، ويقدر حجم هذه الخسارة على أقتصاد المواطنيين فى أوروبا بأكثر من مائتى مليار يورو خلال الشهور الثلاثة الأولي الممتدة من بداية الحرب فى أوكرانيا فى ٢٤ فبراير إلى نهاية مايو ٢٠٢٢ ، وربما يتضاعف الرقم فى حال إستمرت الأزمة والعمليات الحربية إلى ستة شهور ، ومن المؤكد أن القيادة السياسية في روسيا ، مع أشتداد وتضييق حلقة الحصار والمقاطعة ، سوف تلجأ إليها دون لحظة تردد . وهو ما سيؤدي إلى قفزة فى أسعار الغاز الطبيعي - لغياب بدائل بأحجام مناسبة فى السوق الدولية - إلى أكثر من خمسة إلى ستة دولارات للمتر المكعب الواحد ، وهذه وحدها سوف تكلف الاقتصادات الأوروبية مئات المليارات من الدولارات خلال فترة الستة شهور الأولي من عمر الأزمة .

٧-سوف تخسر دول الاتحاد الأوروبي صادراتها إلى روسيا والتي بلغت عشية الأزمة الأوكرانية حوالي ٢٠٠ مليار دولار ، وفي ظل تباطؤ معدلات النمو، فإنّ أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة ستتفاقم. وفي ألمانيا، بلغ معدل التضخم عشية الأزمة الأوكرانية ٥.٢%، في بريطانيا ٤.٢%، بيد أنه بعد الأزمة ، وإذا استمرت لعدة شهور قليلة قادمة ، ومع الأجراءات الروسية المضادة المتوقعة ، فنحن إزاء معدلات للتضخم قد تزيد عن ١٥% فى كثير من دول الاتحاد الأوروبي . وقد تبين من أحدث الإحصاءات الروسية أن دول الاتحاد الأوروبي قد أستوردت من الغاز الروسي خلال شهر واحد بعد الحرب فى أوكرانيا ما يساوي ١٠٠٠ مليارات يورو منذ ٢٠٢٢/٢/٢٤ حتى ٢٠٢٢/٣/٢٠ ، وكذلك من النفط بحوالي ٥٠٠ مليارات يورو ، ومن الفحم حوالي ٤٥٠٠٠ مليون يورو (٧).

٨-سيؤدي تقليص روسيا لمعاملاتها التجارية القادمة بالدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي ، وتعزيز صيغة التعامل التجاري بالمقايضة ، أو بالعملات المحلية المتبادلة بين دول ومراكز تجارية كبري مثل الصين والهند وروسيا وإيران

وفنزويلا وبعض الدول في أمريكا الجنوبية وفى أفريقيا ، إلى أستكمال حلقة تفكيك هيمنة الدولار على نظم المعاملات الدولية الذي يشكل حاليا حوالي ٦٠% من المدفوعات الدولية وأحتياطيات النقدية لدول العالم .
وبصورة عامة فأن التقدير المبدئي للخسائر الأوربية طوال فترة الحرب التي من المرجح أن تستمر بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ، تترواح بين ٥٠٠ مليار يورو إلى ٨٠٠ مليار يورو ، وإذا أضفنا وقف امدادات الغاز الروسي فأن الرقم قد يتضاعف إلى أكثر من ١.٥ تريليون دولار .

والمؤكد إن الاستراتيجية التي سوف تتبعها القيادة الروسية فى القريب العاجل هي " سيب وأنا أسيب " You Leave, I Leave بمعني أن يتم المقايضة بين إستمرار توريد الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي ، أو بعضها مقابل فك تجميد الإحتياطي النقدى الروسي الذى جمدته الحرب الاقتصادية الغربية ضد روسيا والمقدر بحوالى ٣٠٠ مليار دولار بعملات متنوعة . ومصادرة حوالي ٧٦ طائرة مدنية روسية قابعة فى مطارات ومركز صيانة فى دول التحالف الغربي ، وبدون ذلك سوف تخسر روسيا واحدة من أهم مصادر قوتها من ناحية ، كما أنه ومن خلال هذه الاستراتيجية سوف تفكك من أواصر هذا التحالف الاستعماري الغربي ضدها ، وهذه السياسة سوف لن تنجح ما لم تتم الأن ودون تأخير.

أهم مستورى السلع الروسية حتى عام ٢٠٢١

الترتيب	الدولة / أو المجموعة	حصتها من الصادرات الروسية
١	دول الاتحاد الأوروبي	٣٣%
	وأهمها الدول التالية :	
	هولندا	٧%
	ألمانيا	٥%
	إيطاليا	٣%
	بولندا	٣%
٢	الصين	١٢%
٣	الولايات المتحدة	٣%
٤	كوريا الجنوبية	٣%
٥	اليابان	٢%
٦	بقية دول العالم	٢٩%

ثانيا : خسائر الاقتصاد الأمريكي

بالقفزة الهجومية الواسعة التى أتخذتها الإدارة الأمريكية ضد روسيا ، ومعزوفة الحرب الاقتصادية غير المسبوقة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، دخل الاقتصاد الأمريكي نفسه فى أزمة ليست بالقليلة .

صحيح أن راسمي السياسات الأمريكية ، أعتبروها فرصة سانحة ليس فقط لتكسيح روسيا اقتصاديا وسياسيا ، وإنما كذلك فى استثمارها ، للسيطرة على التحالف الهش المسمي الاتحاد الأوروبي ، تماما كما سبق ونفذ الحزب الجمهوري وإدارة المحافظون الجدد فى عهد الرئيس " جورج بوش الأبن " ، مستغلين الهجوم الانتحاري الذى جرى من مجموعات إرهابية على الأراضي الأمريكية فى الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، فسيطروا على جل أجهزة الإستخبارات والأمن فى كافة دول العالم – عدا كوبا وإيران – وسخروها لخدمة مصالحهم ورؤيتهم لما أطلقوا عليه الحرب ضد الإرهاب .

والأن هناك فرصة سانحة للسيطرة على سوق الطاقة في أوروبا ، وتقليص المعاملات التجارية الأوربية مع روسيا لصالح الولايات المتحدة ، وأستعادة الهيبة الأمريكية التى هزتها هزائمها المتكررة فى أكثر من مكان وأخرها فى أفغانستان .

لا شك أن الخسائر الاقتصادية المتوقعة علي الاقتصاد الأمريكي من جراء قرارات المقاطعة والحرب الاقتصادية الشعواء التى تشن علي روسيا الأن ، سوف تكون أقل شأنا من تلك التى سوف تصيب الاقتصادات الأوروبية ، ويمكن حصر هذه الخسائر فى ثلاثة مجالات أساسية هى :

١–فى مجال إنخفاض المعروض من منتجات النفط ومشتقاته الواردة من روسيا والتى قدرتها مصادر متعددة بأنها حوالي ٦٠٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا ، وأنعكاسات ذلك فى زيادة أسعار هذه المنتجات فى السوق الأمريكية ، ومن ثم أكتواء المواطنيين الأمريكيين من هذه الزيادة ، وما يصاحبها عادة من إرتفاع فى تكلفة النقل ، وتكاليف إنتاج بعض السلع والخدمات .

٢–فى مجال الاستثمارات المالية وسوق الأوراق المالية .

٣–فى مجال خسارة بعض الشركات الأمريكية العاملة فى السوق الروسية خصوصا فى قطاعى الطاقة والصناعة .

علي أية حال .. كيف ستتأثر الولايات المتحدة ومواطنيها بتداعيات الحرب الاقتصادية الصليبية ضد روسيا ؟

نستطيع أن نشير إلى الخسائر المتوقعة التالية :

١– بينما يتسنى لواشنطن الذهاب بعيدا فى معاقبتها روسيا بسبب ضآلة حجم التبادل التجارى بين البلدين(٢% إلى ٣%) ، يستعصى على الاتحاد الأوروبى مجاراتها فى ذلك. فعلاوة على كونه الشريك التجارى الأول لروسيا، سيصعب على دوله الفقيرة مثل رومانيا واليونان والمجر ، تقليص تعاملاتها الاقتصادية مع روسيا، بغير

ميكانيزمات تعويضية من بروكسيل، كما تحفظت دول أوربية على عزلها عن نظام «سويفت». فبينما ارتأت المجر أن الاتحاد الأوروبى يلحق الضرر بنفسه من خلال فرض عقوبات على روسيا، إذ سيضطر إلى تعويض مزارعيه، جراء تضرر صادراتهم إليها، اعتبرت سلوفاكيا العقوبات ضد روسيا، إجراء «عديم الجدوى» ، وهو ما سيفتح لاحقا ، إمكانية تضعضع التحالف الغربي الاستعماري ضد روسيا ، خاصة إذا طالت فترة الحرب ، وأقدمت روسيا على الهجوم المضاد الساحق الماحق المتمثل فى قرار وقف أمدادات الغاز الروسي نهائيا إلى أوروبا ، أو أتباع إستراتيجية (سيب وأنا سيب) You Leave , I Leave

٢–الحقيقة أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يشهد منذ عدة أشهر معدلا للتضخم وأرتفاع الأسعار بصورة مزعجة ، حيث أرتفعت أسعار السلع والخدمات في نوفمبر عام (٢٠٢٠) ، بنسبة ٦.٨% مقارنة بشهر نوفمبر من العام السابق ، وهي أكبر زيادة في الأسعار منذ عام ١٩٨٢ كما يؤكد المراقبون . وفي أكتوبر عام ٢٠٢١ ، بلغ معدّل التضخم ٦.٢%، ما يعني أن المعدّل ينمو بسرعة إلى حد ما، وقد انتقلت موجة ارتفاع الأسعار هذه من الصناعة إلى المستهلكين، ومع تفاقم أثر العقوبات الغربية على روسيا ، وأحتمالات الرد والهجوم الاقتصادى الروسي المضاد ، فمن المقدر أن تزداد أسعار كثير من السلع والمنتجات فى الولايات الأمريكية خصوصا ما يتعلق منها بالمنتجات النفطية والغاز ، وواردات الغذاء سواء المستورد منها من الخارج ، أو حتى تلك المنتجة محليا بسبب زيادة تكلفة الانتاج ، وكذا تكلفة النقل والمواصلات .

٣–ويشير البعض إلى أمكانية حدوث انهياراً للنظام المالي العالمي في عام ٢٠٢٢ ، إذا ما استمر ارتفاع معدّل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأستمر نظام العقوبات والحرب الاقتصادية الضروس ضد روسيا ، كما يقدر بعض الخبراء أن جميع المواطنين حول العالم، ممن يحتفظون بمدخراتهم بالدولار "تحت البلاطة"، قد فقدوا ٦٨ دولاراً من كل ١٠٠٠ دولار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدولار الأمريكي . ويعتبر البعض أن التهديد الرئيسي أمام الولايات المتحدة الآن هو انخفاض قيمة الدولار، الذي يدفع المستثمرين نحو البحث عن بدائل أخرى للاستثمارات خارجها ، ولا خيار أمام المستثمرين سوى الاستثمار في فقاعة سوق الأسهم العملاقة، حيث لا زالت سوق الأسهم هي الوحيدة التي تنمو، إلا أن تسارع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى هذا المستوى المرتفع، يغيّر الوضع بشكل جذري ، مما يهدد بإنهيار النظام المصرفي خصوصا إذا ما ظل التضخم أعلى من الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك لفترة طويلة.وهنا يأتي شبح عودة دونالد ترامب إلى السلطة عام ٢٠٢٤، التي تكاد تكون حتمية .

٤-الجدير بالذكر أن جزءا كبيراً من الاستثمارات في تلك الأسواق يعود إلى عدم وجود أي وعاء أخر لكسب المال سوى سوق الأسهم، فنمو الأسهم وحده يتجاوز التضخم ، وفى الوضع الراهن، إذا ما توقف نمو سوق الأوراق المالية، فسوف يدفع ذلك المستثمرين تلقائياً إلى بيع الأسهم، وبالتالي هجرة جماعية كبيرة للمستثمرين من الأسهم، ومن ثم إنهيار أسعار الأسهم عدة مرات، وتصفية تلك الفقاعة العملاقة.

٥-وقد كتب السيناتور الروسي "أليكسي بوشكوف "على حسابه في "تويتر" قائلا " في الحقيقة تعد الولايات المتحدة نفسها اليوم فقاعة مالية ضخمة ، والفقاعات تنفجر حتما " ، وأضاف أن استعادة الاقتصاد الأمريكي عافيته بعد جائحة كورونا تأتي بفضل بيع الأوراق المالية وزيادة الديون، مما يؤدي إلى تدفق فى شرايين الاقتصاد، مشيرا إلى أن روسيا إنسحبت بحكمة من سندات الحكومة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية،وتابع قائلا "إن سقوط الولايات المتحدة كقوة مهيمنة لن يقتصر على هزيمتها في أفغانستان ، ولن يقتصر الأمر على مجال الجيو-سياسية ، بل أننا فى إنتظار وقوع أزمة اقتصادية جديدة في الولايات المتحدة، على غرار أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٨) .

ويشرح الرجل الموقف علي النحو التالي : لقد وصل مؤشر (أستاندرد أند بورز) S&P في أول يناير عام ٢٠٠٩، إلى ٧١٢ ، بعد انفجار سوق الأسهم عام ٢٠٠٨، ثم أخذ المؤشر في الارتفاع مرة أخري حتى بلغ ذروته قبل جائحة كورونا، في أول يناير عام ٢٠٢٠، إلي ٣٢١٨ نقطة ، و فى نوفمبر عام ٢٠٢١ ، يقف ذلك المؤشر عند ٤٦٧١ نقطة ، أي أن النمو بمقدار الثلث!! بينما كان الاقتصاد لمعظم عام ٢٠٢٠ في حالة ركود ، ولم ينتعش بعد، بل على العكس من ذلك، في انتظار انهيار وشيك، بمعنى أن النمو حقق أكثر من ٦.٥ مرة ...!!! وبطبيعة الحال، لم يرتفع حجم الاقتصاد الأمريكي ، ولا أرباح الشركات كثيراً، بل على العكس من ذلك، فنصف هذه الشركات مفلسة، ولا تعيش إلا بفضل نمو ديونها.

كما نلاحظ أن مؤشر S&P لم ينمو منذ بداية نوفمبر عام ٢٠٢١ ، أي أن الاستثمار في سوق الأسهم قد أصبح غير مربح مثل الاستثمار في وديعة بأحد البنوك، ولكن في نفس الوقت أصبحت المخاطر في سوق الأسهم أعلى من ذلك بكثير.لقد نمت فقاعة عملاقة في أسواق الأسهم حول العالم، وفوق ذلك كله، نمت البورصات الأمريكية، التي توشك أن تنفجر من تلقاء نفسها، دون مساعدة خارجية، ومع ذلك، تدفع البنوك المركزية الغربية بسوق الأسهم نحو الهاوية من خلال تشديد سياساتها المالية. ولم يعد لديهم خيار آخر، والتضخم ينمو في جميع الاقتصادات الكبرى في الغرب، في الأيام المقبلة، يجب أن تبدأ اجتماعات مجالس إدارة الاحتياطي الفدرالي، والبنك المركزي الأوروبي ، حيث من المرجح أن يتم اتخاذ قرارات لتقليل طباعة الأموال غير المغطاة، ورفع سعر الفائدة. وقد قرر الاحتياطي الفدرالي بالفعل التراجع عن خفض التيسير الكمّي إلى الصفر بحلول الصيف المقبل، ومن المتوقع الآن أن يرفع سعر الفائدة. وتأمل البنوك المركزية في أن يؤدّي ذلك إلى إبطاء نمو التضخم، ولكن تقليل ضخ الأموال في الاقتصاد، ورفع سعر الفائدة في نفس الوقت، لا يمكن أن يؤدي سوى إلى انخفاض في سوق الأسهم.

والمثير للدهشة أنه في ظل هذه الخلفية، قام صندوق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية للربع الثالث من العام ٢٠٢١ بمضاعفة استثماراته في البورصة الأمريكية ثلاث مرات لتصل إلى ٤٣ مليار دولار...!!

٦- وبالتزامن مع ذلك قامت ٢٦ شركة لإدارة الأصول، بما في ذلك "جي بي مورغان" ، و"بلاك روك" و"أموندي" ، و"بيستيتو شرودرز" ، و"يو بي إس" ، و"بي إن بي باريبا" ، و"إيه بي أردن" ، و"بيستيت"، بتجميد أموالها في روسيا، مما منع المستثمرين من نقل أصولهم المجمعة التي تزيد على ٤ مليارات يورو (٤.٣ مليار دولار) خارج الاستراتيجيات المتبعة، وإلى صناديق التحوط ، ومخصصي الثروة السيادية، الذين يمتلكون أصولاً روسية بلغت قيمتها حوالى ١٧٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١. في الوقت الذي عُلّق فيه عمل أسواق الأسهم في موسكو، والتداول في عدد من أسواق روسيا ، وإيقاف الشركات الروسية المدرجة في الخارج، بما جعل من المستحيل تداول السندات. وهذا يترك مديري الأصول هؤلاء في مواجهة احتمال تكبد خسائر فادحة ، وهو ما عبر عنه " كريستيان ماجيو" رئيس استراتيجية محفظة الأسواق الناشئة في "تي دي سيكيوريتيز" T.D.Securities لـ"فايننشال تايمز"، بالقول " إنه إذا تركت وأنت تمتلك أصولاً روسية، قد تبيع بسعر منخفض للغاية – على افتراض أن ذلك ممكن، ويمكنك العثور على مشترٍ بالفعل- وإلا فقد تضطر إلى شطبها إلى الصفر".

كما أن صناديق التقاعد هي أيضاً من بين المستثمرين الأجانب المحاصرين فعلياً في الأسواق الروسية، على الرغم من أن الحيازات الروسية هي شريحة صغيرة من الأصول الإجمالية. فصندوق "كالبيرس" مثلا وهو أكبر صندوق معاشات وتقاعد في الولايات المتحدة كان لديه حوالى ٩٠٠ مليون دولار من التعامل مع روسيا، من محفظته البالغة ٤٧٨ مليار دولار، وهى معرضة الأن للضياع .

كما كان صندوق تقاعد الجامعات، وهو أكبر خطة معاشات تقاعدية في المملكة المتحدة، يضم نحو ٠.٥ % من محفظة البرنامج البالغة ٩٠ مليار جنيه استرليني (١١٩ مليار دولار)، وحوالى ٤٥٠ مليون جنيه استرليني (٥٩٥.٢ مليون دولار)، علي صلة بروسيا. وأوضحت "كالبيرس"، "سنتطلع إلى بيع هذه الأصول، ولكن في البيئة الحالية ولأسباب واضحة، لا يتم تداول سوى القليل جداً".

وفي الوقت الذي يفكر المستثمرون في ما إذا كان عليهم سحب استثماراتهم من الأصول الروسية، فهم غير متأكدين أيضاً مما إذا كان بإمكانهم الاستمرار في تلقّي مدفوعات الفائدة على السندات الروسية التي يحتفظون بها، مما يعزّز الاعتقاد بأن موسكو بصدد التراجع عن ديونها.وبالتالى فأن هذه الأموال مهددة بالضياع إذا ما أستمرت العقوبات الخانقة ضد روسيا .

الآن، طردت الأسهم الروسية من المؤشرات العالمية، وتوقفت التجارة في بعض الشركات الروسية في نيويورك ولندن(٩) . كما تتراجع القيمة السوقية للشركات الروسية بصورة سريعة جداً، ومع القيود الجديدة على تداول السندات

الحكومية وتجميد أصول البنك المركزي، أصبح من الصعب جداً على السلطات الروسية الحفاظ على الاستقرار الكلي وخدمة الدين السيادي للبلاد (١٠) .

وإذا كانت بعض الدوائر البحثية والتمويلية الغربية وفى طليعتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، قد قدرتا حجم خسائر الاقتصاد العالمي من جراء الحرب الأوكرانية الراهنة بحوالي تريليون دولار بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم العالمي بأكثر من ٣% ، وتباطؤ معدلات النمو ، وزيادة كبيرة فى أسعار الطاقة والمواد الغذائية ، وتصدع سلاسل التوريد وإنخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنقطة واحدة مئوية ، مع إتجاة الحكومات الأوروبية لمزيد من الإقتراض والمديونية ، وزيادة أسعار الفائدة المصرفية ، علاوة علي تدفق مئات الآلاف من المهاجرين والنازحين ،فأن هذا التقدير يتوقف علي المدي الزمني الذى سوف تستغرقه الأزمة ، فإذا إستطالت لأكثر من ستة شهور وربما عام كامل ، فأن هذا التقدير سيظل أقل كثيرا من الواقع والحقيقة .

ولاشك أن هذه التصرفات الغربية المفتقدة للبصيرة الاستراتيجية ، والمحكومة برغبات إنتقامية ذات طابع أيدلوجي وعنصري ، كشفته تلك المقاطعات الفظة التى لم تتورع حتى عن مقاطعة الثقافة والأدب الروسي ، والرياضيين الروس ، تؤدى حتما إلى هزات بنيوية ، وأختلالات جيو–استراتيجية فى العلاقات الدولية وفى بنيان الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وغالبا سوف تدفع الكثيرين سواء فى روسيا أو فى غيرها ، للتساؤل عن مدى عقلانية هذا النظام الرأسمالي ، وأهمية العودة إلى مفاهيم التخطيط لمقاومة هذا الجنون الأوروبي والأمريكي .

****



الاقتصاد العالمي أسير حرب
تريليون دولار خسائر من حرب أوكرانيا
الخسائر تخطت حدود الجارتين
اقتصاد العالم
سيخسر تريليون دولار (2022)
التضخم سيزيد 3%
تباطؤ النمو
صعود الأسعار
تصدع سلاسل التوريد
انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي نقطة مئوية (2023)
أزمة الحكومات الأوروبية
زيادة الاقتراض
تدفق المهاجرين
تعزيز الجيوش
رفع أسعار الفائدة
روسيا
هبوط الناتج المحلي الإجمالي 2.6%
انهيار الروبل
صعود التضخم 20%
بريطانيا
تفاقم ارتفاع تكاليف المعيشة
التضخم 7% (2022)
(المصدر / المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة)
www.al-ain.com
العين

أثرياء روسيا يتكبدون خسرئر بالمليارات

ترتيب الأثرياء حسب الخسائر السنوية



ملاحظة: مؤشر بلومبرغ للمليارديرات يتكون من قائمة ترتيب يومية لأغنى أغنياء العالم وفقاً لحساب صافي الثروة، ويعتبر المؤشر مقياساً ديناميكياً للثروة الشخصية بناء على التغيرات في الأسواق والاقتصاد. ويتم تحديث كل رقم من صافي القيمة كل يوم عمل بعد إغلاق التداول في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتم تقييم الحصص في الشركات

الهوامش والمصادر

(١) https://www.elwatannews.com/news/details/4950122

(٢) https://arabic.rt.com/business/1286997-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

(٣)
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(٤)
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(٥)
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(٦) https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/03/03/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%9F

(٧) المصدر قناة RT الروسية يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/٢٢ .

(٨) https://www.youm7.com/story/2022/2/27/%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D9%86%D9%83%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%83-
%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%B2/5670702

(٩) https://al-ain.com/article/losses-russian-ukrainian-war-trillion-dollars

(١٠) https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/03/01/%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-83-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

https://www.independentarabia.com/node/309426/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-%D8%A3%D9%85-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9

الفصل السابع

إنعكاسات الأزمة الأوكرانية على أزمة الغذاء في العالم العربي

تتنوع العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية مع روسيا الاتحادية – ومن قبلها الاتحاد السوفيتي – ، بصورة كبيرة ومؤثرة ، وتتخذ هذه العلاقات صورا مختلفة ، وقد تباينت هذه العلاقات من دولة عربية إلى أخري ، ومن مرحلة تاريخية إلى أخري . والدارس لتاريخ هذه العلاقات يمكنه التمييز بين أربعة مراحل مختلفة فى سماتها وسلوكها :

الأولى : تلك التي أمتدت منذ منتصف الخمسينات وعقد صفقة السلاح السوفيتية إلى مصر عام ١٩٥٥ ، حتي منتصف الثمانينات والتى ظللتها ما كان يطلق عليه مصطلح الحرب الباردة .وقد تميزت بغلبة الطابع الأيدلوجي من جهة ، والتعاون الاقتصادي والسياسي مع بعض الدول العربية التى أحتسبت علي ما أطلق عليه وقتئذ " معسكر التقدم والتحرر " فى العالم العربي ، وكان فى مقدمها مصر الناصرية ، والجزائر ، والعراق ، وسوريا ، واليمن الجنوبي ، وإلى حدا ليبيا ، وتميزت بالتعاون فى مجالي الصناعة والتسليح لجيوش هذه الدول مع كثير من التبادلات التجارية .

الثانية : التى تبدأ منذ تولي فيها " ميخائيل جورباتشوف " ومجموعته شئون الحزب والرئاسة السوفيتية (١٩٨٥–١٩٩١) ، والتى سادت خلالها شعارات " البرويستوريكا " و " الجلاسنوست " ، وأنتهت بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ وتفكك الدولة السوفيتية ذاتها عام ١٩٩١ ، وتكاد تكون هذه العلاقات السوفيتية العربية فى حالة تجمد وتكلس ، سواء مع دول ما كانت تسمى سابقا " التقدم والتحرر " ، أو حتى مع الدول المحافظة ، أو الملكيات الرجعية فى المنطقة ، وبالمقابل إزداد إهتمام هائل بتقوية وشائج التعاون – بل والتنازلات – مع معسكر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ، والتى – للأسف – لم تأتي للدولة السوفيتية بالمن والسلوى المنتظر والموعود بها ، بل سقط معها الاتحاد السوفيتي وتفككت أوصاله ، وسقط معه التحالف الاقتصادي للدول الاشتراكية (مجموعة الكوميكون) ، وحلف وارسو الدفاعي .

الثالثة : الفترة الرمادية التى يمكن أن نطلق عليها سنوات التيه الروسي والتى أعقبت تفكك الدولة فى عهد الرئيس المخمور " بوريس يلتسن " ومجموعة المافيا والصهاينة المحيطة به الذين أوصلوا الدولة الروسية – وريثة الاتحاد السوفيتي بالمعنى القانوني والسياسي – إلى حافة الإفلاس والمجاعة والإنهيار الاقتصادي والسياسي ، وفيها خسرت روسيا مواقعها تماما سواء فى العالم العربي ، أو فى كثير من دول العالم ، وتدنت العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها وبين الدول العربية خصوصا ، وبقية دول العالم عموما .

الرابعة : تلك التي بدأت مع صعود وتولي الرئيس " فلاديمير بوتين " شئون الحكم والرئاسة والإمساك بمفاصل الدولة المفكوكة نهاية عام ١٩٩٩ حتى يومنا هذا والتدخل العسكري الروسي في إوكرانيا (٢٠٢٢) .وقد شهدت تحولات إيجابية فى العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية – الروسية لعل أبرز ما يميزها تواري المنظور الأيدلوجي من

بناء السياسة الخارجية الروسية ، وغلب فيها المجال لمفهوم المصالح الاقتصادية المجردة على ما عداها من أبعاد سياسية (١) .

ومنذ مطلع عام ٢٠٠٥، تصاعد اهتمام روسيا بشكل ملحوظ بالمنطقةالعربية، وهو الاهتمام الذي تم تتويجه بزيارة الرئيس فلاديمير بوتين، للمنطقة عام ٢٠٠٧، التي اعتبرت البداية في تحسين العلاقات الروسية مع دول المنطقة (٢) .فأهمية المنطقة العربية، وجوارها المباشر من المنظور الاستراتيجي، تكمن في موقعها الجغرافي؛ حيث ملتقي قارات العالم القديم، وتشرف على أهم البحار العالمية، فضلاً عن تحكمها في أهم الممرات المائية لطرق التجارة الدولية ، كما أنها من المنظور الروسي تتمتع بمخزونات هائلة من الطاقة ؛ تلك التي تقدر بما يفوق ٤٠% من الاحتياطي العالمي من النفط، ، و ٣٩% من الاحتياطي العالمي من الغاز؛ هذا بالطبع إضافة إلى ما تتمتع به المنطقة من كتلة سكانية ليست بالقليلة، وبما أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من منطقة "أوراسيا"، فإن المنطقة العربية، وجوارها المباشر مثل إيران وتركيا ، تمثل بالنسبة إليها الفاصل الجغرافي بينها والمياه الدافئة(٣) .

ويمكننا أن نميز فى علاقات التعاون الروسي – العربي بين أربعة مجالات أساسية :

الأول : مجالات التبادل التجاري المتنوع والمتعدد .

الثاني : مجالات الاستثمار المتبادل .

الثالث : مجالات التسلح ومبيعات الأسلحة والمعونة الفنية .

الرابع : مجال تسوية المديونيات القديمة .

الخامس : ويكاد ينحصر فى الحالة المصرية وهو أفواج السياح الروس إلى المنتجعات والشواطىء المصرية .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل :

أولا مجال التبادل التجاري : فإذا تأملنا مجال التعاون والتبادل التجاري بين الطرفين ، نجد أن هذا التبادل قد زاد بصورة ملحوظة خلال السنوات العشرين الأخيرة من ٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، إلى ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٨(٤) ، ويميل الميزان التجاري بين الطرفين لصالح روسيا غالبا .

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا فى ذلك العام (٢٠١٨) حوالي ٧.٦ مليار دولار، وهكذا مثلت مصر الشريك التجاري الأول لروسيا في أفريقيا ، كما تمثل مصر ما نسبتة ثلث حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية (٥).

ومن أهم الصادرات الروسية لمصر مجموعة الحبوب خصوصا القمح ، حيث يشكل القمح الروسي ما نسبته ٥٥% على الأقل من واردات مصر من القمح ، يليها القمح الأوكراني بنسبة ١٥% إلي ٢٠% ، أى أن هاتين الدولتين المشتبكتين فى المعركة الحالية فى أوروبا يشكلان معا حوالي ٧٠% على الأقل من أحتياجات مصر السنوية من القمح ، وهو ما يشكل مشكلة كبرى لمصر فى ظروف الأزمة الأوكرانية الراهنة .

كما وافق الجانب الروسي على تسجيل عدد من الشركات المصرية المتخصصة في تصدير الأجبان التي بلغ عددها ١٤ شركة مصرية تعمل بمجال تصدير منتجات الألبان إلى روسيا .، فضلا عن طلب الجانب الروسي لاستمرار اعتماد المجازر الحلال بروسيا في ظل وجود أزمة كورونا.

وتأتي دولة الإمارات في الترتيب الثاني كشريك تجاري لروسيا علي المستوي العربي ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٢١ حوالي ٥.١ مليار دولار ، محققاً قفزة كبيرة مقارنة بنفس الفترة في ٢٠٢٠ ، كما أن دولة الإمارات تعد أكبر شريك تجاري خليجي لروسيا، إذ تستحوذ على ٥٥ % من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا (٦) .

وإذا توقفنا عند محتوي ومضمون هذا التبادل التجاري بين روسيا وكثير من الدول العربية نكتشف أنه يعتمد على صادرات الحبوب الروسية – والأوكرانية – بصورة أساسية إلى هذه الدول بعد إستبعاد والنفط ومنتجاته وصادرات السلاح .

وهنا قد يكون مناسبا التوقف مليا عند هذه التجارة ، ومدي أنعكاسات الحرب الروسية – الأوكرانية والأطلسية الراهنة علي الموقف العربي وفقا للحقائق التالية :

١–أنتجت بلدان الاتحاد الأوروبي "مجتمعة" ، نحو ١٢٧ مليون طن من الحبوب في موسم عام ٢٠٢٠– ٢٠٢١، وفقاً لبيانات موقع "ستاتيستا" الإحصائي .

٢–تعتبر روسيا أكبر مصدّر للقمح في العالم بمتوسط صادرات سنوية ٤٤ مليون طن .

٣–وتأتي أوكرانيا في المرتبة الخامسة عالميا حيث تنتج ٢٤ مليون طن من القمح ، تصدر منها فى المتوسط نحو ١٨ مليون طن سنويا .

٤–وتأتى الهند كثاني أكبر دولة منتجة للقمح في العالم وفقا لوكالة بلومبرج ، وتظهر بيانات وزارة الزراعة الهندية أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج القمح إلى مستوى قياسي في موسم عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ، ليصل إلى ١١١.٣ مليون طن(٧) ، وتعد بنجالاديش أكبر المشتريين للقمح الهندي عام ٢٠٢٠–٢٠٢١ ، وقد زادت صادرات القمح الهندية لتصل إلى نحو ٦ ملايين طن في الأشهر العشرة المنتهية في ٣١ يناير عام ٢٠٢٢ .

٥–وإذا أضفنا الأرجنتين ورومانيا وإستراليا وفرنسا وكندا ، يكون لدينا المصادر الرئيسية الكبرى لإنتاج القمح وتصديره إلى بقية دول العالم كافة .

وعلي صعيد التجارة العالمية للقمح تظهر البيانات وجود خمسة دول تكاد تكون مسئولة عن أهم صادرات القمح فى العالم وهى على الترتيب التالي :

١– روسيا ٧.٩ مليار دولار أميركي (بنسبة ١٧.٦ % من إجمالي صادرات القمح العالمية) .

٢–الولايات المتحدة ٦.٣٢ مليار دولار (١٤.١%) .

٣–كندا ٦.٣ مليار دولار (١٤%) .
٤– فرنسا ٤.٥ مليار دولار (١٠.١%) .
٥– أوكرانيا ٣.٦ مليار دولار (٨%) .

أي أن هذه الدول الخمس وحدها تصدر ما نسبته ثلثي (٦٣.٨% تقريباً) الصادرات العالمية من القيمة الإجمالية لصادرات القمح.

وبينما تساهم روسيا وأوكرانيا بما نسبته ٣٠% من مجموع إمدادات القمح العالمي ، فأنهما يقدمان ١٩ % من السوق العالمي للذرة ، و ٨٠ % من زيت دوار الشمس.

****

وتبرز أهمية القمح في الوقت الحالي للمجتمعات العربية الذي يستهلك أكثر من ٧٠ مليون طن من القمح سنويا، تتصدره مصر المصنفة كأكبر مستهلك للقمح بحجم ٢٢ مليون طن عام ٢٠٢١ ، تستورد منها فى المتوسط ١٣.٨ مليون طن عام ٢٠٢١ ، يليها الجزائر عربيا .

وإذا حاولنا ترتيب الدول الأكثر إستيرادا للقمح فى العالم وفقاً لبيانات موسم ٢٠٢٠– ٢٠٢١ وطبقا لموقع ستاتيستا فهي علي النحو التالي :

١– مصر ١٢.١ مليون طن .
٢– إندونيسيا ١٠.٤ مليون طن .
٣–تركيا ٨.١ مليون طن .
٤–الجزائر ٧.٧ مليون طن .
٥– بنغلاديش ٧.٢ مليون طن .
٦–نيجيريا ٦.٦ مليون طن .
٧–البرازيل ٦.٤ مليون طن .
٨–الفلبين ٦.١ مليون طن .
٩–اليابان ٥.٥ مليون طن .
١٠–المكسيك ٤.٧ مليون طن .

وتعد مصر ثاني أكبر دولة في إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا ، تليها العراق والمغرب، واليمن، تونس، ليبيا ولبنان ، والجزائر ، وتستورد مصر وحدها مانسبته ١٠.٦% من مجموع صادرات القمح العالمية، ووصلت قيمة ما استوردته عام ٢٠١٩، حوالي ٤.٧ مليار دولار، كما أستوردت حوالي ١٢.٩ مليون طن عام ٢٠٢٠ ، بقيمة ٣.٢ مليار دولار أمريكي ، واشترت ٣,٥ مليون طن من القمح حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وفقًا لشركة "أس

اند أس غلوبال." .(S&P Global) " ، وفي عام ٢٠٢١ استوردت ما نسبته ٥٠% من القمح من روسيا و ٣٠% من أوكرانيا. أي أن ٨٠% من احتياجات مصر من القمح قادمة من هاتين الدولتين فقط ، هذا ناهيك عن وارداتها من الزيوت والأعلاف والذرة .

ويكلف برنامج إستيراد القمح الحكومة المصرية حوالي ٥.٥ مليار دولار، ومن المتوقع وفقا لبيانات وزارة المالية أن يؤدي ارتفاع أسعار القمح إلى زيادة الدعم ٧٦٣ مليون دولار في موازنة ٢٠٢١- ٢٠٢٢ (٨) ، أما بيانات وزارة الزراعة المصرية فتشير إلى أنه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١ بلغت صادرات القمح الروسي إلى مصر ٨.٩٦ مليون طن من إجمالي ١٣.٣ مليون استوردتها مصر خلال هذه الفترة. وتتقسم المشتريات المصرية بين الهيئة العامة للسلع التموينية وشركات القطاع الخاص(٩) ، وتتوقع وزارة الزراعة المصرية أن ترتفع واردات مصر من القمح إلى ١٣.٦ مليون طن خلال موسم ٢٠٢١-٢٠٢٢.كما سيرتفع استهلاك مصر من القمح خلال الموسم الجديد ليبلغ نحو ٢٣ مليون طن، بزيادة ٢.١% في موسم ٢٠٢٠-٢٠٢١، بسبب زيادة عدد السكان الذين بلغ ١٠٢.٢ مليون نسمة (١٠) .

وقد صرح المتحدث باسم الحكومة المصرية أن مصر لديها مخزون استراتيجي من القمح يقترب من خمسة ملايين طن في الصوامع والمطاحن تكفي لتغطية أربعة أشهر ، وسيضاف إليها القمح المحلي بداية من ١٥ أبريل عام ٢٠٢٢ ، ليكفي المخزون لمدة تسعة أشهر لتلبية حاجات السكان ، مؤكدا " أننا لن نتمكن من الشراء بالسعر قبل الأزمة" خصوصا بعد أن أرتفعت أسعار القمح في بورصة شيكاغو إلى ٣٤٤ دولار للطن.

أما الجزائر فهي تعتبر ثاني مستهلك للقمح في إفريقيا بعد مصر ، وخامس مستورد للحبوب في العالم، وتستورد الجزائر حاجاتها من القمح من روسيا حيث بلغت ٣٦٣٫٥ ألف طن في السنة الزراعية الحالية، بزيادة عن صادرات العام السابق بواقع ١.٣ مرة، وفقا لبيان من الخدمة الاتحادية الروسية للرقابة البيطرية والصحة النباتية ، وأفادت وكالة بلومبرج للأنباء بأن الجزائر تعاقدت في نوفمبر ٢٠٢١ على استيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح الروسي. فيما اشترت الجزائر أكثر من ٦٠٠ ألف طن من القمح في مناقصة أخرى .

وقد نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن وزير الزراعة، محمد عبد الحفيظ هني، إن لدى الجزائر مخزوناً من القمح يكفي لمدة ستة أشهر ، وأنها قد اتخذت كافة احتياطاتها لضمان تغطية السوق الوطنية، وتلبية احتياجات المواطنين من الحبوب"، لمواجهة الضغوط الكبيرة في سوق الحبوب العالمية حالياً.

أما المغرب فقد أعلنت أن لديها مخزونا من القمح يغطي استهلاكها لخمسة أشهر بعد أن تسلمت معظم طلبياتها من أوكرانيا قبل بدء الصراع الحالي. وتستورد المغرب ٢٠% من *قمحها* تقريباً من أوكرانيا، و ١٠.٥% من روسيا بينما تستورد الكميات المتبقية من الأرجنتين ، وفرنسا وألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويبقى الإشكال الوحيد في ارتفاع الأسعار في حال اللجوء إلى أسواق بديلة. لذا قررت الحكومة المغربية وفقا لتصريحات الوزير المكلف

بالميزانية فوزي لقجع، للصحفيين إن الحكومة ستزيد مخصصات دعم الطحين إلى ٣٥٠ مليون يورو ، كما أوقفت الرسوم الجمركية المتعلقة باستيراد القمح (١١) .

وفي تونس التي تستورد ٦٠% من القمح من أوكرانيا وروسيا، فلديها مخزون يكفي حتى حزيران/يونيو ٢٠٢٢ ، كما أكد عبد الحليم قاسمي من وزارة الزراعة في كانون الأول/ديسمبر أن "البديل عن أوكرانيا هو الولايات المتحدة، إلا أن الفرق يكمن في أن الشحنة تحتاج إلى ٢٥ يوماً للشحن من الولايات المتحدة (...) ، وقد أكد متعاملون أوروبيون أن تونس اشترت قمحا ليناً وعلف شعير في مناقصة، ، كما أكدت وكالة الأنباء التونسية أن ٤ بواخر أجنبية محمّلة بالقمح والشعير المستورد في عرض البحر دون التمكّن من الدخول إلى ميناء صفاقس التجاري وتفريغ شحناتها بسبب عدم قدرة ديوان الحبوب على دفع ثمن هذه المواد الأساسية المستوردة ، نظرا يتزايد الدين الخارجي مع تآكل احتياطيات العملات الأجنبية. وتتطلع تونس إلى أوروغواي وبلغاريا ورومانيا للحصول على إمدادات القمح الناعم لحماية نفسها من الاضطرابات المحتملة في الإمدادات، كما أن هناك خيارات للتوجه إلى الأرجنتين وفرنسا وبولندا. وبدأت السلطات التونسية في التواصل مع كندا وأستراليا لمحاولة تأمين باخرة قمح كبيرة في المقابل (١٢) .

أما العراق وهو مستورد رئيسي للحبوب ، فقد نقلت وكالة الأنباء العراقية عن وزير الزراعة محمد مهدي الخفاجي قوله إن مخزون القمح لدى وزارة التجارة حالياً لا يغطي استهلاك أكثر من ثلاثة أشهر، وقد اتخذت إجراءات عاجلة لتدبير مخزونات استراتيجية من القمح ، ودعم برنامح بطاقات التموين المحلي في الوقت الذي تثير فيه الأزمة الأوكرانية الروسية مخاوف بشأن الأمن الغذائي.

وفي الأردن نقل التلفزيون الرسمي عن وزير التجارة والصناعة الأردني قوله إن مخزون البلاد من القمح والشعير يكفي لمدة عام نظرا لأن الأردن تملك احتياطات كبيرة من القمح يكفيها لمدة ١٥ شهرا، بإجمالي ١.٥ مليون طن، بينما يبلغ استهلاكها السنوي ٩٥٠ ألف طن. وأضاف الوزير يوسف الشمالي أن الأردن لن يرفع أسعار الخبز مهما زادت أسعار المواد الخام(١٣)

وفي سوريا التي كانت مكتفية ذاتيًا من القمح حتى تاريخ اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١١، اضطرت بعد سنوات من الحرب إلى شراء ١,٥ مليون طن من القمح في عام ٢٠٢١، معظمها من روسيا ، وتقول دمشق إنها تعمل الآن على توزيع المخزونات لاستخدامها على مدى شهرين.

أما لبنان فيستورد بين ٦٠٠ و ٦٥٠ ألف طن سنوياً، ٨٠% منها من أوكرانيا"، وقال ممثل مستوردي القمح في لبنان " أحمد حطيط " لوكالة فرانس برس "لدينا خمس بواخر في البحر حالياً محملة بالقمح، جميعها من أوكرانيا، والمخزون الحالي بالإضافة إلى البواخر الخمس يكفي لشهرونصف. كما أكد وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام، لوكالة رويترز الجمعة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ ، إن احتياطيات لبنان من القمح تكفي شهرا على الأكثر، نظرا لأن

انفجار مرفأ بيروت قد أدي إلى تدمير إهراءات القمح ، وعدم القدرة على تخزين كميات كبيرة منه ، وتجري محادثات مع دول أخرى لاستيراد القمح بما في ذلك الولايات المتحدة والهند، وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى (١٤) .

وفى السودان الذي كان ينظر إليه لسنوات طويلة علي أنه سلة الغذاء للعالم العربي لما يملكه من مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية ، فقد عاني من مجاعات وطوابير للخبز فى السنوات العشر الأخيرة ، مما أدي لإشتعال نيران الإحتجاجات الشعبية التي أطاحت فى النهاية بنظام حكم الجنرال عمر البشير في خريف عام ٢٠١٩ ، الذى تسلط على حكم السودان لأكثر من ثلاثين عاما ، وبعد الانقلاب العسكري الجديد فى أكتوبر/ تشرين أول عام ٢٠٢١ ، تراجع احتياطاته النقدية ، وتوقفت المساعدات الدولية رداً على هذا الانقلاب العسكري الجديد ، وبالتالي سيكون الشعب السوداني هو أول المتضررين، لذا سارع وفد سوداني رفيع المستوى يضم عددا من وزراء الحكومة برئاسة نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو بزيارة العاصمة الروسية موسكو بهدف بحث سبل التعاون في تأمين واردات القمح الروسي .

أما دولة الإمارات المتحدة، فقد أكد عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد، إن روسيا وأوكرانيا من أهم الدول التي نستورد القمح والدقيق منها ، وأشار إلى أن أننا نراقب الموقف، ونبحث البدائل في حال تعطل سلاسل الإمداد من الدولتين، كما يتم مراقبة المخزون الاستراتيجي من القمح والذرة، خلال الفترة الحالية، مع تطور الأحداث في أوروبا."

تأثيرات الحرب الروسية – الأوكرانية على موقف الغذاء العربي (الكميات والأسعار)

تلقي الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا بظلالها على مواطني معظم الدول العربية ، وتمتد إلى تفاصيل حياة المواطنين ، بدءا من مصر ولبنان واليمن مرورا إلى دول المغرب العربي ، عبر أهم سلعة يستهلكونها وهي رغيف الخبز، فالأرقام كلها تشير إلى أن الشعوب العربية، تعتمد في خبزها اليومي،على القمحين الروسي والأوكراني، بنسبة تصل في المتوسط بين ٣٠% كحد أدني إلى ٧٠% في بعض الحالات مثلما هى حالة مصر، ويمثل القمح الروسي والأوكراني والروماني حوالي ٦٠% من إحتياجات القمح للسودان (منها ٤٦% من روسيا وحدها) ، ويأتي اليمن بعد السودان، ويحصل على نسبة ٣١% من احتياجاته من القمح من روسيا ، بينما يحصل على نسبة ٦.٨% من أوكرانيا ، وكذلك ٢٨% من أحتياجات لبنان ، وحوالي ٣٠% من أحتياجات العراق . أما تونس فتحصل على أكثر من نصف وارداتها من القمح تقريبا من أوكرانيا وروسيا ، و بشكل عام، تحصل الدول العربية على ما نسبته ٢٥% من صادرات القمح العالمية، اعتمادا بصورة أساسية على القمحين الروسي والأوكراني ، وسيؤدي النقص المحتمل للمعروض من الصادرات الروسية والأوكرانية، بأسواق الحبوب والبذور الزيتية إلى ارتفاعات هائلة في الأسعار وتكاليف الغذاء .

وهو ما دفع كثيرين في الدول العربية، إلى دق ناقوس الخطر، محذرين من أن الحرب المشتعلة في أوكرانيا، ستمس قوت الناس اليومي، وستؤدى حتما إلى اضطراب تدفق الحبوب عبر منطقة البحر الأسود، كما سوف ترتفع أسعار الواردات الغذائية ، سواء الواردة من هاتين الدولتين أو من دول العالم الأخرى .وقد تجد شعوب هذه الدول صعوبة في توفير الخبز على طاولة الطعام ، مما سيؤدى إلى تظاهرات جديدة وعدم استقرار سياسي فيها (١٥) .

والحقيقة أن هذه الدول العربية سوف تعاني من تداعيات هذه الأزمة من ثلاثة زوايا هي :

الأولي : هو إحتمال إنخفاض تدفق الكميات المطلوبة من القمح والذرة والأعلاف والزيوت المستوردة من هاتين الدولتين . خاصة أن جزء كبير من الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية في أوكرانيا تقع في مناطقها الشرقية، التي تشهد معظم الأعمال العسكرية حاليا.

الثانية : إرتفاع أسعار هذه المواد الغذائية ، سواء من هاتين الدولتين ، أو من غيرهما من الدول بسبب زيادة تكاليف النقل والشحن والتأمين من ناحية ، أوبسبب الزيادات المتوقعة فى أسعارها من جراء انخفاض المعروض منها فى الأسواق العالمية .

الثالثة : التعاملات والمصالح المشتركة في مجالات الطاقة والاستثمارات المتبادلة .

أما مصر فسوف تتأثر من هذه الحرب الروسية – الأوكرانية الأطلسية من زوايا أربعة هى :

الأول : واردات القمح والذرة والزيوت من حيث الكميات ومن حيث الأسعار .

الثانى : إنخفاض وإحتمال توقف الاستثمارات الروسية فى مصر .

الثالث : تعطل صفقات السلاح والتعاون الفنى الروسي ، ولو لفترة من الزمن.

الرابع : خسارة تدفقات مالية من جراء توقف السياحة الروسية والأوكرانية إلى مصر.

وقد شهدت الأسواق علي الفور ارتفاع في أسعار القمح ، وبلغت أعلى مستوى لها منذ أكثر من ٩ سنوات ، ففي يوم ٢ مارس ٢٠٢٢، قفز سعر القمح في بورصة شيكاغو بأكثر من ٧% ليتجاوز ١١ دولارًا للبوشل للمرة الأولي منذ ٢٠٠٨، كما قفزت العقود الآجلة للقمح لشهر مايو/ آيار المقبل في مجلس شيكاجو للتجارة ٥.٧ % إلى ١١.٣٤ دولار للبوشل، ثم اندفعت أسعار العقود الآجلة المتداولة في بورصة شيكاغو، والتي تعد مقياساً دولياً، إلى ١٣.٤٠ دولار للبوشل، وبلغت الأسعار في بورصة باريس ٤٠٦ يورو للطن، وبلغ سعر القمح حوالي ٣٤٤ يورو للطن الواحد لدى مجموعة "يورونكست" التي تدير عددًا من البورصات الأوروبية .

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة " فاو" **F.A.O**، قد أشارت إلى أن الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف قد ترتفع بما يتراوح بين ٨ % إلي ٢٠% نتيجة الصراع الدائر في أوكرانيا، مما سيؤدي إلى قفزة في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في شتي أنحاء العالم.

ووفقا لوكالة رويترز رفعت روسيا أسعار القمح وفقًا لما نقلته الوكالة فأن الشركات الروسية حددت سعر القمح عند ٣٢٦ و٣٢٧ دولارًا للطن تسليم على ظهر السفينة بزيادة قدرها دولارين عن الأسبوع السابق.

وكانت وزارة المالية المصرية قد قدرت متوسط سعر طن القمح عند ٢٥٥ دولارًا خلال العالم المالي الجاري(٢٠٢١/٢٠٢٢) ، مما سيدفعها إلي زيادة مخصصات شراء القمح وبعض المواد الغذائية الأخري.

وفى خطوة إستباقية قامت الحكومة المصرية بزيادة أسعار بعض أنواع الخبز ، مع تخفيض الوزن فى منتصف شهر مارس ٢٠٢٢ ، ومن المرجح أن تقوم – طبقا لسياق سياساتها المستمرة منذ ثماني سنوات – وتولي الجنرال عبد الفتاح السيسي الحكم – بزيادة الأسعار مجددا ، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال تخفيض أوزان عبوات السلع عموما (سكر – زيت – شاي .. الخ) (١٦) . وهو ما سبق وصرح به الرجل في آب/ أغسطس عام ٢٠٢١، عندما قال "حان الوقت لرفع سعر رغيف الخبز"، وأضاف في تصريحاته حينئذ أنه" من غير المعقول أن يكون ثمن عشرين رغيف خبز مساويا لثمن سيجارة واحدة". وقد أثارت تلك التصريحات رفضا واسعا، من قبل قطاعات واسعة من الشعب المصري .

وقد زاد الطين بلة قرارات الحكومتين الروسية والأوكرانية ، فمن ناحية ألزمت الحكومة الأوكرانية وفقا لما نقلته وكالة "انترفاكس–أوكرانيا" للأنباء التجار بالحصول على ترخيص من السلطات لتصدير القمح ، ولحوم الدواجن والبيض وزيت دوار الشمس، وفُرضت أيضًا قيود على تصدير الماشية ولحومها ، والملح والسكر والشوفان والحنطة السوداء ، والجاودار والدخان ، والذرة والزيوت وغيرها من المواد الغذائية الأساسية التي تعتبر ضرورية لإمدادات الغذاء العالمية .

كما قام الجيش الأوكراني بتعلّيق الشحن التجاري في الموانئ الأوكرانية بسبب العمليات الحربية ، وهو ما ذكي مخاوف من تعطل الإمدادات من مصّدر رئيسي للحبوب والزيوت النباتية. ونقلت وكالة "الأسوشيتد برس" عن رومان ليششينكو، وزير السياسات الزراعية والغذائية الأوكراني، إن حظر التصدير ضروري لمنع حدوث "أزمة إنسانية في أوكرانيا"، وتحقيق الاستقرار في السوق و"تلبية احتياجات السكان في المنتجات الغذائية الهامة.

وفي وقت سابق، قال مسؤولون ومصادر بقطاع الحبوب إن روسيا علّقت حركة السفن التجارية في بحر آزوف حتى إشعار آخر، لكنها أبقت موانئها على البحر الأسود مفتوحة أمام الملاحة(١٧) . فيما فرضت روسيا، ، قيود على صادرات القمح والشعير والشوفان وحبوب أخرى.

وبالنظر لكون أوكرانيا، هي خامس أكبر مصدر للقمح في العالم، حيث تغطي وحدها نحو ٧% من الإمداد العالمي، بعد كل من (روسيا ١٨% وأمريكا ١٦% وكندا ١٤% وفرنسا ١٠%) ، فمن شأن تقليل صادراتها من الحبوب أن يؤثر على الإمدادات العالمية للقمح. كما أن الذرة يعد من أكثر صادرات أوكرانيا حيث تورد نحو

٩.٧% من إمدادات العالم. وكانت قد صدرت بقيمة ٣.٧٥ مليار دولار من زيوت البذور في ٢٠١٩، مما يجعلها أكبر مصدر لزيوت البذور في العالم ، تصدر بشكل أساسي إلى الهند والصين وإسبانيا وهولندا وإيطاليا ومصر.

وفي وقت سابق، قال مسؤولون ومصادر بقطاع الحبوب إن روسيا علّقت حركة السفن التجارية في بحر آزوف حتى إشعار آخر، لكنها أبقت موانئها على البحر الأسود مفتوحة أمام الملاحة(١٧) . كما فرضت روسيا، ، قيود على صادرات القمح والشعير والشوفان وحبوب أخرى.

وبالنسبة لمصر فهي تستورد ما نسبتة ٢٠% من القمح الأوكراني ، وتأتي بعدها إندونيسيا التي تحصل على ١٩.٤% من هذه الصادرات، إضافة إلى تركيا وتونس والمغرب، وفقًا لبيانات المرصد الاقتصادي (OEC) عن عام ٢٠١٩. كما تصدر أوكرانيا الذرة إلى مصر بنسبة ١٤.٤% من صادراتها من الذرة، إضافة الصين ودول الاتحاد الأوروبي وتونس وليبيا وإيران (١٨)

وبهذا القرار، أصبحت ١١ دولة في المنطقة العربية ؛ فضلاً عن ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش، مهددة بارتفاع أسعار الخبز(١٩) والمحروقات ، وتكاليف النقل ومعظم السلع الغذائية والخدمات المرتبطة بالبترول والغاز وأهمها فواتير الكهرباء والغاز المنزلي وفى المصانع ، وكذلك القمح والمواد الغذائية ، ومن ثم فمن المرجح أن تنفجر انتفاضات للغضب فى عدة دول عربية وغير عربية ومن بينها مصر ولبنان والسودان والعراق وتونس ، أما الخسائر الأخرى التي ستلحق بمصر من جراء الأزمة الأوكرانية مثل أنقطاع الإيرادات السياحية الروسية والأوكرانية ، وتوقف الاستثمارات الروسية فى مصر فسوف نعالجها فى مقال أخر .

الخسائر المتوقعة فى مجالات التعاون العربي – الروسى (الاستثمار المتبادل) .

تعتبر دولة الإمارات هي الوجهة العربية الأولى للاستثمارات الروسية، إذ تستحوذ على ٩٠% من الاستثمارات الروسية في المنطقة، كما أن الدولة أكبر مستثمر عربي في روسيا بحصة تفوق ٨٠% من إجمالي الاستثمارات العربية في روسيا، وقد زاد رصيد الاستثمارات الروسية المباشرة في الإمارات خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ١٩%، وخلال العام ذاته حقق رصيد الاستثمار المباشر المتبادل بين البلدين ١.٨ مليار دولار(٢٠) .

وأشارت بعض المصادر الإماراتية أن دولة الإمارات تحتضن أكثر من ٤٠٠٠ شركة روسية تسهم بفعالية في مختلف القطاعات، وتواصل الشركات الإماراتية المستثمرة في روسيا بتحقيق نجاحات متتالية وتأسيس مشاريع رائدة، النشاط الاستثماري العربي في روسيا الجديدة

فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري العربي في روسيا يصعب تماما العثور على بيانات أو دراسات دقيقة ، ومع ذلك يمكن رصد بعض الأنشطة العربية في العاصمة موسكو وبعض المدن الروسية الأخرى . ففي بداية التسعينيات (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية إصلاحات السوق في روسيا) نشطت في موسكو حوالي ٢٤ شركة مشتركة مع رأس المال العربي من مصر والأردن ولبنان وسوريا . وعملت غالبية هذه الشركات الروسية – العربية المشتركة

بشكل أساسي في مجال تجارة الجملة الصغيرة . بجانب وجود بعض الشخصيات (الأفراد) العربية نشطت في ميدان تجارة المفرق الصغيرة الحجم . كما وجد عدد قليل للغاية من هذه الشركات المشتركة ذات الحجم الكبير نسبيا مارست النشاط الإنتاجي أو شبه الإنتاجي منها الشركة الروسية – المصرية (كليوباترا) للعطور وأدوات التجميل وشركة (تاكي) للموبيليا . وكذلك رجل الأعمال المصري إبراهيم كامل يمارس تعاونا مع الجانب الروسي في ميدان الطائرات المدنية بجانب ممارسته لتجارة الجملة للسلع والمنتجات الغذائية . ومن المشروعات الكبيرة والضخمة مشاركة سلطنة عمان مع روسيا وكازاخستان (١٩٩٢م) في مشروع تتجيز لنقل النفط عبر الميناء الروسي نوفوروسيسك .

وقد تعرضت بعض تلك الاستثمارات العربية المحدودة لحالات إفلاس وتعثر وخسائر كبيرة أثناء الأزمة المالية التي ضربت روسيا في أغسطس ١٩٩٨ ،

إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة الصغيرة والمتوسطة . وتشير البيانات الحديثة المتوافرة إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديدا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة . ويرى بعض الاقتصاديين الروس ضرورة أن يقتحم رأس المال العربي مجال الإنتاج في روسيا بقوة . إلا أنه توجد العديد من الصعوبات في هذا المجال ، منها القاعدة القانونية غير المكتملة وحظر ملكية الأراضي الزراعية للأجانب وعدم استقرار التشريع الضريبي حتى الآن . هذا بجانب موقف بعض قطاعات رجال الأعمال الروس من التعاون مع رجال الأعمال العرب . فرجال الأعمال الروس الصغار يتعاملون بشكل كبير مع العرب الذين يعملون في مجال تجارة الجملة الصغيرة . أما قطاع الأعمال الروسي المتوسط فيفضل التعاون مع اليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وبعض البلدان الغربية . في الوقت ذاته يتوجه قطاع الأعمال الروسي الكبير بشكل أساسي نحو التعاون مع بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية (٢١) .

ولا شك أن الأزمة الروسية – الأطلسية الراهنة بما تحمله من مخاطر وأحتمالات ممارسة الضغود الغربية على كافة الدول العربية وغير العربية المتعاملين مع روسيا من أجل وقف هذا التعاون والإنخراط فى سياسة المقاطعة لروسيا سوف تلقي بظلها الكئيب على كثير من أوجه التعاون العربي – الروسي ، والتوقف بالتالي عن الاستمرار فى أنشطة الاستثمارات العربية فى الاقتصاد الروسي ، وبالمقابل سوف تتعثر خطي الإندفاع الروسي فى الاستثمار فى البلدان العربية خصوصا تلك التي ستخضع للإملاءات الغربية فى هذه المقاطعة .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما تواجهه الأقطان والملابس الداخلية المصرية (المعروفة بجودتها) من منافسة حادة ليس فقط من قبل منتجات الدول الأوروبية في السوق الروسية بل ومن قبل المنتجات التركية والباكستانية والهندية والصينية وغيرها ، وينطبق نفس الوضع على السلع الغذائية من الدول العربية . علاوة على ذلك لا يزال رأس المال

العربي الخاص والحكومي يعزف بشكل كبير عن الاستثمار في الاقتصاد الروسي بحجج كثيرة لعل أهمها ما يروج عبر وسائل الإعلام الغربية من انتشار الجريمة والمافيا في روسيا . غير أن الأمر اللافت للنظر أن الدول الغربية التي تروج وسائل إعلامها لهذا الأمر هي الأكثر استثمارا في قطاعات الاقتصاد الروسي (٢٢) .

وشدد العجلان خلال مشاركته بورقة عمل تتناول «آفاق تطوير العلاقات الروسية – العربية في الواقع العالمي الجديد»، ضمن فعاليات مجلس الأعمال العربي – الروسي المقام في «إكسبو دبي ٢٠٢٠»، على ضرورة تذليل المعوقات المالية والبنكية وتحفيز البنوك الروسية على افتتاح فروع لها في السعودية، والإسراع بتوقيع اتفاقية إعفاء جمركي وإيجاد خط ملاحي مباشر للشحن (بحري، جوي) بين البلدين لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وتوحيد المواصفات والمقاييس لتسهيل انسياب التبادل التجاري وتوفير المعلومات حول أنظمة وبيئة الاستثمار بروسيا وزيادة الانفتاح الروسي على قطاع الأعمال السعودي، بدلاً من التركيز على الشركات والمشاريع الكبرى الحكومية.

الهوامش والمصادر

(١) (https://www.albayan.ae/expo/news/2022-01-26-1.4354489)

(٢) حسين معلوم ، العين الإخبارية الأحد ٢٠١٩/٦/١٦

(٣) حسين معلوم ، العين الإخبارية الأحد ٢٠١٩/٦/١٦

(٤) **https://alwatan.com/graphics/2003/05may/2.5/heads/et9.htm**

(٥) https://www.elbalad.news/4865790

(٦) https://www.albayan.ae/expo/news/2022-01-26-1.4354489

(٧) https://arabic.euronews.com/next/2022/03/22/wheat-reserves-in-some-countries-of-the-arab-world

(٨) https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2021/11/9/2120238/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D9%87-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A-

(٩) https://arabic.euronews.com/next/2022/02/24/ukraine-closes-its-ports-as-war-threatens-grain-supplies

(١٠) https://al-ain.com/article/arab-bread-wheat-reserves-are-enough-for-them

(١١) https://arabic.euronews.com/2022/03/03/how-does-the-russia-ukraine-war-affect-wheat-supplies-to-arab-countries

(١٢) https://arabic.euronews.com/2022/03/03/how-does-the-russia-ukraine-war-affect-wheat-supplies-to-arab-countries

(١٣) https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/02/13/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%8A-80-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9

(١٤) https://www.albayan.ae/world/arab/2022-03-08-1.4386793

(١٥) https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/20220309-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84

(١٦) https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20220226-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D8%B4%D9%89-

%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-
%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%BA%D8%B2%D9%88-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

(١٧) https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-
%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-
%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88

(١٨) https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-
%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-
%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-
%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88

(١٩) https://www.facebook.com/611234883/posts/10160181927679884/

(٢٠) https://arabic.euronews.com/next/2022/03/22/wheat-reserves-in-some-countries-of-the-arab-world

(٢١) إكسبو ٢٠٢٠ دبي .

(٢٢) https://ar.investinrussia.com/about

(٢٣) https://aawsat.com/home/article/3440721/%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%AA-
%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%80-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9

الفصل الثامن

الخسائر المصرية المتوقعة من جراء الأزمة الأوكرانية

لن تتوقف حجم الخسائر المصرية جراء الأزمة الأوكرانية علي أزمة واردات القمح والمواد الغذائية الهامة الواردة من روسيا وأوكرانيا ، وأرتفاع أسعارها فى الأسواق الدولية *وحدها* ، أو في زيادة أسعار المحروقات والغاز وتداعياته علي تكاليف النقل والمواد الغذائية أيضا ، بل أنها تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق ، بحكم عمق العلاقات المصرية – الروسية ، وتعدد مجالات التعاون بين مصر وكل من روسيا وأوكرانيا .

وإذا حاولنا إستكمال ملامح هذه الصورة فينبغى أن نتناول ثلاث مجالات من مجالات الخسارة المصرية وهما :

الأول : توقف أو تعطل المشروعات الاستثمارية التى تقوم بها روسيا وصندوقها الاستثماري فى مصر.

الثانى : توقف أفواج السياح الروس والأوكرانيين ، اللذين يعدان من أهم روافد السياحة المصرية ، ومصدرا هاما فى إيرادات البلاد من العملة الصعبة .

الثالث : التبادل التجاري ، ومنفذ للصادرات المصرية .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل :

أولا : الخسائر المتوقعة للاستثمارات الروسية

في تصريحات لجريدة المال القاهرية صرح "نيكولاي أسلانوف " رئيس مكتب التمثيل التجاري الروسي بالقاهرة فى أن حجم الاستثمارات الروسية فى مصر بلغت نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ٧.٥ مليار دولار، منها ٦٠% فى قطاع النفط والغاز، مؤكدا أن مصر تعد أحد الشركاء الرئيسيين لروسيا فى قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى إن الشركات الروسية فى مصر تخطط لزيادة استثماراتها بالسوق المحلية بقيمة ١.٥ مليار دولار خلال العام الجديد (٢٠٢٢) ، مشيراً إلى أنه وفقًا لإحصاءات هيئة الجمارك الفيدرالية الروسية الصادرة فى ٢٠١٩ ، بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ٦.٣ مليار دولار؛ لافتاً إليّ أنها تمثل أكثر من ٤٠% من إجمالى حجم التجارة الروسية مع الدول الأفريقية ، وأن حجم الصادرات الروسية لمصر سجل خلال تلك الفترة ٥.٨ مليار دولار، بينما بلغ حجم الصادرات المصرية لروسيا ٤٨١ مليون دولار.

أما الشركات الروسية العاملة فى مصر فقد بلغ عددها حتى أكتوبر عام ٢٠١٩ حوالي ٢٣ شركة تعمل فى مجالات مختلفة أهمها البترول والغاز، ومنها (روزنفت) و(غازبروم) فى مجال النفط والغاز ، وخصوصا في حقل ظهر ، كما أن المنطقة الصناعية الروسية داخل المنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس تعتبر المشروع الأكبر والأهم لروسيا في مصر، ومن المتوقع أن تُضخ استثمارات بقيمة ٧ مليارات دولار، وتوفر ٣٥ ألف فرصة عمل ، بالإضافة إلى عدد أخر من الشركات العاملة فى قطاع السياحة والاستثمار العقاري ، ومن أهم تلك الشركات «تيز تور» للسياحة بحجم استثمارات ٩.٩ مليون دولار، وشركة «رد سي بيرل» للاستثمار السياحي بحجم الاستثمارات ٤.٢ مليون دولار، وشركة «أوول رد سي» للاستثمار والتنمية السياحية بحجم استثمارات ٣.٨ مليون دولار، وشركة «جلوسا ديفينج كروز بحجم استثمارات ٢.٩ مليون دولار، وشركة كايرو ستار لسهل حشيش للاستثمار العقاري

والسياحي بحجم استثمارات ٢.٤ مليون دولار، وشركة " رد سي ريزورت للسياحة " بحجم استثمارات ٢.٣ مليون دولار ، وشركة سيما لتصنيع المواد الخرسانية وإنشاء الطرق بحجم استثمار بلغ ١.٤ مليون دولار ، وشركة (روساتم) المتخصصة في الطاقة النووية التي تعد أول محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر، وتتولى الشركة الروسية بناء المحطة وتوظيف قدراتها وخبراتها الواسعة في هذا القطاع (١) .

وبتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨ جري توقيع عقد توريد وتصنيع ١٣٠٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب في صفقة هي الأضخم في تاريخ السكك الحديدية المصرية ، وذلك بين هيئة سكك حديد مصر والتحالف الروسي المجري الممثل في شركة " ترانسماش هولدينج " بحضور رئيس الوزراء المصري (د. مصطفى مدبولي) ، ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

كما جرى التوقيع بين الهيئة العربية للتصنيع ، وشركتي أزموت Azimut ، وألمز Almaz الروسيتين فى ١١ اكتوبر ٢٠١٩ مذكرتين للتفاهم في إطار نقل وتوطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلي ، وزيادة القيمة المضافة من خلال الشراكة والتعاون مع الشركات العالمية ، وسد الفجوة الإستيرادية وزيادة فرص الإستثمار في مصر.

وقد استقبلت مصر فى العام ٢٠١٩ أكثر من ١٣٠ وفد أعمال من الشركات الروسية لبحث مشاريع وفرص عمل مشتركة شملت المباحثات مجالات استكشاف النفط والغاز ، والطاقة النووية ، وإنشاء المنطقة الصناعية الروسية والنقل بالسكك الحديد ، والتعدين وصناعة السيارات ، والآلات الزراعية ، وتحديث أحواض بناء السفن ، وتقنيات تكنولوجيا المعلومات ، والمستحضرات الصيدلانية ، والخدمات المصرفية وغيرها.

محطة الضبعة النووية تعد من أكبر الاستثمارات الروسية في مصر وفي أفريقيا

يعد مشروع إنشاء محطة كهرو ذرية في مصر ، بالتعاون والمساندة الروسية من أكبر وأهم المشروعات والاستثمارات الروسية في مصر وفى دول القارة الأفريقية ، وكان هذا المشروع الضخم قد بدأ التباحث فيه بين الطرفين أثناء المباحثات التي جرت في موسكو يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٨ على المستوى الرئاسى، وأسفرت عن توقيع اتفاقية ستتيح لروسيا المشاركة في المناقصة المتعلقة ببناء أول محطة كهرذرية بمصر، وقد تم بالفعل التوقيع بين الجانبين في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ على اتفاقية تعاون تقضي بإنشاء "موسكو" أول محطة نووية تضم أربع مفاعلات لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة. ومثل الجانب المصري هيئة المحطات النووية، كما مثل الجانب الروسي شركة(روز أتوم) الروسية العاملة في مجال بناء المحطات النووية.

وشملت الاتفاقية النواحي الفنية المتعلقة بأحدث التكنولوجيات التي تشمل أعلى معايير الأمان النووي، كما تضمن العرض الروسي أفضل الأسعار التمويلية الخاصة بأفضل تمويل وفترة سماح أو فائدة، ولم تضع الاتفاقية شروطا سياسية على مصر، وبمقتضاها توفر روسيا حوالي ٨٠% من المكون الأجنبي، وتوفّر مصر ٢٠% الباقية، على أن تسدد مصر قيمة المحطة النووية بعد الانتهاء من إنشائها وتشغيلها. وفقًا الاتفاقيه تضم المحطة النووية في

المرحلة الأولى ٤ وحدات قدرة كل منها حوالي ١٢٠٠ ميجاوات بتكلفة حوالي ١٠ مليارات دولار، ومن المخطط أن يكتمل المشروع في غضون ١٢ عاما(٢) .

كما تم توقيع اتفاقية أخرى تحصل بموجبها مصر على قرض روسي لتمويل إنشاء هذه المحطة، وقع البلدان اتفاقية ثالثة بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في مصر والجهاز الفدرالي للرقابة البيئية والتكنولوجية والنووية في روسيا. وقع اتفاقية إنشاء المحطة النووية في الضبعة وزير الكهرباء والمدير العام لهيئة الطاقة الذرية الروسية كما شهد الرئيسان المصري والروسي فى ١١ ديسمبر ٢٠١٧ التوقيع على وثيقة العقد النهائى لإنشاء أول محطة نووية بالضبعة وتتكون المحطة من ٤ مفاعلات نووية بقدرة إجمالية ٤٨٠٠ ميجاوات، بواقع ١٢٠٠ ميجاوات لكل منها ، على أن يتم تشغيل أول مفاعل فى عام ٢٠٢٦.

كما تعمل كبري شركات النفط والغاز الروسية في مصر ؛ حيث قامت شركة **ROSNEFT** بشراء حصة قدرها ٣٠% فى الامتياز الخاص بأكبر حقل غاز بحرى مصرى وهو حقل ظُهر، كما تعمل شركة **LUKOIL** بنجاح فى السوق المحلية منذ أكثر من ١٠ أعوام.

وأشار رئيس مكتب التمثيل التجاري الروسي " أسلانوف " أننا : "نتفاوض مع الشركاء فى مصر بشأن شروط التعاون فى تحديث البنية التحتية للسكة الحديد ، وقطاع الزراعة ، وتصنيع السيارات ، وبناء السفن وإعادة بناء المشروعات المعدنية." ، كما يتم العمل بشكل وثيق على توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول الاتحاد الاقتصادى الأوراسى ومصر. أضاف أن مصر تتلقى أحدث التكنولوجيا وأكثرها أمانًا فى المشروع النووي ، لافتا إلى أن تنفيذه يخلق أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل فى قطاع الطاقة النووية والمجالات المرتبطة به (٣)

ومن الإنجازات الحقيقية للتعاون السوفيتي – العربي على مدار الستينيات و السبعينات كان سد أسوان ، ومجمع الحديد والصلب في مصر ومجمع توليد الكهرباء على الفرات بسوريا ، والمجمعات الصناعية في الجزائر والمشروعات الأخرى الاستثمارية الكبيرة في اليمن والمغرب وليبيا والسودان وتونس والعراق وغيرهم من البلدان العربية .

وكان الرئيس الروسى " فلاديمير بوتين " قد صرح خلال كلمته في المنتدى الاقتصادي الأفريقي الروسي "سوتشي"، أن روسيا تنفذ أكثر من مشروع مفاعل نووي في أفريقيا خاصة المشروع الذي يتم تنفيذه في مصر، مشيرًا إلى أن موسكو تأمل مضاعفة حجم التبادل التجاري مع دول أفريقيا خلال الخمس سنوات المقبلة.وأضاف بوتين، "روسيا تطور مشروعات مشتركة في مجالات الصناعة الاستخراجية، والزراعة، بالتعاون مع الدول الأفريقية".وأوضح أن روسيا تعد من الدول العشر الأوائل للمستوردين من أفريقيا، ونصدر من المنتجات الزراعية أكثر مما نصدره من أسلحة، الشركات الروسية جاهزة لتزويد شركائها الأفارقة بما تملكه من تكنولوجيا

ولا شك أن الحرب الاقتصادية التى تشن ضد روسيا من جانب التحالف الاستعماري الغربي ، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف تنعكس سلبا على مسار علاقات التعاون بين مصر وروسيا ، خاصة إذا أستمرت الأزمة وتداعياتها لفترة طويلة من الزمن (أكثر من ستة شهور) ، بحيث تطال سياسة العقوبات والحظر الغربية ، كافة الدول التي تتعاون مع روسيا ومن بينها مصر . وهكذا فأن هذه الاستثمارات الروسية المتوقعة سوف تتوقف لفترة طويلة من الزمن ، إن لم تكن ستتوقف .

ومن ناحية أخري سوف تتخذ صور بعض الخسائر وقف أو تخفيض الصادرات المصرية لدولة روسيا ، وكذا تقليص الواردات من روسيا ، أو حتي حظر بعضها كاملة ، ومن المتوقع أن تتوقف الاستثمارات الروسية في مصر ، وكذا يخرج المستثمرين المصريين من السوق الروسية خوفا من قرارات المقاطعة الغربية ، وأخيرا فأن مبيعات السلاح الروسية وما يستتبعها من معونة فنية وقطع غيار وبرامج صيانة قد تتعرض للتوقف أو الإنحسار ، بما يهدد برامج تنويع مصادر السلاح وإجراءات الأمن القومي للدولة المصرية .

مع أهمية الإشارة إلي أنه خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٠) صدر الاتحاد السوفيتي إلى بعض البلدان العربية أسلحة ومعدات عسكرية بمبلغ يزيد عن ٥٥ مليار دولار حصل العراق منها على حوالي ٢٤ مليار دولار ، وسوريا علي ١١ مليار دولار ، وليبيا ٧ مليارات دولار . وبواسطة هذه التوريدات من الأسلحة والمعدات العسكرية أمنت سوريا واليمن الديمقراطية ١٠٠% من احتياجاتها من الأسلحة ، بينما غطى العراق حوالي ٥٠% من احتياجاته العسكرية . وقدمت هذه الأسلحة إما كهدايا أو في شكل قروض ميسرة طويلة الاجل .

وقد أستمرت برامج التسلح الروسي إلي مصر وبعض الدول العربية بعد عام ١٩٩٩ ، وأزدادات فى عهد الرئيس الروسي " بوتين " .

ثانيا : خسائر مصر من السياحة الروسية والأوكرانية

تعد الوفود السياحية القادمة من روسيا وأوكرانيا من أكبر المجموعات السياحية التي تزور مصر ، وتقدم لها واحدة من أهم مصادر الدخل والإيرادات من العملة الصعبة .

لقد ظل متوسط عدد السائحين الروس القادمين إلى مصر يترواح بين ٢.٠ مليون إلي ٣.٠ مليون سائح سنويا ، طوال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتي وقع الحادث المأساوي الذي جري في صحراء سيناء بتفجير الطائرة الروسية بعمل إرهابي ، وبعدها توقفت تماما حركة السياحة الروسية حتي عام ٢٠٢٠ . وتظهر البيانات المتاحة ثقل وأهمية هذا الاستثمار الروسي في مصر بالقطاع السياحي ، خلال هذه الفترة على التحو التالي :

تطور الأرقام السياحية الوافدة من السوق الروسى إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي عام ٢٠١٥ (٤)

عام ٢٠١٠ بلغ ٢.٨ مليون سائح.

عام ٢٠١١ بلغ ١.٣ مليون سائح.

عام ٢٠١٢ بلغ ١.٩ مليون سائح.

عام ٢٠١٣ بلغ ٢.٥ مليون سائح.

عام ٢٠١٤ بلغ ٣.١ مليون سائح.

عام ٢٠١٥ بلغ ٢.٣ مليون سائح.

فى عام ٢٠١٦ توقفت الحركة السياحية. بعد حادث اسقاط الطائرة الروسية في أكتوبر عام ٢٠١٥

فى عام ٢٠١٧ بلغ ١٠٠ ألف سائح.

وكانت الحكومة المصرية تتأمل إستعادة حركة السياح الروس إلي مصر خلال الشهور الثمانية السابقة علي إندلاع نيران الحرب فى أوكرانيا ، وقدرتها فى أغسطس ٢٠٢١ بقدوم ٣٠٠ رحلة طيران شهريا ، مستضيفة في شواطىء البحر الأحمر وجنوب سيناء حوالي ٥٠٠ ألف سائح روسي (٥) .

أما السياح القادمون من إوكرانيا فقد أحتلوا المركز الثاني في حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال عام ٢٠١٩ قبل جائحة كورونا، وشكلوا حوالي ٢١ % من الإجمالي سوق السياحة في مصر خلال ٢٠٢٠

حيث استقبلت المدن السياحية المصرية نحو ١.٦ مليون سائح أوكراني، بنسبة ارتفاع ٣٢% عن عام ٢٠١٨.وأعلنت السفارة الأوكرانية لدى القاهرة أن أكثر من ٧٢٧ ألف أوكراني زاروا الأراضي المصرية بهدف السياحة العام ٢٠٢٠، وقد أدت جائحة كورونا إلي إنخفاض العدد الإجمالي من الأوكرانيين الذين سافروا خارج بلادهم للاستجمام خلال عامي ٢٠٢٠و ٢٠٢١ بنسبة ٨١ % ، وبالمقابل إنخفض عدد السواح الأوكرانيين الذين سافروا إلى مصر بنسبة ٥.٤٨ %عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ (٦)

وهكذا خسرت مصر ما لايقل عن خمسة مليارات دولار سنويا منذ عام ٢٠١٦ ، بسبب إنقطاع الإيرادات السياحية الروسية والأوكرانية ، والتى يتوقع عدم إستعاداتها طوال السنوات الثلاثة القادمة حتي يصل أطراف النزاع الدولي الجاري في إوروبا إلى أتفاق تسوية يرتب دعائم نظام الأمن المتبادل في إورروبا .

ثالثا : التبادل التجاري ومنفذ للصادرات المصرية .

تطورت علاقات التبادل التجاري بين مصر وروسيا طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، ففي عام ٢٠١٩ بلغت الصادرات الروسية لمصر حوالي ثلاثة إلي أربعة مليارات دولار توزعت أهم بنودها بين القمح بواقع ١.٢٧٥ مليار دولار بما يمثل (٢٢% من إجمالى حجم الصادرات لمصر) ، والمعادن والصناعات المعدنية وبلغت قيمتها ٧٥١ مليون (بنسبة ١٣ %) من الإجمالى، فضلاً عن وسائل النقل والأجهزة الميكانيكية بقيمة ٥١٩ مليونا.كما صدرت روسيا لمصر منتجات أخشاب وأعمال خشبية بقيمة ٣٤٦ مليون دولار، والنفط والغاز ٣٤٢ مليون دولار، فضلا عن

تصدير منتجات كيماوية بقيمة ٥٨ مليونًا ، والنحاس وغيرها، هذا بخلاف صفقات التسليح التي لا تدرج عادة في البيانات الرسمية المعلنة في مصر .

وأشار المجلس التصديري إنه وفقاً لبيانات موقع Trade Map التابع لمركز التجارة العالمية فإن إجمالي واردات مصر من روسيا في عام ٢٠٢٠ كانت قد بلغت ٢.٥ مليار دولار ، ويعد القمح أهم الواردات المصرية من روسيا بقيمة بلغت حوالي ١.٦ مليار دولار تمثل ٦٤% من إجمالي واردات مصر من روسيا، يليها الزيوت النباتية كثاني أهم الواردات الغذائية لمصر من روسيا بقيمة ٦٠ مليون دولار العام قبل الماضي.وفي عام ٢٠٢١ بلغ التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٤.٠ إلى ٤.٥ مليارات دولار .

ويقدر حجم الصادرات المصرية إلى روسيا عام ٢٠١٩ بحوالي ٤٨٥ مليون دولار ، توزعت أهم بنود الصادرات المصرية لروسيا بين منتجات فاكهة بقيمة ٢٤٣ مليون دولار التى استحوذت على (٥٠.٥%) من الحجم الكلى للصادرات.والخضروات بقيمة ١٢١ مليون (ونسبتها ٢٥%) من الحجم الكلى للصادرات ، بجانب تصدير ملابس بقيمة ٢٩ مليونًا.كما صدرت مصر آلات كهربائية ومعدات قيمتها ٢٤ مليون دولار، استحوذت على (نسبة ٥%) من إجمالى الصادرات المصرية، بجانب تصدير مستحضرات صيدلانية بنحو ١٥ مليونً دولار، ومنظفات قيمتها ٦ ملايين دولار (٧)

وأعلن المجلس التصديري للصناعات الغذائية المصنعة أن حجم الصادرات المصرية إلى روسيا وأوكرانيا في ٢٠٢١ بلغت حوالي ٦٧ مليون دولار، منها ٣.٣ مليون دولار صادرات إلي أوكرانيا ، بما يمثل نسبة ١.٧% من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية البالغة ٤.١ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

وتمثل الصادرات الغذائية المصرية إلى روسيا في ٢٠٢١ نسبة ١٣% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية في نفس العام والبالغة ٤٨٤ مليون دولار أمريكي ، وقد بلغ عدد الشركات الغذائية المصرية المصدرة إلى روسيا في عام ٢٠٢١ حوالي ١٥٢ شركة من بينهم ٢١ شركة تزيد صادراتهم عن مليون دولار أمريكي ، وقد بلغت هذه الصادرات الغذائية المصنعة إلى روسيا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ حوالي ٢٦٧ مليون دولار أمريكي.

أي أن الصادرات الغذائية المصرية إلي روسيا تعادل حوالي ٢٠ ضعف الصادرات الغذائية إلى أوكرانيا" وتحتل روسيا المركز ٢١ في قائمة أهم الأسواق المستوردة للأغذية المصنعة المصرية في ٢٠٢١، وتمثل نسبة ١.٦% من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية خلال ٢٠٢١.بينما تحتل أوكرانيا المركز ٨١ في قائمة أهم الأسواق المستوردة للأغذية المصنعة المصرية في نفس العام وتمثل نسبة ٠.٠٨% من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية خلال عام ٢٠٢١، فلم تزد إجمالي الصادرات الغذائية المصرية المصنعة إلى أوكرانيا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ حوالي ٢١ مليون دولار أمريكي(٨) .

وأخيرا إذا أنتقلت سياسات الحرب الاقتصادية الغربية ضد روسيا من المرحلة الأولي (المباشرة) ، إلى الأطراف والدول التى تتعاون أو تتعامل مع روسيا اقتصاديا وسياسيا وفنيا ، للضغط أكثر علي روسيا والقيادة الروسية ، فأن مصر ستكون من المشمولين بها ، و غالبا سوف تخضع بصورة كليه أو جزئية للمطالب الغربية ، وهنا ستكون خسارة مصر الاقتصادية أكثر مما يتوقع ، وفي الخلاصة والاستنتاج ، نستطيع تقدير حجم الخسارة المصرية في هذه الحالة بأكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مليار دولار سنويا ، متمثلة في العناصر التي اشرنا إليها من قبل .

الهوامش والمصادر

(١) https://alwatan.com/graphics/2003/05may/2.5/heads/et9.htm

(٢) **https://www.bbc.com/arabic/60700582**

(٣) https://arabic.rt.com/business/1325953-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/

(٤) **المصدر : جريدة اليوم السابع** السبت، ١٤ أبريل ٢٠١٨ ، و الأربعاء، ١٨ أغسطس ٢٠٢١

(٥) https://www.youm7.com/story/2018/4/14/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2010/3743980

(٦) https://www.youm7.com/story/2021/8/18/300-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88500-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86/5424945

(٧) https://gate.ahram.org.eg/News/2614241.aspx

(٨) https://www.alarabiya.net/aswaq/videos/market-pulse/2022/02/14/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-
%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86
https://al-ain.com/article/arab-countries-russia

الفصل التاسع

محددات الموقف الاستراتيجي للصين في الأزمة الأوكرانية

لا شك أن نتائج المعركة الكبري الجارية الأن بين روسيا الاتحادية وبيلاروسيا من جهة، والتحالف الغربي الأطلسي من جهة أخري ، تتوقف في جانب كبير منها ، ومن إمكانية تشكل العالم الجديد المتعدد الأقطاب على الموقف الصيني من الأزمة ، ومن بعدها تأتي الهند ، دون أن نغفل أدوار أخري ذات أهمية خاصة مثل إيران والباكستان وفنزويلا .

لقد بدا أن الموقف الصيني مقيدا ، ومحصورا بين عدة أعتبارات شديدة التعقيد والتشابك . صحيح أن الصين لم تدن العمل العسكري الروسي ضد القيادة النازية فى أوكرانيا ، وبدت فى مواقفها أكثر تفهما للدوافع والأسباب الاستراتيجية التى حدت بالرئيس " فلادمير بوتين " والقيادة الروسية إلى إتخاذ هذا القرار الصعب ، بيد أن الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة أولا ، ومن خلفها دول الاتحاد الأوروبي و حلف الناتو الذى يضم ثلاثين دولة ، كانت قاسية ومباشرة ، تحمل من التهديدات الضمنية الكثير .

ولذا نرى من الضروري تحليل دوافع وحيثيات الموقف الصيني من الأزمة ، وأفق العلاقات الصينية مع كل من دول التحالف الغربي من ناحية ، والاتحاد الروسي من ناحية أخرى .

ومن هنا نستطيع أن نرصد مجموعة من القيود والمحددات التى تحكم الموقف الصيني والسياسة الصينية من الأزمة الأوكرانية الراهنة ، وأهمها :

١- بنية الاقتصاد الصيني مواطن قوته ونقاط ضعفه

٢-طبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

٣-طبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي .

٤-طبيعة وحجم التعاون والتحالف الاستراتيجي بين الصين والاتحاد الروسي .

٥-قضية جزيرة تايوان .

فلنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل

<u>أولا : بنية الاقتصاد الصيني *مواطن قوته ونقاط ضعفه*</u>

تطور الاقتصاد الصيني تطورا هائلا خلال الأربعين عاما الماضية (١٩٧٨- ٢٠٢١) ، قبلها كانت الصين مجتمعا زراعيا ، محدود القدرات الصناعية ، يكاد يكون مغلقا عن شبكة العلاقات الرأسمالية الدولية ، ولكن بعد عام ١٩٧٨ ، وتولى هسيو بينج قيادة الحزب الشيوعي والدولة الصينية ، تأسست نظرية جديدة فى إدارة الشأن الاقتصادي ، وأنفتح بصورة كبيرة على شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأنخرط فى تفاعلاتها وتعقيداتها ، وهكذا شهد الاقتصاد تطورا هائلا ، حيث زاد الناتج المحلي الاجمالي الصيني من ١.٨% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي عام ١٩٧٨ ، إلى ٩.٣% عام ٢٠١٠ ، ثم إلى ١٣.٣% عام ٢٠١٤ ، وها نحن اليوم (٢٠٢٢) يكاد

يقترب من ١٨% من الناتج المحلى العالمي . وبالأرقام فقد بلغ هذا الناتج الصيني حوالي ١٠.٤ تريليون دولار عام ٢٠١٤ (١) ، وفى عام ٢٠٢١ زاد إلى حوالي ١٤.٠ تريليون دولار .

وبالمقابل قفز حجم التجارة الخارجية للصين من حوالي ٢٠.٦ مليار دولار بأسعار عام ١٩٧٨ (بما يعادل ١% من حجم التجارة العالمية) ، إلى ٤٣٠.٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ (بما يعادل ١١.٣% من التجارة العالمية) ، وها هو يتجاوز حاليا عام ٢٠٢١ الستة تريليونات دولار .

وبهذا زاد الأحتياطى النقدي للصين من العملات الأجنبية إلى ٥٩٤٠ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٣ ، وحاليا يتجاوز الستة تريليونات دولار(٢) .

وبالقطع ترتب على هذا تحسن مستوى معيشة الشعب الصيني كثيرا حيث أنخفضت نسبة الفقر من ٩٤% إلى ٢٦% بين سكان الريف خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥ ، وفى الحضر من ٤٤.٥% من سكانه إلي ١.٧% خلال نفس الفترة ، وبحلول عام ٢٠٢٠ كانت نسبة الفقر والفقراء فى الريف قد أنخفضت إلى أقل من ١٥% من سكانه ، ويكاد يكون قد تلاشى بين سكان الحضر والمدن الصينية ورأينا زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج من ٣١٦.٢ دولار عام ١٩٩٠ ، إلى ٧٥٩٤ دولار عام ٢٠١٤ (٣) .

وبالنسبة للتجارة الخارجية للصين ، فقد ساهمت فى توفير ما بين ١٨٠ مليون إلى ٢٥٠ مليون فرصة عمل ، كما ساهمت فى توفير ما يعادل ١٨% إلى ٢٥% العائدات الضريبية للخزينة العامة فى الصين خلال الفترة نفسها .

وقد نتج عن الإنخراط المتزايد للصين فى الاقتصاد الرأسمالي الدولي معطيات جديدة ، بعضها يمثل مصدر قوة ، وبعضها الأخر يمثل نقاط ضعف ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه بمثابة " كعب أخيل " فى الأسطورة اليونانية القديمة .. كيف ؟

وإذا كان حجم التجارة الخارجية للصين قد تجاوز عام ٢٠٢١ حوالي الستة تريليونات دولار ، فأن أبرز نقاط القوة ، وهى بذاتها نقاط الضعف طبيعة شركاءها التجاريين الرئيسيين وهم : دول الاتحاد الأوربي ١٤% إلى ١٦% من تجارتها الخارجية) ، يليها الولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة ١٣% إلى ١٥% من تجارتها الخارجية) ، ثم تأتي دول جنوب شرق آسيا أو ما تسمى مجموعة الآسيان (حيث تستحوذ على ١١% إلى ١٣%) ، ثم تأتي هونج كونج (بنسبة ٨.٧%) ، يليها اليابان (بنسبة ٧% إلى ٨%) ، ثم كوريا الجنوبية (بنسبة ٦% إلى ٧%) ، ثم تايوان (بنسبة ٤.٥% إلى ٥%) ، ثم إستراليا (بنسبة ٣% إلى ٣.٥%) ، وتأتي روسيا فى المؤخرة (بنسبة ٢.٥%) ، أما المجموعة العربية فلا تزيد حصتها فى تجارة الصين العالمية علي ٥.٥% ، وأخيرا الدول الأفريقية جنوب الصحراء فلا تتعدى نسبتها ٤% (٤) .

وجوهر الخلل أو الخطر بمعنى أدق ، هو الشركاء من دول التحالف الاستعماري الغربي (دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) ، ومن يتبعهم من الدول مثل اليابان وإستراليا وكوريا الجنوبية .

ومن جانب أخر ، فأن الصين التي تمتلك موجودات مالية خارجية قدرها ٥٩٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، تتوزع كالتالي :

- ٣٨٠٠ مليار دولار (بنسبة ٦٥%) فى حساب الأحتياطيات الدولية لدى بنك الشعب الصيني PBC والذى يوظف منها ٢٠٠ مليار دولار فى سندات الخزينة الأمريكية .
- الباقي وقدره ٢١٤٠ مليار دولار (بنسبة ٣٥%) فى شكل استثمارات خارجية مباشرة ، أو ممتلكات صينية خاصة(٥) .

وهنا أيضا مكمن أخر للخطر ، ولعل تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية الأطلسية الأخيرة فى فبراير ومارس ٢٠٢٢ ، وما أتخذته دول التحالف الغربي الاستعماري ضد الممتلكات الروسية والأحتياطي النقدي الروسي فى البنوك الغربية الذى يزيد على ٣٠٠ مليار دولار ، أو ما يقارب نصف الاحتياطيات النقدية للدولة الروسية ، يدق ناقوس الخطر لدى صانع القرار فى الصين .

ثانيا : طبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تتنوع العلاقات والمصالح المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة بصورة كبيرة ، بحيث بات من الصعب ، فك عرى هذه العلاقات دون أن تؤدى إلى خسائر هائلة لطرفى العلاقة ، وخصوصا لدى الصين ، التى بنت نموذجها التنموى طوال الخمسين عاما الماضية على إستراتيجية التصدير للخارج ، وجذب الاستثمارات الأجنبية من كافة دول العالم . ووفقا للبيانات والمعلومات المتاحة فأن :

١–بلغ حجم التجارة الخارجية للصين في عام ٢٠٢١، حوالي ٦.٠٥ تريليون دولار أمريكي، بزيادة ١.٤ تريليون دولار مقارنة بالعام السابق ، على الرغم من التأثيرات المستمرة الناجمة عن جائحة (كورونا) على التجارة العالمية. ،ووفقا لما أظهرته نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة العامة للجمارك نما حجم التجارة المقومة باليوان ليبلغ ٣٩.١ تريليون يوان (أى أن الدولار الأمريكي يعادل ٦.٤ يوان) ، بنسبة زيادة ٢١.٤ % على أساس سنوي ، زادت الصادرات لتبلغ ٢١.٧٣ تريليون يوان(بنسبة زيادة ٢١.٢ %) ، وارتفعت الواردات لتبلغ ١٧.٤ تريليون يوان (بنسبة زيادة ٢١.٥ %) (6) ، وأظهرت البيانات أن الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة بلغ ٣٩٦.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

٢– من بين هذا الحجم الهائل من التجارة الخارجية للصين نجد أن تجارتها مع الولايات المتحدة تأتى فى الترتيب الثانى ، بعد دول الاتحاد الأوربى ، أى ما يقارب ٦٥٠ مليار دولار إلى ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢١ ، تحقق من ورائها فائض هائل تراوح بين ٣٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ ، وحوالي ٣٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ ، وإلي ٣٩٦.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

٣- وعندما تولي الرئيس دونالد ترامب الحكم فى الولايات المتحدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) ، تبنّي سياسات أكثر تشددا وعدائية تجاه الصين ، وأتخذ قرارات تستهدف تقليل العجز الهائل في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين ، واستعادة رؤوس الأموال والاستثمارات الأمريكية التي توطنت في الصين للولايات المتحدة مرة أخرى، مما يسهم في توفير مئات الآلاف من فرص العمل للمواطنين الأمريكيين العاطلين ، علاوة على خفض معدل النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي تحجيم الإنفاق العسكري الصيني.كما شهدت هذه الفترة " القيام بالعديد من الحروب التجارية ، وفَرْض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من عدد كبير من الدول حول العالم، وخصوصا دول الاتحاد الأوروبى والصين.

٤- و برغم ذلك شهدت الصين عام ٢٠٢٠ ، نموا ثابتا في التجارة مع جميع شركائها التجاريين الخمسة الكبار- برغم جائحة كورونا - وبحسب وكالة أنباء شينخوا - قفزت واردات وصادرات الصين مع "الآسيان" (بنسبة ١٩.٧ %) ، والاتحاد الأوروبي (١٩.١ %) والولايات المتحدة (بنسبة ٢٠.٢ %) ، بينما زادت تجارتها مع اليابان (بنسبة ٩.٤ %) وكوريا الجنوبية (بنسبة ١٨.٤ %) . وفي الوقت نفسه، سجلت تجارة البلاد مع الاقتصادات المشاركة في مبادرة "الحزام والطريق" زيادة بنسبة أعلى من المتوسط حيث نمت بنسبة ٢٣.٦ % حيث بلغت واردات وصادرات البلدان الواقعة على طول "الحزام والطريق حوالي " ٩.٤ تريليون يوان (٧) . ووفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للجمارك الصينية ، بلغ إجمالي قيمة تجارة الواردات والصادرات الصينية من السلع ٣٢.١٦ تريليون يوان، بزيادة قدرها ١.٩ % عن عام ٢٠١٩ ، من بينها بلغت قيمة الصادرات ١٧.٩ تريليون يوان بزيادة قدرها ٤ %. أما الواردات فقد بلغت ١٤.٢ تريليون يوان بانخفاض قدره ٠.٧ %. وبلغ الفائض التجاري ٣.٧ تريليون يوان. وهكذا تجاوزت الصين التحديات الاقتصادية والتجارية العالمية في عام ٢٠٢٠، لتكون الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي سجل نموا إيجابيا في التجارة الخارجية للسلع .

٥- أما الشركاء التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي الستة التى بلغت إجمالي قيمة تجارتها الخارجية عام ٢٠٢٠ حوالي ٨٤٠.٧ مليار دولار ، فأن الصين أحتلت المرتبة الأولى في قائمة أهم شركاءها التجاريين ، حيث بلغت إجمالي قيمة صادراتها السلعية إلى الصين حوالي ٨٣.١ مليار دولار أمريكي ، وظلت تمثل ما نسبته ١٩.٠% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية ، فيما احتلت الهند المرتبة الثانية بنسبة ١٢.٢ %، تليها كوريا الجنوبية ٨.٠ % ، واليابان ٦.٤ %، وسنغافورة ٤.١ %، ثم الولايات المتحدة ٤.٠ %، حيث تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون الخليجي . كما أحتلت الصين المرتبة الأولي من بين شركاء هذه المجموعة بالنسبة للواردات السلعية ، وبلغت قيمة الواردات من الصين نحو ٨٠.٤ مليار دولار أمريكي ، وظلت تمثل ما نسبته ٢٠.٠% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول هذه المجموعة

من **الأسواق العالمية** لعام ٢٠٢٠. فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة ١٠%، تليها الهند ٦.٩%، واليابان ٤.٧%، وألمانيا ٤.٧%، وإيطاليا ٣.٢%، من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية (٦) .

٦- وبرغم سياسات "ترامب" العدائية تجاه الصين فأن الحكومة الصينية لم تأخذها فى البداية على محمل الجد والاهتمام الكافي، و استمر العجز في الميزان التجاري الصيني – الأمريكي يتزايد لصالح الصين حتى بلغ في عام ٢٠١٧ نحو ٤٠٠ مليار دولار، وبعدها بدأت أولى جولات حرب "ترامب" التجارية ضد الصين في يوليو ٢٠١٨، بقيامه بفرض رسوم جمركية بلغت ٢٥% على بعض الصادرات الصينية للولايات المتحدة، والتى قدرت قيمتها بنحو ٤٠ مليار دولار، ونظرًا للتداعيات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الرسوم الجمركية استفزت واستنفرت جهود الحكومة الصينية التي أعلنت بالمقابل فرض رسوم جمركية علي بعض السلع والبضائع الأمريكية ، معلنة أن الولايات المتحدة قد انتهكت قواعد منظمة التجارة العالمية، وجرت أكبر حرب تجارية في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين بفرضها هذه الرسوم، وبالمقابل قام المسؤولين الصينيين بزيارات رسمية وسرية لدول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وكندا، والبرازيل، بهدف التحرك المشترك ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية، وإقامة تحالف اقتصادي مع هذه الدول في مواجهة الولايات المتحدة ، مقابل قيام الصين بفتح المزيد من قطاعات السوق الصينية أمام منتجات وصادرات هذه الدول عمومًا، والدول الأوروبية بصفة خاصة ، ونجحت الدبلوماسية الصينية فى انتزاع موافقة الدول الأوروبية، علاوة على التكتلات الاقتصادية الكبرى على إصدار أكثر من سبعة وعشرين بيانًا وخطاب شجب وتنديد بالخطوة الأمريكية، ومطالبة "ترامب" بالجلوس على مائدة التفاوض مع الصين لبحث قضايا الخلافات التجارية.

وعلى الرغم من التوصل لاتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين في مطلع عام ٢٠٢٠ –والذي تلتزم الصين بمقتضاه بزيادة وارداتها من الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ بمقدار ٧٦.٧ مليار دولار في العام الأول، و١٢٣.٣ مليار دولار في العام الثاني، و٢٠٠ مليار دولار بحلول نهاية العام الثالث– فإن وتيرة التوترات التجارية بين الطرفين لم تهدأ خلال عام ٢٠٢٠؛ حيث هددت واشنطن في أغسطس ٢٠٢٠ بسحب عقود الحكومة من الشركات التي تواصل أعمالها في الصين، كما وقّعت في نوفمبر ٢٠٢٠ مرسومًا يقضي بمنع المواطنين الأمريكيين من الاستثمار في مجموعات صينية تتهمها الإدارة الأمريكية بدعم النشاطات العسكرية الصينية، ولم تقتصر الحرب على التوترات التجارية فحسب، بل امتدت لتشمل حروبًا تكنولوجية تمثّلت بالأساس في استهداف عدد من عمالقة التكنولوجيا الصينية مثل: "هواوي"، و"شاومي"، و"SMIC"، وفي ضوء ذلك، ترجمت الحرب التجارية آثارها في انخفاض الواردات الأمريكية من الصين من ٤٥١.٧ مليار دولار خلال ٢٠١٩ إلى ٤٣٥.٥ مليار دولار خلال

٢٠٢٠ (بنسبة ٣.٦%) ، بالتوازي مع ارتفاع صادراتها بنسبة ١٧.١% خلال الفترة نفسها، مسجلة ١٢٤.٦ مليار دولار .

أذن بقدر أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية – الأمريكية فأن هناك مخاطر تزداد وتيرتها مع كل أزمة دولية ، كما هو الحال فى الأزمة الأوكرانية الراهنة .

ثالثا : طبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي

١–تحولت الصين بدءا من عام ٢٠٢١ لتشغل موقع الشريك التجاري الأول لدول الاتحاد الأوروبي متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية التى حافظت على هذه المنزلة لعدة عقود منذ بداية إنفتاح الصين علي دول الغرب الرأسمالي عام ١٩٧٨ ، وهكذا بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول الإتحاد الأوروبي في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠، نحو ٥١٦.٨ مليار دولار، ليتخطى حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ٥٠١ مليار دولار.

٢– وأدت الحروب التجارية التى شنها الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب ضد الاتحاد الأوروبي وفرضه رسوم جمركية عقابية على واردات الصلب والألومنيوم من أوروبا، مستهدفًا ألمانيا وصادراتها من السيارات، وكذلك فرنسا وصادراتها ، وفي مارس ٢٠٢٠، فرضت واشنطن تعريفات جمركية إضافية بنسبة ٢٥% على منتجات الاتحاد الأوروبي من النبيذ والأجبان وزيت الزيتون، و١٥% على طائرات "إيرباص" التي يتم تصنيعها في أوروبا، كما أعلنت أواخر ديسمبر ٢٠٢٠ فرض رسوم جمركية إضافية على منتجات فرنسية وألمانية على خلفية النزاع المستمر حول الدعم الذي يتم تقديمه للشركة الأوروبية لصناعة الطائرات "إيرباص"، ، بسبب اتّهامات متبادلة بدعم صناعة الطائرات خارج إطار القواعد القانونية التى قررتها اتفاقات التجارة العالمية؛ حيث اتهمت واشنطن كلًا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا أيضًا بمنح إعانات غير قانونية لدعم شركة صناعة الطائرات الأوروبية "إيرباص" لإنتاج هذه الطائرات .

٣– وهكذا انخفض حجم التجارة الأمريكية – الأوروبية من ٦١٦.١ مليار يورو عام ٢٠١٩ ، إلى ٥٥٥ مليار يورو فى عام ٢٠٢٠ (بإنخفاض حوالي ٦١.١ مليار يورو) ،وفقًا لإحصاءات التجارة الدولية ، وهو ما انعكس على حالة الميزان التجاري بين الجانبين الذي حقق فائضًا صافيًا لصالح الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٥٠.٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٠ .

٤– وتستحوذ الدول الكبرى فى الاتحاد الأوروبي ممثّلة فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا، على غالبية التجارة الخارجية الأوروبية مع الصين؛ حيث بلغت صادرات الصين عام ٢٠١٩ ، لكل من بلجيكا(١٨ مليار

دولار) ، وفرنسا (٣٣ مليار دولار) ، وألمانيا(٨٠ مليار دولار) ، وإيطاليا (٣٤ مليار دولار) وهولندا (٧٤ مليار دولار) ، وإسبانيا (٢٧ مليار دولار) ، وهي الصادرات التى يبلغ إجمالها نحو ٢٦٦ مليار دولار، تمثِّل نحو ٨٨,٥% من الصادرات الكلية أو الإجمالية لدول منطقة اليورو –التى تضم ٢٧ دولة– بينما جاءت الواردات الصينية من الدول السابقة ذاتها وبالترتيب نفسه بلجيكا(٧ مليارات دولار) ، وفرنسا (٣٢.٥ مليار دولار) ، وألمانيا (١٠٥ مليار دولار) ، وإيطاليا (٢١.٥ مليار دولار) وهولندا (١١.٢ مليار دولار) ، وإسبانيا (٨.٥ مليار دولار) ، وبمبلغ كلي وصل إلى ١٨٥.٧ مليار دولار، شكّلت نسبة ٨٣.٤% من إجمالي الواردات الصينية من دول منطقة اليورو، والتي بلغت ٢٢٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

٥– وفي مجال الاستثمارات يعد الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المستثمرين الأجانب حاليًّا في الصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع تركيز الشركات الأوروبية على الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، والذي يعد المحرك الأهم لاستمرار النمو الصيني، ومن أبرز هذه الاستثمارات قيام شركة "فولكس فاجن" في عام ٢٠١٩ باستثمار ٩٠% من أرباحها في الصين في مجالات البحث والتطوير داخل الصين، علاوة على إقامة شركة BASF للكيماويات الألمانية مشروعًا بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي في مقاطعة جواندونج، وقيام شركة الكيماويات الدنماركية Hempel ببناء مصنع بقيمة ١٠٠ مليون يورو في مقاطعة شاندونج في عام ٢٠١٩.
وتعد استثمارات الشركات الأوروبية ضرورية للتنمية الاقتصادية في الصين؛ حيث تقوم بدور كبير في خلق فرص عمل داخل الصين، وتشير الإحصاءات إلى أن الشركات الألمانية قد تمكّنت من خلق أكثر من مليون وظيفة في الصين، كما قامت شركة "فولكس فاجن" بتشغيل ٢٦ منشأة إنتاج في الصين، وظّفت أكثر من ١٠٠ ألف صيني في عام ٢٠١٩، علاوة على ما تحققه فروع هذه الشركات للشركة الأم في أوروبا من أرباح هائلة، اعتمادًا على انخفاض تكلفة الأيدي العاملة فى الصين إلى جانب الحوافز والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية، وغيرها من التسهيلات التى تقدمها الصين للشركات الأجنبية عمومًا والأوروبية بصفة خاصة .
ومن جهة أخرى، بلغ رصيد استثمارات الأوروبيين (ما عدا المملكة المتحدة) في الصين ما يقرب من ١٥٠ مليار يورو، فيما يصل حجم الاستثمار المتعلق بالصين في الاتحاد الأوروبي إلى ١١٣ مليار يورو، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر مصدر ومقصد للاستثمار بالنسبة للصين في الوقت الراهن .

٦– كما قامت الصين بتوقيع المئات من اتفاقات التعاون الاقتصادي مع هذه الدول، وتعد ألمانيا المثال الأبرز في هذا الشأن، حيث حدثت الطفرة الكبرى في العلاقات الصينية الأوروبية عمومًا ، والألمانية بصفة خاصة في نهاية عام ٢٠٠٤، بعد قيام المستشار الألماني الأسبق "جيرهارد شرودر" بزيارته التاريخية للصين، والتي تم فيها التوقيع على أكثر من ٢٧ اتفاقًا لتوطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية، وتحرير التبادل التجاري من معوقات التعريفات

الجمركية المتعددة، وجذب وتوطين المشروعات الصناعية المشتركة، واحترام الصين والشركات الصينية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركات الألمانية، ومنع الازدواج الضريبي، وتشجيع التصنيع المشترك، خاصة للمعدات ووسائل النقل الثقيلة (قطارات – سفن – سيارات النقل الثقيل وسيارات الركوب– والمعدات الصناعية الوسيطة). ومع تولِّي المستشارة "أنجيلا ميركل" لمقاليد الحكم في ألمانيا تبنّت سياسة تعزيز العلاقات الاقتصادية الشاملة مع الصين؛ حيث شهدت الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٧ توقيع الجانبين لأكثر من ٥٧ اتفاقًا وبروتوكولًا لتعزيز التعاون الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي فيما بينهما، والقضاء على أية معوقات أو عراقيل تقف حائلًا أمام التعاون الثنائي، وقد أثمرت هذه الاتفاقات تحقيق نتائج اقتصادية مبهرة للصين، أهمها حصول الصين على التكنولوجيا الألمانية المتقدمة والمستخدمة في عمليات التصنيع لأجهزة ومعدات تكنولوجيا الجيل الرابع والجيل الخامس، وهي التكنولوجيا والاستثمارات التى تعتبرها الصين ضرورية لاستمرار التنمية الصينية، والحفاظ على الأسواق الهائلة المعتمدة على هذه التكنولوجيا في الداخل الصيني، أو في أسواق الدول النامية التي تتجه إليها السلع الصناعية، وذلك في مقابل التزام الصين باحترام حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الألمانية، وقد قدمت الحكومة الألمانية للشركات الألمانية الكبرى ما يسمى "الضمانات السياسية" لمخاطر الاستثمار والتجارة مع الشركات الصينية؛ حيث تعهدت الحكومة الألمانية في ظل قيادة "ميركل" للشركات الألمانية بتعويضها عن أية خسائر تلحق بها أثناء نشاطها وعملها في الصين (٧) .

رابعا : طبيعة علاقات التعاون والتحالف الصيني – الروسي

علي عكس علاقات الصين الشعبية بدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبقية دول التحالف الغربي ، التى قامت أساسا ومنذ عام ١٩٧٨ علي التعاون الاقتصادي بكل مشتملاته وجوانبه ، التجاري منه أو المالي أو التعاون التقني والتكنولوجي . فأنا علاقات الصين بروسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي ، كانت وما زالت متعددة الأبعاد ، عميقة الجذور .

صحيح أنها مرت بفترات صعبة تباعدت فيها المسافات بين الدولتين ، خصوصا فى الفترة من عام ١٩٦٤ حتي عام ١٩٩١ ، وحرصت السياسات الغربية والأمريكية علي تعميق هذا الخلاف والتباعد ، بيد أن السنوات التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي ، قد شهد محاولات خجولة وحذرة للتقارب بين الدولتين الكبيرتين ، خصوصا بعد أن بدا طبيعة السياسات العدائية ، وسياسات المقاطعة التي أتبعتها الولايات المتحدة ومن خلفها دول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وإسترالیا ، مرة ضد الصين ، ومرات أخري ضد روسيا الاتحادية ، فتقاربت الدولتين تقدما نحو «شراكة إستراتيجية»؛ وفي عام ٢٠٠١، وقعا معاهدة «صداقة وتعاون».وإتخذت هذه الشراكة أبعادا كثيرة أبرزها ،

زيادة التعاون والتبادل التجاري ، وتعميق التعاون العسكري والتقني ، والتنسيق السياسي فى كثير من المواقف الدولية والإقليمية .

وهكذا زاد التبادل التجاري بين البلدين من حوالي ٥ مليارات دولار إلي ٨ مليارات دولار سنويًا في تسعينيات القرن العشرين، و تكثّفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في العام ٢٠٠٤ ، وبلغت حوالي ٢١،٢ مليار دولار بزيادة ٣٥% عن السنة السابقة لها، حتي بلغت ٦٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ، ثم إلي ٦٦.١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ ، وأخيرا وصلت إلي ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠٢١، (حيث اشتر الصين من روسيا بقيمة ٧٩ ملياراً، والروسي اشترى من الصين بقيمة ٦٧ مليار دولار) ، محققة فائض تجاري لصالح روسيا قدره ١٢.٠ مليار دولار في ذلك العام .

ويأتي أكثر من نصف صادرات روسيا إلى الصين من قطاع التعدين والبتروكيماويات ، والوقود المعدني ، والنفط والمنتجات البترولية (٦٠.٧%)، يليها الأخشاب والمنتجات الخشبية (٩.٤%)، حيث تعتبر روسيا المصدّر الأوّل للأخشاب إلى الصين (بنسبة ٦٤،٧% من جميع واردات الصين من الخشب) ، والمعادن غير الحديدية (٩%)، والمعادن الحديدية ١٣،٩%. والأسماك والمأكولات البحرية (٣.٥%)، و المنتجات الكيميائية (٣.٣%). وكذا والملابس (١٣.٧%)، والمنتجات الكيميائية (٩.١%)، والفراء ومنتجاته (٥.٦%)، والأحذية (٥.٣%)، والأثاث (٣%). الآلات والمعدات والأسلحة المتطورة .

والمفارقة أنه بينما تعد الصين الشريك التجاري الأول لروسيا، إذ تمثل ١٦ % من قيمة تجارتها الخارجية، وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية والجمارك الصينية ، فإن أهمية روسيا أقل بكثير بالنسبة للصين ، حيث لم تشكل التجارة بين البلدين ٢ % فقط من إجمالي حجم التجارة الصينية.

وعلي كل حال فأن هذا المستوي من التبادل التجاري يبقى متدنيا مقارنة مع حجم التبادل التجاري الصيني مع الولايات المتحدة البالغ ٧٥٥ مليار دولار (حسب غلوبال تايمز الصينية)، ومع الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز ٧٠٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ (بي بي سي)، ومع دول مجموعة آسيان البالغ ٣١٠ مليار دولار (وكالة شنهوا الصينية)، وبرغم أن كلا البلدين (روسيا والصين) كان يتوقعان قبل الأزمة الأوكرانية الأخيرة ، زيادة حجم التجارة بينهما إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤، فأن من المرجح أن تغير الأزمة الأوكرانية مسار العلاقات الاقتصادية الدولية عموما ، والعلاقات الاقتصادية الروسية الصينية خصوصا بعد بيان الشراكة الاستراتيجية "بلا حدود"،الذي وقع بين الرئيسين الصيني والروسي فى ٤ فبراير عام ٢٠٢٢ ، وقد تضمن هذا البيان المشترك عقد أتفاقيات يتجاوز عددها ١٥ اتفاقية، أهمها اتفاقيةً لتوريد الغاز الروسي إلى الصين، عبر خطّ أنابيب جديد طاقته ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. ونصّت أهم بنود الاتفاقية على توريد ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الروسي إلى

الصين، سنوياً، على مدى ٣٠ عاماً، بدءاً من عام ٢٠٢٦، و تسوية مبيعات الغاز بين الجانبين باليورو بدلاً من الدولار الأميركي.

وكذلك التعهد الذي أعلنته الدولتان بمعارضة أي توسّع للحلف الأطلسي، ودعم إحداهما الأخرى في مواجهة "الهيمنة" عبر العقوبات الأميركية الأحادية ، وفي السياق، أبدت الصين دعمها المطلبَ الروسي المتمثّل بضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، كما أكدت روسيا دعمها الموقفَ الصيني بشأن قضية السيادة الصينية على تايوان. وهنا سوف تحتضن الصين الجزء الأكبر من صادرات روسيا من الغاز والنفط والصناعات التعدينية والفحم والبتروكيماويات تعويضا لها عن الحرب الاقتصادية الشاملة التى تمارسها ضدها دول التحالف الغربي الاستعماري . وهكذا ستجد الصين نفسها فى مواجهة مباشرة مع دول التحالف الغربي المفتقد للبصيرة الاستراتيجية حتي الأن .

أذن من ناحية الحساب الاقتصادي المجرد ، تكون مصالح الصين الاستراتيجية مع دول التحالف الغربي الاستعماري ، بيد أن هذه النتيجة لا تعكس حقيقة وأهمية العلاقة الاستراتيجية بين الصين وروسيا .خاصة إذا أخذنا بعين الأعتبار موقع " جزيرة تايوان " في العقل السياسي والاستراتيجي الصيني ، وعدم القبول أبدا بإنفصالها وإستقلالها عن الصين الأم ، بالإضافة إلي التحرشات المتكررة للأسطول الأمريكي في بحر الصين الجنوبي بالصين ، وتأسيسها " ناتو " أخر في المحيط الهادىء مع إستراليا وبريطانيا تحت مسمي " توكوس " ، الذي يعد موجها بصورة لا تقبل الشك ضد الصين .

كما أن الصين تدرك المخاطر الاستراتيجية الكامنة فى إستمرار هيمنة الولايات المتحدة علي النظام الدولي سواء علي المستوي السياسي أو الاقتصادي ، والتهديدات الهائلة للصين في حال نجاح التحالف الغربي الاستعماري الراهن المتمثل فى تحالف (الناتو) في كسر روسيا والانتصار عليها في هذه المعركة الكبري الدائرة حاليا في أوكرانيا .

وهنا سوف تجد الصين نفسها – شئت أم أبت – طرفا فى هذه المعركة الكبري ، وعبر وسائل الحكمة الصينية العميقة سوف تبحث عن وسائل لمساندة روسيا اقتصاديا لكسر حالة الحصار والحرب الاقتصادية ضدها ، بدون إصطدام مباشر وصريح بالتحالف الغربي الراهن ، وسوف تبحث الصين عن وسائل دبلوماسية للتموضع في مكانة الوسيط سياسيا لإيجاد الحلول للأزمة العاصفة الراهنة .

إن التقارب المتزايد بين الصين وروسيا يمثّل مؤشراً استراتيجياً واضحاً على كبح جماح الهيمنة الجيوسياسية التي كان يتمتع بها النصف الغربي من الكرة الأرضية، وبالتحديد هيمنة الولايات المتحدة (تقرير الكونغرس الأمريكي ٢٠١٩). ومن هنا تعززت العلاقات الاستراتيجية بين الصين وروسيا طوال العشر سنوات الأخيرة ، وتجسدت في

تأسيس الدولتين لأطر تعاون مؤسسي مثل منظمات (البريكس) ومنظمة التعاون (شنغجهاي) ، ومنظمة R.I.C (روسيا والهند والصين)

هوامش ومصادر

(١)رضوان جمول " الاقتصاد السياسي للصين الحديثة " ، بيروت ، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، ٢٠١٦ ، ص ١٧ .

(٢)المرجع السابق ، ص ١٨

(٣)المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤)المرجع السابق ، ص ٣٥ ص ٣٦ .

(٥)المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٦) https://www.aleqt.com/2022/01/14/article_2245846.html

(٧) https://gate.ahram.org.eg/News/2614241.aspx

(7) Sponsored by Xinhua News Agency. Copyright © 2000-2022 XINHUANET.com All rights reserved.

http://arabic.news.cn/2021-01/16/c_139670984.htm

(8) Sponsored by Xinhua News Agency. Copyright © 2000-2022 XINHUANET.com

(9) https://www.cnbcarabia.com/news/view/86950/24.5-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86-2021.html

(10) https://www.youm7.com/story/2021/12/19/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85/5584286

https://www.deutschland.de/ar/topic/alaqtsad/almanya-fy-altjart-aldwlyt-ahm-alhqayq-n-alastyrad-waltsdyr

https://www.google.com/search?client=ms-android-huawei&sxsrf=APq- (11)
WBvaHAg7PWsi7c4fD_AHv0zofta9Lg:1648056201255&q=%D8%AD%D8%AC%D9%85+%D8%A7%D
9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7
%D8%B1%D9%8A+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86+%D9
%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%A3%
D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A&sa=X&ved=2ahUKEwiD38fj39z2AhW5g_0HHSINDEsQ1
QJ6BAgjEAE&biw=360&bih=580&dpr=3

الفصل العاشر

محددات وقيود موقف الهند من الأزمة الأوكرانية

لا شك أن الهند بكل ما تمثله من ثقل حضاري وأقتصادي وسياسي في النظام الدولي الراهن ، وفى منظومة العلاقات الدولية المستهدف تعديلها وتحقيقها في المستقبل المنظور ذات أهمية خاصة ، ومن هنا ينبغي التوقف مليا لتحليل الموقف الهندي من الحرب ذات الأبعاد العالمية التي تجري ضد روسيا في الوقت الراهن ، وتتخذ من أوكرانيا ونظامها الحاكم مجرد مخلب قط ، وفي ضوء إصطفافات دولية سوف يتشكل منها ملامح النظام الدولي القادم .

وتتحرك الهند بحذر شديد وسط حقل من الألغام السياسية والاقتصادية فى المشهد الراهن لعدة أعتبارات ، أو محددات وقيود لعل من أهمها :

١- الحرص علي الحفاظ وإستمرار مستوي النمو الاقتصادي الراهن الذي وصلت إليه الهند .

٢- طبيعة علاقاتها الشائكة والملتبسة بين طرفي الأزمة الأوكرانية الراهنة ونقصد بهما روسيا من جانب ، والولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي وبقية التحالف الغربي من جانب أخر .

٣- طبيعة مشكلاتها المزمنة مع جارتها اللدود – الباكستان – والمخاطر والتهديدات المحيطة بها من ولاية كشمير .

٤- الموقف من الصين .

وحتي تكتمل الصورة لدينا ينبغي أن نتأمل التطور الاقتصادي الذي طرأ علي الهند طوال الأربعين عاما الأخيرة ، وأصبح يشكل جانبا هاما من القدرة من ناحية ، والقيد علي القرار السياسي من ناحية أخري .

أولا : التطور الاقتصادي الهندي خلال العقود الأربعة الماضية

برزت الهند كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا وروسيا في عام ٢٠١٩، وذلك بحسب تقرير لمركز المسح السكاني للعالم World Population Review البحثي الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مركزا له، وأشار التقرير، الذي نشره موقع فاننشيال إكسبريس FINANICAL EXPRESS، وفقا لبيانات البنك الدولي عام ٢٠١٧ إلى أن حجم الاقتصاد الهندي بلغ ٢.٩٤ تريليون دولار ، بينما بلغ الاقتصاد البريطاني حوالي ٢.٨٣ تريليون دولار ، والاقتصاد الفرنسي ٢.٧١ تريليون دولار. كما تخطي اقتصاد الهند اقتصاد فرنسا ليصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم (١) .

ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي ، كان معظم التقارير الاقتصادية تشير إلى القوى القادمة من الشرق، وهما الصين والهند. وتميّزت كلتا الدولتين بمميزات، منها توافر الموارد الطبيعية، ورأس المال البشري المؤهل، والقيادة الطموحة، وغيرها من المميزات التي تؤهلهما للنمو الاقتصادي.

وبالفعل أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ عام ٢٠١٠ محتلة مكانة اليابان، بينما أحتلت الهند المرتبة السادسة عالمياً منذ عام ٢٠١٧ ، على الرغم من أنها ثاني أكبر دولة في العالم من حيث السكان، فهل كان هذا هو المأمول من الاقتصاد الهندي الواعد في بداية الألفية؟

يكفي أن نعرف الوضع الاقتصادي للهند في عام ٢٠٠٤ ، حيث كانت الهند في قمة نشوتها الاقتصادية، ففيما كانت الدول الشرق آسيوية تعاني بعد خروجها من أزمة عام ١٩٩٧، كانت الهند تملك أعلى مستوى من احتياطات النقد الأجنبية بحوالي ١٣٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ استقلالها، وكان الاقتصاديون يتوقعون أن تصبح الهند ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام ٢٠٢٥ إذا ما اتبعت السياسات المناسبة.

وحين ضربت الأزمة المالية العالم منذ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، تضررت اقتصادات الدول المتقدمة، بينما استفادت منها الهند؛ حيث نما الاقتصاد الهندي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ بنسبة ٤٣ %، وهو معدل مرتفع جداً ومقارب نسبياً للصين التي نما اقتصادها بنسبة ٥٦ % في نفس الفترة (بلغ حجم النمو للدول المتقدمة آنذاك في ذات الفترة ٢ % فقط) ، وحينها أعلنت الحكومة الهندية عن خطتها الخمسية (٢٠١٢ – ٢٠١٧) متوقعة أن يكون النمو السنوي للاقتصاد الهندي بين ٩% و١٠ %، فأن الاقتصاد الهندي لم يتعدَ حاجز ٩ % كما تُوقع له، وكان أقصاه في عام ٢٠١٦ حينما وصل إلى ٨.٣ % لينحدر بعد ذلك إلى ٤.٢ % في عام ٢٠١٩!

هذا الرقم على الرغم من ارتفاعه مقارنة بالدول المتقدمة، فإنه رقم منخفض جداً لدولة مثل الهند تأمل في المحافظة على زخمها الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها. وبعد أن كانت الهند إحدى الدول المكونة لمجموعة (البريكس) BRICS وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وصل حجم الدين العام للحكومة الهندية نحو ٧٠ % من ناتجها القومي، ولم تستطع الهند تجاوز كثير من المشكلات التي تواجهها مثل ضعف البنى التحتية (التي حدت كثيراً من استثمار الشركات الأجنبية)، وقلة التمويل الحكومي .

أما القطاع الخاص الهندي فله معاناته الخاصة، وهو ضعف التمكين المالي. فمعظم الديون الحكومية بالعملة المحلية، وهو ما يطمئن الحكومة من تقلبات العملة ويجعلها في وضع مريح نسبياً. لكن استدانة الحكومة بالعملة المحلية أثّر على القطاع الخاص، نظرا لأن معظم البنوك الهندية مملوكة للحكومة، فهي تفضل إقراض الشركات الحكومية على غيرها. لذلك، فمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الاقتراض جعل القطاع الخاص الهندي مجبراً على الاستدانة بالعملات الأجنبية، وهو ما وضعه في خطر مستمر من تقلبات العملات.

والمتأمل في الهند اليوم يجدها بعيدة عن الصين التي يبلغ ناتجها القومي ٥ أضعاف الهند، فلكي تصل الهند إلى الصين، يجب عليها التفوق على النمو الصيني لسنوات كثيرة، أو أن تتعرض الصين لنكسة اقتصادية مدمرة. ولذلك فالنقاش أن تصبح الهند هي الصين الجديدة أمر بعيد حدوثه، على الأقل للعقود الثلاثة المقبلة.

لكن مع ذلك، فالهند لديها من المقومات الحالية ما لا تملكه الصين فمعدل أعمار العاملين في الصين ٣٨ سنة، بينما ينخفض هذا الرقم في الهند إلى ٢٨ سنة. كما أن القوى العاملة في الهند تزيد بنحو ١٠ ملايين عامل سنوياً، بينما تنقص في الصين بسبب سياسة الطفل الواحد . ولدى الهند (وهي أكبر ديمقراطية في العالم من ناحية السكان) ما لا تملكه الصين، وهو دعم الغرب لها، فالغرب يرى فيها مثالاً على الديمقراطية الذي يجب أن ينجح في الشرق(٢) .

وكان اقتصاد الهند قد انكمش بنسبة ٧.٣% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، بسبب عمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا ، وما ترتب عليها من تباطؤ في النشاط الاقتصادي وفقدان ملايين الوظائف.
وجاءت توقعات الحكومة الهندية في مسح اقتصادي نشرته في مطلع شهر فبراير من عام ٢٠٢١ ، متفائلا حيث قدر أن يسجل اقتصاد البلاد نمواً بين ٨ % إلي ٨.٥% في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ، وقدمت وزيرة المالية " نيرمالا سيترامان " التقرير للبرلمان متضمنا نظرة متفائلة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وبنت عليها أساس الموازنة السنوية للبلاد.كما تضمن توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ٩.٢% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، التي تبدأ في الهند من شهر أبريل وحتى مارس من العام التالي .
وأوضح التقرير أنه مع النمو بـ ٩.٢% يكون النشاط الاقتصادي في البلاد قد تعافى لمستويات ما قبل الجائحة.
والجدير بالذكر أن الهند تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في إجمالي الإصابات المسجلة بالفيروس المستجد ، كما تشير البيانات الرسمية إلى أن عدد الإصابات قد تجاوز ٤١ مليوناً فيما يبلغ إجمالي عدد الوفيات حوالي ٥٠٠ ألف شخص (٣) .
هكذا كانت النظرة التفاؤلية للمسئولين في الدوائر الحكومية فى الهند ، وكذا لدوائر البحث والتحليل الاقتصادي ، قبل أن تنفجر الأزمة الأوكرانية والحرب الروسية – الأطلسية نهاية شهر فبراير عام ٢٠٢٢ وحتي اليوم .
وحتي نتعرف علي الوضع الاستراتيجي للهند ، وطبيعة القيود المفروضة علي صانع القرار الهندي تجاه الأزمة العالمية الراهنة علينا أن نتعرف علي ركائز وروافع النمو الاقتصادي الهندي طوال العقود الأربعة الأخيرة ؟ وما دور الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبي في تحقيق هذا النمو ؟

ثانيا : العلاقات الهندية – الأمريكية

يحتاج الأمر منا إلي ألقاء نبذة تاريخية سريعة لتطور العلاقات الهندية الأمريكية خلال الثلاثين عاما الماضية وتحديدا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ . فالحقيقة أن أبرز قادة حركة تحرّر الهند أرتبطوا في البداية بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية استمرت إلى ما بعد الاستقلال عن بريطانيا في العام ١٩٤٧.
وبسبب تحالف وتأييد الولايات المتحدة للباكستان في عام ١٩٥٤، ضمن حلف بغداد. ردت الهند بتطوير علاقات إستراتيجية وعسكرية مع الاتحاد السوفييتي لمجابهة العلاقات الباكستانية الأمريكية.
ومنذ عام ١٩٥٥ شاركت الهند في تأسيس حركة عدم الإنحياز إلي جانب مصر ويوغسلافيا وأندونيسيا لتجنب الانجرار إلى لعبة القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضمن حقبة الحرب الباردة. وقد أثّر دعم إدارة الرئيس نيكسون للباكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية في العام ١٩٧١ على العلاقات الهندية الأمريكية فزدادات تدهورا حتى عام ١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفييتي .

وبعد ذلك العام كيّفت السياسة الخارجية الهندية نفسها مع العالم أحادي القطب ، ونمّت صلات أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصا مع صعود التيار اليميني فى الخريطة السياسية الداخلية فى الهند ، وتولي قيادات حزب (باراتيا جاناتا) الحكم وتراجع دور حزب المؤتمر ذو النزعة الإشتراكية الذي قاد الهند منذ الاستقلال حتي مطلع التسعينات .

وقد سعت السياسة الخارجية الهندية إلى تعزيز علاقتها الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة خصوصا ، ودول الاتحاد الأوروبي عموما . كما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش الأبن ، ومن بعده الرئيس باراك أوباما ، استيعابًا لمصالح الهند القومية الأساسية وأقرت بمخاوفها الملحّة.

وقد عمد الطرفان إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي مثّلت معالم رئيسية ومعايير للسرعة والتقدم في طريق تحقيق علاقات أوثق بين أمريكا والهند، يُذكر منها: زيادة التبادل التجاري والاستثمار المتبادل بين البلدين، والتعاون في قضايا الأمن الدولي، ورفع مستوى التمثيل في المنتديات التجارية والاستثمارية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ)، وإدخال الهند في أنظمة مراقبة الصادرات متعددة الأطراف، ودعمها للدخول في مجموعة الموردين النوويين، والتصنيع المشترك عبر تفاهمات تبادل التقنيات.

وفي العام ٢٠١٦، وقّعت الولايات المتحدة والهند مذكرة اتفاق التبادل اللوجيستي، وأُعلن أن الهند شريك دفاعي رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية (٤) .

وعلى مدى العقدين الأخيرين ، نمت التجارة بين الولايات المتحدة والهند، وأصبحت الولايات المتحدة الآن الشريك التجاري الأول للهند ، وتوسع مجال التبادل في السلع والخدمات من ٢٠.٧ مليار دولار في العام ٢٠٠١ ، ليصل إلي ١٢٦.٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٧ (منها صادرات الهند إلى الولايات المتحدة بقيمة ٧٦,٧ مليار دولار، مقابل واردات الهند من الولايات المتحدة بقيمة بلغت ٤٩.٤ مليار دولار) ، وفي عام ٢٠١٩ قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين إلي ما يقارب ١٤٧ مليار دولار (منها صادرات الهند إلى الولايات المتحدة بقيمة ٧٦,٧ مليار دولار، مقابل واردات الهند من الولايات المتحدة بقيمة بلغت ٤٩.٤ مليار دولار) .

كما بلغ إجمالي الاستثمارات الأميركية التراكمية المباشرة في الهند حوالى ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وربما يزيد الرقم عن ذلك إذا دققنا في جميع مصادر الاستثمار الأميركي حيث أصبحت الشركات الأميركية أكبر المستثمرين في الهند ، ويساهم هذا الاستثمار في خلق فرص العمل، وزيادة المستهلكين، ونشر التكنولوجيا، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للهنود. كما قامت شركات التجارة الإلكترونية الأميركية في الهند بتسهيل نحو مليار دولار من الصادرات إلى الولايات المتحدة.

ومنذ العام ٢٠١٧، أصبحت الولايات المتحدة مصدرا مهما للطاقة في الهند، إذ ارتفعت صادرات النفط الخام الأميركي إلى الهند من صفر في العام ٢٠١٦ ، إلى ٩٣ مليون برميل في العام ٢٠١٩، ونمت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية بأكثر من خمسة أضعاف من العام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠١٩.

والنتيجة هي زيادة فرص العمل في القطاع الرسمي في الهند، وتوفير الفرص للتبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين، وتحفيز النمو في القطاعات الهندية، مثل قطاع التكنولوجيا.

منذ العام ٢٠١٧، والولايات المتحدة ترعى ثلاثة معارض تجارية تابعة لمبادرة 'الطريق إلى الازدهار' مع الحكومتين الهندية ، والأفغانية (USAID) .

وقد استثمرت الشركتان الأميركيتان وولمارت (Wal-Mart) وأمازون (Amazon) أكثر من ٢٣.٧ مليار دولار في التجارة الإلكترونية في الهند، لدعم أصحاب الشركات والأعمال الهندية. ومن خلال شركة أمازون، تجاوزت معاملات التجارة الإلكترونية الهندية مؤخرًا عتبة الملياري دولار، كما دخلت شركات الاتصالات الأميركية في شراكة مع شركات هندية لتوسيع الاتصالات اللاسلكية في المنطقة ، ومنها أكبر ثلاث شركات اتصالات في الهند (إيرتيلAirtel ، جيو Jio، وفودافون Vodafone) في شراكة مع الشركات الأميركية ألتيوستار(Altiostar) ، سيسكو(Cisco) ، مافينير (Mavenir)، لإنشاء وتوزيع شبكة الوصول إلى اللاسلكي الافتراضية المفتوحة (Open vRAN) عبر الهند، وستوفر هذه الشبكة بنية اتصالات وإنترنت من الجيل الخامس أسرع وأكثر فاعلية (٥) .

وهكذا استخلصت مؤسسات إستطلاع الرأي العام في الولايات المتحدة نظرة إيجابية تجاه الهند ، ووفقًا لاستطلاع مؤسسة غالوب السنوي للشؤون العالمية، يُنظر إلى الهند على أنها سادس أفضل بلد في العالم بالنسبة للأمريكيين، وفي العام ٢٠١٥ بلغت نسبة الأمريكيين الذين ينظرون بعين الرضا إلى الهند ٧١%. وأظهرت استطلاعات مؤسسة غالوب أن ٧٤% من الأمريكان كانت لديهم نظرة إيجابية عن الهند في العام ٢٠١٧، وبلغت النسبة ٧٢% في العام ٢٠١٩ (٦) .

ثالثا : العلاقات الهندية بدول الاتحاد الأوروبي

وكانت الهند قد طورت العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٣ ، وصدر البيان السياسي المشترك ذلك العام ، ووقعت إتفاقية للتعاون المشترك عام ١٩٩٤ اللذين يعدان بمثابة الاتفاقيات التأسيسية للشراكة الثنائية. وقد أصبحت الهند والاتحاد الأوروبي «شريكين استراتيجيين» بداية من عام ٢٠٠٤. وقُبِلت خطة عمل مشتركة في عام ٢٠٠٥ ، وجري تحديثها في عام ٢٠٠٨.

لقد نمت صادرات الهند إلى دول الاتحاد الأوروبي تدريجيًا من ٢٢.٦ مليار يورو في عام ٢٠٠٦ ، إلى ٤٥.٨ مليار يورو في عام ٢٠١٨، وبالمقابل زادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الهند من ٢٤.٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٦ ، إلى ٤٥.٧ مليار يورو في عام ٢٠١٨. ، وكذلك تضاعفت التجارة في الخدمات ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٥

و٢٠١٦ لتصل إلى ٢٨.٩ مليار يورو. وبهذا أصبح الاتحاد الأوروبي أهم شريكا تجاريً للهند، بلغت التجارة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والهند عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (باستثناء تجارة الخدمات) حوالي ١٠٤.٣ مليار دولار أمريكي ، وإذا أضفنا تجارة الخدمات فأن الرقم يرتفع ليصل إلي ١١٥.٠ مليار يورو (ما يعادل ١٢٥ مليار دولار أمريكي) . (أى أن التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوربى وكندا مع الهند يقدر بحوالي ١٥٥.٠ مليار دولار فى ذلك العام ، وإذا أضفنا الولايات المتحدة المقدر بحوالي ١٤٧ مليار دولار يكون مجموع التبادل التجاري بين هذه الدول والهند حوالي ٣٠٢.٠ مليار دولار وإذا أضفنا بريطانيا المقدر بحوالي ٢٥ مليار دولار فأن المبلغ يتراوح بين ٣٢٥ إلي ٣٥٠ مليار دولار) عشية أزمة جائحة كورونا .

وتُعد الهند من بين الدول القليلة في العالم التي لديها فائض في تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي، وقد بلغت الأسهم الاستثمارية من أوروبا إلى الهند ٥١.٢ مليار يورو في عام ٢٠١٦ ،و تشكل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعة الجزء الأكبر من التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند، ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كانت ألمانيا أكبر مستورد للبضائع من الهند وأكبر مصدر لها (٧) .

أما بريطانيا التي خرجت من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٠ ، فقد عقد مسؤولون بريطانيون وهنود جلسات محادثات لبحث مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين ، ويذكر أن بريطانيا هي أكبر مستثمر من مجموعة العشرين في الهند، بينما الهند ثالث أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بريطانيا. وتمتلك الهند أكثر من ٨٠٠ شركة هندية لها مقرات في بريطانيا، وكان حجم التبادل التجاري بين الهند وبريطانيا قد بلغ حوالي ٢١ مليار دولار عام٢٠١٥ (٨) .

أى أن التجارة الخارجية للهند (إستيرادا وتصديرا) مع الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا عشية الحرب بين روسيا وأوكرانيا وبيقة التحالف الغربي يتراوح بين ٣٢٥ مليار دولار إلى ٣٥٠ مليار دولار ، وهو قيد شديد الضيق علي القرار السياسي الهندي ، وربما هذا يفسر الموقف شبه المحايد والمراوغ الذي أتخذته الهند من الأزمة الأوكرانية ، سواء علي صعيد الإمتناع عن التصويت ضد روسيا في الأمم المتحدة ، ومجلس حقوق الإنسان ، أو في غيرها من المحافل الدولية . بل الأرجح أن الهند سوف تحاول أقتناص الفرص من خلال الحصول علي النفط الروسي بأرخص الأسعار، وكذا بقية عناصر التجارة الثنائية مع روسيا دون أن تحاول الإصطدام بالعقوبات أو الحظر الغربي ضد روسيا ، وهي أشبه بمن يسير علي حبال سيرك مشدود .

رابعا : العلاقات الهندية الروسية

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الإتحاد السوفيتي والهند في ١٣ أبريل ١٩٤٧، وظلت هذه العلاقات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد (عسكرية، اقتصادية ، ودبلوماسية) قوية بين البلدين أثناء فترة الحرب الباردة ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وعلى الرغم من توطد علاقات الهند مع الغرب ، ظلت العلاقات المتقاربة بين الهند وروسيا،

وجري توقيع معاهدة جديدة للصداقة والتعاون بين البلدين بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٣ ، بأعتبارها وثيقة رئيسية تقوم عليها العلاقات الروسية الهندية الجديدة .

وبرغم عمق العلاقات الهندية الروسية وطابعها ذو الأبعاد الإستراتيجية والأمنية واسعة النطاق ، يظل التعاون والتبادل التجاري بين البلدين بمثابة الحلقة الأضعف في هذه العلاقات الاستراتيجية ، فلم يزد مستوى التبادل السلعي بين البلدين في عام ٢٠٠٦ عن ٣.٢ مليارات دولار، زاد في عام ٢٠٠٧ إلي ٥.٣ مليارات دولار ٢٠٠٧ ، ثم إلي ٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ، وخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ ظل التبادل التجاري بين البلدين يتراوح بين ثمانية إلي عشرة مليارات دولار أمريكي سنويا – بإستثناء الصفقات العسكرية والتسليح – كما أن عدد المشاريع الصناعية الروسية في الهند بلغت ٧٠ مشروعاً صناعياً منها ٢٧ مشروعاً للطاقة ، و ٩ مشروعات للفولاذ ، و ١٢ مشروعاً للكيماويات؛ وهناك مشروع المفاعل النووي ترعاه موسكو في منطقة (كودانكولام) في ولاية تاميل نادو الجنوبية .

وبالمقابل نجد أن الهند في مقدمة الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة؛ حيث تراوح إجمالي التجارة البينية بينهما خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتي عام ٢٠١٧ بين ٤٠ إلي ٦٤ مليار دولار وبفائض يتراوح بين ١٨ و ٢٠ مليار دولار سنوياً لمصلحة الهند(٩)

وبرغم تعدد الزيارات الرسمية بين قادة البلدين طوال العشرين عاما الماضية فقد ظلت مجالات التعاون تتسع دون أن تزداد بالمقابل فرص التبادل التجاري بينهما ، لقد زار الرئيس الروسي بوتين الهند في أكتوبر ٢٠٠٠ ، ووقع خلال الزيارة بيان الشراكة الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية والهند، وأسست في عام ٢٠٠٠ اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتعاون العسكري التقني ، وتم التركيز خلال الزيارة على التعاون في مجال الطاقة، وتطوير العلاقات الوثيقة في مجال التقنيات المعلوماتية، كما قام رئيس الوزراء الهندي " أتال بيهاري واجپاي " في الفترة ما بين ١١–١٣ نوفمبر ٢٠٠٣ بزيارة روسيا، ووقعت أثناء الزيارة ١٠ وثائق جديدة ، بما فيها البيان المشترك حول «التحديات الشاملة وتهديد الامن والاستقرار العالمي» .

وفي ديسمبر ٢٠٠٥ ونوفمبر ٢٠٠٧ ، زار روسيا رئيس الوزراء الهندي " مانموهان سينغ " في زيارتين رسميتين، ووقع خلالهما عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري– التقني. كما جري في فبراير ٢٠٠٨ التوقيع بالأحرف الأولى لاتفاقية التعاون بين روسيا الاتحادية والهند في مجال الطاقة النووية ، وتقضي الاتفاقية بإنشاء ٤ مفاعلات نووية في المحطة الذرية الهندية التي تشارك روسيا في تشييدها. وذلك إضافة إلى المفاعلين اللذين تم انشاءهما سابقا.

وسيتم انجاز أول وحدة كهربائية وتشغيل قدرتها الكاملة في أبريل عام ٢٠٠٩. خلال زيارة الرئيس الروسي دميتري مدفيديف إلى الهند.والجدير بالذكر ان المحطة الكهروذرية الهندية يتم انشاؤها بناءً على التصميم الروسي وبواسطة

المعدات الروسية. كما يقدم ٥٠ متخصصا من روسيا عونا فنيا في تحقيق المشروع. غير ان أعمال الإنشاء والتركيب كلها تقوم بها شركات هندية.

كما قام رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) بزيارة ثالثة إلي روسيا بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٠٩. ووقع مع الرئيس الروسي – وقتئذ – ديميتري ميدفيديف البيان المشترك .

كما شهدت زيارة الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " إلى الهند عام ٢٠١٧ ، توقيع أكثر من عشرين اتفاقية ثنائية مع رئيس الوزراء الهندي " ناريندرا مودي " ؛ لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف المستويات ، وتشمل الاتفاقات عقداً لبيع منظومة الصواريخ الروسية الشهيرة (إس–٤٠٠) للهند، التي كانت تطمح لشراء شحنة كبيرة من هذه الصواريخ الاستراتيجية المضادة للطائرات؛ لتشكل قاعدة لنظام دفاع جوي/فضائي وطني مستقبلي.

كما وقع بحضورهما الاتفاقية بين الحكومتين حول برنامج التعاون العسكري التقني والاتفاقية الحكومية حول صيانة الاسلحة والآليات الحربية الروسية في فترة ما بعد بيعها إلى روسيا والبروتوكول الملحق باتفاقية تصميم وصنع طائرة النقل المتعددة الأغراض الموقعة في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٢١، زار الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" الهند، والتقى نظيره الهندي ناريندرا مودي، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات، مع التركيز على التعاون العسكري والتقني العسكري، والتعاون في الساحات الدولية.وذكر البيان الروسي الهندي الصادر عن قمّة (بوتين – مودي) في حينها أن "التعاون العسكري والتقني العسكري بين روسيا والهند يمثل الحجر الأساس للشراكة الاستراتيجية المميزة"، وجدد الطرفان عزمهما على تعزيز التعاون الدفاعي بين الدولتين، بما في ذلك مجال تصميم المعدات العسكرية وتصنيعها.

ومن جانب أخر أعلن " سيرجي سوبيانين " نائب رئيس الوزراء الروسي في الاجتماع الخامس عشر للجنة الحكومية المشتركة الروسية الهندية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي الذي عقد يوم ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٩ في موسكو، إلى أن الجانبين يحرصان علي تنفيذ الخطط الطموحة وايصال حجم التبادل السلعي بين البلدين عام ٢٠١٥ إلي ما قيمته ٢٠ مليار دولار.

والحقيقة أن مجالات التعاون بين روسيا الإتحادية والهند تشمل مروحة واسعة من المجالات لعل من أبرزها :

- التعاون العسكري .
- التعاون العلمي والفضائي .
- التعاون في المجال النووي .
- التعاون في مجال الطاقة (النفط والغاز) .

(١) فعلي صعيد التعاون العسكري والأمني الذي يشغل حيزاً كبيراً من العلاقات بين البلدين؛ حيث لا يقتصر الأمر على مجرد إبرام صفقات أسلحة ومعدات قتالية ؛ لكنه يمتد ليشمل التزام روسيا بصيانة الأسلحة السوفيتية الصنع، التي

تملكها الهند ، وتزويدها بقطع الغيار اللازمة للإصلاح؛ وتوفير الأسلحة والعتاد العسكري، الذي تطلبه الهند؛ لمواجهة التهديدات المحيطة بها. كما وقعت بين البلدين الاتفاقية التي يسري مفعولها حتى عام ٢٠١٠، والتي تقضي بتوريد معدات عسكرية عالية التقنيات، بما فيها الصواريخ الباليستية والغواصات الذرية ، وبلغ الحجم الاجمالي لهذه التوريدات حوالي ١٦ مليار دولار.

وتتجاوز قيمة الصفقات، التي أبرمتها الدولتان طوال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ حوالي ٣٩ مليار دولار؛ حيث تقوم روسيا سنوياً بتوريد أسلحة ومعدات عسكرية إلى الهند بما قيمته ٤.٥ مليار دولار؛ إضافة إلى أن روسيا قامت طوال فترة التعاون العسكري الفني بين البلدين بتوريد معدات عسكرية إلى الهند بقيمة تزيد على ٦٥ مليار دولار (١٠) .

ومن أهم الصفقات توقيع الجانبين ما عرف ب«صفقات القرن» في عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، التي أعطت فيها روسيا للهند ليس فقط حق إنتاج ١٤٠ مقاتلة متطورة من طراز سوخوي؛ بل أيضاً حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز المتقدم من المقاتلات للهند .

وتعد روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى الهند، على الرغم من تراجع حصتها من ٧٠% إلى ٤٩%، بسبب قرار الهند تنويع مصادرها وتعزيز التصنيع الدفاعي المحلي. كما قامت بتزويد الهند بمعدات عسكرية متطورة مثل نظام الدفاع الصاروخي(S-400) ، وكذلك بيع ٤ فرقاطات عسكرية روسية ودفعة كبيرة من أنظمة "إيغلا" الصاروخية ، وتشير معلومات نشرتها وكالة "نوفوستي" الروسية إلى أن القوات البحرية الهندية مزودة بمعدات عسكرية روسية الصنع بمقدار ٨٠%، والقوات الجوية الهندية مزودة بنحو ٧٠% من السلاح الروسي . ولا تزال الهند تعتمد على روسيا في الحصول على الأسلحة المتقدمة والمعدات وقطع الغيار اللازمة لها، التي تورد إلى الهند الدبابات «ت-٩٠» ، والطائرات الحربية سوخوي، وتعد شركة " Hindustan aeronautics limited" شريكة لروسيا من الجانب الهندي فيما يتعلق بصنع مقاتلات الجيل الخامس. كما تقوم هذه الشركة بصنع المقاتلة (سوخوي – ٣٠ إم كي إي) بموجب ترخيص منحته لها روسيا.

وبالإضافة إلى ذلك فان شركة (ميج) شاركت في المناقصة الهندية الخاصة بصنع مقاتلة متعددة الاغراض "MRCAفي مارس ٢٠٠٩ ، لمصلحة القوات الجوية الهندية كما تستمر هذه الشركة في العمل على تجربة الرادار الجوي "جوك – آ أي" الذي من المفترض أن يركب في الطائرة التجريبية من طراز " ميج- ٣٥" ، كما تم تصميم وصنع الصاروخ الهندي(براموس) بالمؤسسة الروسية الهندية المشتركة التي تعتبر مثالا للتعاون العسكري التقني في مجال تبادل التقنيات والتكنولوجيات المشتركة.

في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢، وقعت روسيا والهند على صفقتين دفاعيتين كبيرتين بقيمة ٤.٥ مليارات دولار، تتضمن الأولى تصدير روسيا إلى الهند، ٧١ مروحية من طراز (مي ١٧ في ٥) ، والثانية تقضي بتزويدها بالمعدات اللازمة لتجميع ٤٢ طائرة من طراز (سوخوي . ٣٠ إم كاي أي) (١١).

ونظراً لخطورة ما تمثله المنظومة الصاروخية المتطورة (أس ٤٠٠) على العمليات العسكرية الأمريكية وحلفائها، علاوة على تأثيرها المنافس لمبيعات الأسلحة الأمريكية عالمياً؛ هددت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض عقوبات على الدول التي تشتري منظومات الأسلحة الروسية الجديدة، ومنها المنظومة الصاروخية إس – ٤٠٠ والمقاتلات الروسية (إس يو ٣٥) ، وفرضت فعلا عقوبات على الصين لشرائها شحنة من هذه الصواريخ ومقاتلات (إس يو – ٣٥) ؛ وهددت بفرض عقوبات مماثلة على الهند في حال تعاقدها مع روسيا على تزويدها بهذه الأسلحة . غير أن الهند– على الرغم من مطرقة العقوبات الأمريكية – حسمت القرار ووقع الطرفان على الصفقة التي تقدر بحوالي ٥.٤٣ مليار دولار، وهي إشارة واضحة متعددة الدلالات عن عمق العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند؛ وقدرة الهند

على تحدي الضغوط الأمريكية ومقايضة هذه الضغوط في مرحلة تالية بمجموعة من الخطوات الهندية الداعمة للسياسة الأمريكية في الملف الإيراني؛ حيث توجه (برايان هوك) الممثل الخاص للرئيس الأمريكي لإيران للهند؛ لمناقشة السياسة الخارجية الأمريكية بشأن إيران، وضمان دعم الهند لقرارات الإدارة الأمريكية، الرامية بفرض عقوبات جديدة على عمليات التبادل المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية الخام وقطاع النفط الإيراني، مقابل التزام الولايات المتحدة والدول النفطية الحليفة لأمريكا بتلبية الاحتياجات النفطية للهند بدلاً من إيران .

وبالمقابل أعلنت الهند رفضها للضغوط الأمريكية عليها؛ حيث صرحت القيادات السياسية والعسكرية الهندية أكثر من مرة ، وفي أكثر من مناسبة بأنها لن تسمح لدولة ثالثة – الولايات المتحدة– بالتدخل في علاقاتها مع موسكو، وهي علامة واضحة إلى أنه عندما تتعلق المسألة بالأمن القومي الهندي فالهند مصممة على اتخاذ القرار بما يخدم مصلحتها القومية.

وعلي الجانب الأخر تعلق روسيا الاتحادية بدورها أهمية بالغة على علاقاتها مع نيودلهي والسوق الهندية الضخمة، خصوصا في مشترياتها من الأسلحة والعتاد العسكري.، فضلاً عن رغبة روسيا في تحسين ترسانة الهند النووية؛ من خلال بيعها غواصات نووية ومعدات إلكترونية متطورة ، وأنظمة صواريخ باليستية ومفاعلات نووية وغيرها، رغم معارضة واشنطن وباكستان والصين لذلك؛ لذا تتوافق مصالح البلدين في العديد من المجالات؛ فالهند الطموحة بحاجة إلى التكنولوجيا العسكرية الروسية؛ وروسيا بدورها تعاني مشكلات اقتصادية وعقوبات أوروبية وأمريكية عليها؛ وعلى الرغم من اتفاق الهند وروسيا مع الصين على معارضة النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات الأمور على الساحة الدولية، وتفضيل هذه الدول لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب،

وكذلك المخاوف المشتركة من الإرهاب الدولي والتطرف الديني؛ ونجاحها في إبرام العشرات من اتفاقات تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتكنولوجية، فإن روسيا تنظر إلى الهند؛ باعتبارها مكسباً استراتيجياً شديد الأهمية، في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

(٢) في مجال التعاون الاقتصادي

بلغت التجارة الثنائية بين نيودلهي وموسكو خلال نيسان/أبريل ٢٠٢٠ ، وآذار/مارس ٢٠٢١ ما قيمته ٨.١ مليار دولار أميركي.(منها الصادرات الهندية ٢.٦ مليار دولار، والواردات من روسيا ٥.٤٨ مليار دولار) ، وفي الفترة نفسها، وبحسب الأرقام الروسية، بلغت التجارة الثنائية ٩.٣١ مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الهندية ٣.٤٨ مليار دولار، فيما بلغت الواردات من روسيا ٥.٨٣ مليار دولار.

ويستهدف البلدان تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي كما يتضح من أهداف البلدين المتمثلة بزيادة الاستثمار الثنائي إلى ٥٠ مليار دولار، وزيادة التجارة الثنائية إلى ٣٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٥. وتعد المؤسسة الأساسية لتنفيذ هذه السياسة على المستوى الحكومي هي لجنة الهند الروسية الحكومية للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي.

وخلال زيارة الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" للهند في ديسمبر عام ٢٠٢١، تم عقد القمة السنوية العشرين الهندية الروسية، وتم التوقيع على ٥٠ اتفاقية، من بينها ١٥ وثيقة على المستوى الحكومي ، و٣٥ اتفاقية في الشؤون الاقتصادية والتجارية.

وتشمل البنود الرئيسية للتصدير من الهند الآلات الكهربائية، والمستحضرات الصيدلانية، والمواد الكيميائية العضوية، والحديد والصلب، والملابس، والشاي، والقهوة، وقطع غيار السيارات.أما البنود الرئيسية للاستيراد من روسيا، فتشمل المعدات الدفاعية، والموارد المعدنية، والأحجار الكريمة والمعادن، ومعدات الطاقة النووية، والأسمدة، والآلات الكهربائية، ومصنوعات الصلب، والمواد الكيميائية غير العضوية.

وتتمثل الاستثمارات الثنائية الرئيسية لروسيا في الهند بالنفط والغاز والبتروكيماويات، وقطاعات البنوك، والسكك الحديدية والصلب، في حين تتركز الاستثمارات الهندية في روسيا بشكل رئيسي على قطاعات النفط والغاز والألماس والأدوية.

(٣) التعاون في مجال الطاقة

من أهم مشاريع التعاون الثنائي في هذا المجال هي تشغيل حقل النفط والغاز(ساخالين – ١) والتنقيب عن الغاز في الجرف القاري بخليج البنغال الذي تشارك فيه شركة النفط والغاز الحكومية الهندية ""ONGC، بمشاركة شركة «غازبروم» الروسية. وجاءت الدعوة التي وجهتها روسيا في عام ٢٠٠١ إلى شركة " ONGC Videsh" الهندية للمشاركة في مشروع «ساخالين – ١» الروسي بالشرق الاقصى بمثابة أول تجربة ناجحة في تعاون الشركة الهندية مع

روسيا ، وقد حصلت الشركة الهندية آنذاك على حصة ٢٠% من المشروع. وبدأت الهند تحصل على النفط من حقل «ساخالين – ١» منذ اواخر عام ٢٠٠٦.

كما أقترحت الهند على شركة (غازبروم) المشاركة في مشروع إنشاء خط انابيب الغاز الاستراتيجي «تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند». ومشاركة روسيا في هذا المشروع بصفتها طرفا موردا للغاز الطبيعي، إلى جانب أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان، ويبلغ طول خط أنابيب الغاز هذا ما يقارب ١٧٠٠ كيلومتر.

وتفيد وسائل الاعلام بان مشاركة روسيا والهند في اعداد المشروع الخاص بتوريد الغاز الإيراني إلى الهند قد تكون أحد الاتجاهات الرئيسية للتعاون المقبل بين شركة غازپروم وشركة " GAIL" الهندية. وتبدي شركة " غازپروم " اهتمامها أيضاً بالمشاركة في إنشاء خط انابيب الغاز (ميانمار – بنجلادش – الهند) بصفة شركة استشارية.

(٤) التعاون الفضائي والعلوم والتكنولوجيا

وقع عام ٢٠٠٠ في نيودلهي البرنامج الشامل طويل الأمد لتطوير التعاون العلمي التقني بين روسيا والهند حتى عام ٢٠١٠. وفي ١٦-١٧ مارس عام ٢٠٠٦ خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي السابق " ميخائيل فرادكوف " للهند وقعت الاتفاقيات بين مؤسسة (روس كوسموس) الروسية ومؤسسة الأبحاث الفضائية الهندية حول التعاون في إطار برنامج جلوناس للملاحة الفضائية، كما وقعت اتفاقيات بين المصارف الروسية والهندية لتمويل المشروع ، ومن جانب أخر تطور التعاون العلمي والتقني بين البلدين بشكل مثمر. وخلال السنوات الـ١٦ المنصرمة بعد التوقيع على البرنامج المذكور تم تبادل الوفود بعدد ٣٠٠٠ وفد، وتحقيق ما يزيد عن ٣٠٠ مشروع علمي في شتى المجالات، وإنشاء ٧ مراكز للابحاث العلمية في مختلف فروع العلم ، ويجري العمل على ١٥٠ مشروعاً آخر للابحاث العلمية. ويتطور التعاون العلمي التقني في إطار هذا البرنامج طويل الامد في ١١ اتجاها علميا. ويعتز معدو البرنامج بتشييد مركز الابحاث الخاص بصنع المسحوق الحديدي ، واللدائن الجديدة في مدينة حيدر أباد الهندية. ومن انجازات البرنامج الاخرى هو البدء في إنتاج اللقاح الخاص بمعالجة شلل الأطفال في شركة بيبيسكول الهندية في مدينة بولاندشار الهندية (١٢) .

ويحظى هذا المعمل الذي يصنع سنويا ١٠٠ مليون جرعة من اللقاح بدعم روسيا. وثمة إنجاز آخر للبرنامج وهو افتتاح المركز الهندي – الروسي للابحاث الكومبيوترية المستقبلية في موسكو. كما تجدر الإشارة إلى المركز الهندي الروسي للتقنيات البيولوجية في مدينة الله اباد والمركز الهندي الروسي الخاص باستخراج الغاز الطبيعي. وسيسمح إنشاء ٤ مراكز جديدة للمعادن غير الحديدية والتقنيات البيولوجية والطبية ونقل التقنيات والمسرعات الليزرية بتوسيع التعاون بين البلدين إلى حد كبير .كما تم التجميع الناجح لكومبيوتر فائق السرعة كونه نتاجا مشتركا لمعهد التصميم المؤتمت Atomization لدى اكاديمية العلوم الروسية ومركز الابحاث الحكومي الهندي.

(٥) التعاون في مجال العقاقير الطبية

أقترحت روسيا على الهند بأن تنشأ في هذا البلد مؤسسة مشتركة خاصة بصنع المضادات الحيوية من جيل جديد. وبإمكان روسيا والهند أن تنشئا معملا يصنع هذه المواد بقدرة انتاجية تبلغ ٣٠ الف طن من العقاقير سنويا. كما بمقدور هذه المؤسسة أن تعمل على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة التجارة الحرة الهندية. ومن المفترض منحها تسهيلات ضريبية وجمركية لمدة ١٠ سنوات. كما من المتوقع ان تمول نسبة ٥٥% من حصة روسيا في المشروع على حساب تسديد الديون الهندية. اما نسبة ٤٥% المتبقية فمن المتوقع تمويلها عن طريق الاستثمارات الخاصة من الجانب الهندي. ومن المحتمل ان تبلغ القيمة الاجمالية للمشروع ١٠٥ ملايين دولار. كما ساهمت جائحة كورونا في تعزيز التعاون العلمي في هذا المجال .

وتفيد انباء واردة من وسائل الاعلام ان حصة العقاقير الهندية في سوق الصيدلة الروسية تبلغ حاليا ٤.١ %. وفي ذات الوقت فبالرغم من تقلص كمية الادوية ذات النوعية السيئة الواردة من الهند فان مشكلة جودة العقاقير المستوردة من هذا البلد لا تزال ملحة. وعلى سبيل المثال فان حصة العقاقير الهندية من مجموع العقاقير الطبية الفاسدة التي تم شطبها في روسيا عام ٢٠٠٨ تشكل ٤٠ %. اما حصة العقاقير الطبية الهندية من مجموع العقاقير الاجنبية الصنع التي تم شطبها فتجاوز الثلث. ولذلك فان أحد اتجاهات تعاون روسيا مع الجهات الحكومية الهندية هو تبادل المعلومات فيما يتعلق بجودة العقاقير الطبية الموردة إلى روسيا من الهند.

ممر النقل الشمالي الجنوبي

كما وقعت في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠ بمدينة سانت بطرسبرغ بين حكومات روسيا والهند وإيران اتفاقية انشاء ممر النقل الدولي الشمال – الجنوب الذي من شأنه ان يقلل زمن النقل ، ويقلص نفقات نقل السلع إلى روسيا الاتحادية والدول الأوروبية ، وستؤمن الاتفاقية حركة السلع عبر الممر البحري الذي يربط الهند بايران ثم بروسيا الاتحادية والدول الاخرى عن طريق بحر قزوين لكن هذا المشروع قد تعثر وتوقف بسبب العقوبات الأمريكية التي فرضتها علي إيران بعد عام ٢٠١٨ .

التعاون الثقافي

تعير موسكو ونيودلهي أهمية بالغة للعلاقات في مجال الثقافة. ويستمر تبادل العلماء والطلبة والتعاون في مجال الاحتفاظ بتحف ومتاحف. ويتطور بشكل ديناميكي التعاون الروسي الهندي في قضية الحفاظ على تراث أسرة ريريخ. وقد أقيم في نوفمبر بالهند مهرجان «أيام الثقافة الروسية». ثم أقيم مهرجان «أيام الثقافة الهندية» الذي استضافته روسيا في الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٥. كما أقيم في موسكو في الفترة ما بين ٢٩–٣١ مايو ٢٠٠٦

مهرجـان «أيـام نيـودلهي». وإقامـة مهرجـان «أيـام الثقافـة الروسـية» فـي الهنـد عـام ٢٠٠٨ ، ومهرجـان «أيـام الثقافـة الهندية» في روسيا عام ٢٠٠٩.

خامسا : العلاقات الهندية – الصينية

تقع الهند في جنوب آسيا، وأطول حدود تتقاسمها مع باكستان في الغرب ، والصين في الشمال والشمال الشرقي. كما تتقاسم الحدود مع نيبال وبوتان وبنغلاديش وميانمار، وتُفصل الصين عن الهند عن طريق جبال الهيمالايا، كما تشترك الصين والهند في حدود مع نيبال ، وبوتان كدولتين حاجزتين. كما تشترك الصين حدودها مع منغوليا وروسيا في الشمال وكوريا الشمالية في الشمال الشرقي ، وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وباكستان في الغرب، والجيران الاخرون هم نيبال والتبت وميانمار ولاوس وفيتنام.

والهند مجتمع متعدد الثقافات لديها أكثر من ٢٠٠٠ من الجماعات العرقية ،يعتنقون عدد كبير من الأديان والمذاهب والعقائد أهمها علي الإطلاق الديانة الهندوسية والإسلام ، والسيخ والمسيحيين والبوذيين وجانيس. وتعترف الحكومة الصينية رسميا ب ٥٦ جماعة عرقية. والأديان الرئيسية في الصين هي البوذية والطاوية والكونفوشيوسية. المسيحيون والمسلمون أيضا يشكلون الأقلية الدينية.

أما حضارة وادي إندوس التي تضم الهند وباكستان وغيرها فتعود إلى العصر البرونزي. بعد هذا الوقت نشأت مختلف الممالك الهندوسية ، والسلالات التي انتشرت في جميع أنحاء شبه القارة. وأعقب ذلك فترة المغول حيث غزا المسلمين المنطقة واستقروا في المنطقة، وبعد ذلك حكم البريطانيون الهند لأكثر من مائتي سنة ، ثم نالت الهند إستقلالها عن التاج البريطاني عام ١٩٤٧ ولكن تم تقسيمها في نهاية المطاف إلي ثلاثة دول هي الهند وباكستان وبنغلاديش.

ومن ناحية أخري فأن الحضارة الصينية تعود إلى العصر الحجري الحديث. بعد عصور ما قبل التاريخ كانت المنطقة تحكمها سلالات مختلفة، وفي القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر تم تطوير طريقة منهجية للحكم حيث يمكن السيطرة على الإمبراطورية الشاسعة بشكل فعال من خلال نظام بيروقراطي من قبل الإمبراطور. وانهى حكم السنين الذى امتد ٢٠٠٠ عام فى الصين فى اوائل القرن العشرين عندما تم تشكيل برلمان.

ويبلغ عدد سكان الهند عام ٢٠٢١ حوالي ١.٣ مليار نسمة ، ومساحتها ١٢١٩٢٦٩ ميل مربع ، مع كثافة ٣٤٤ لكل متر مربع. وبالمقابل فأن عدد سكان الصين قد بلغ حوالي من ١.٥ مليار نسمة ، ومساحتها ٣٤٠٧٧٠٥ ميل مربع ، مع كثافة ١٣٨ لكل متر مربع .

وقد أتسمت العلاقات بين البلدين ببعض النزاعات الحدودية، فأدى ذلك إلى أربعة نزاعات عسكرية، الأولي عام ١٩٦٢ التي عرفت بالحرب الصينية الهندية ، والثانية هي حادثة شولا في عام ١٩٦٧، والثالثة في المناوشات الصينية

الهندية في عام ١٩٨٧. كما اشتبك البلدان في هضبة دوكلام على طول الحدود الصينية البوتانية المتنازع عليها في أوائل عام ٢٠١٧.

واستمر قلق الهند حيال العلاقات الثنائية الاستراتيجية القوية للصين مع باكستان، وذلك في حين أعربت الصين عن قلقها بشأن الأنشطة العسكرية والاقتصادية الهندية في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه.

كما أن أجزاء من منطقة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان فتظهر في خرائط باكستان منطقة (آزاد كشمير وغلغت وبلتستان) ، على أن معظمها داخل الصين وتصف الحدود بأنها «حدود غير محددة»، بينما ترى الهند أن أكساي تشين محتلة بشكل غير قانوني من قبل جمهورية الصين الشعبية.، كما تتنازع الصين والهند أيضًا على معظم أروناجل برديش. وقد اتفق البلدان على احترام خط السيطرة الفعلية.[١٢]

وقد بدأت العلاقة الحديثة بين البلدين في عام ١٩٥٠ عندما اعترفت الهند بجمهورية الصين الشعبية كحكومة شرعية لبر الصين الرئيسي، وتُعد الصين والهند أكبر دولتين من ناحية عدد السكان ، وأسرع الاقتصادات الكبرى نموًا في العالم خلال الأربعين عاما الأخيرة .

وبرغم ذلك فقد نجح البلدان في إعادة بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وأصبحت الصين من أكبر الشركاء التجاريين للهند في عام ٢٠٠٨، وأعلنت الصين والهند في يونيو عام ٢٠١٢ بأن «العلاقات الصينية الهندية» قد تكون «أهم شراكة ثنائية في القرن». وحدد كل من (ون جيا باو) رئيس مجلس الدولة الصيني، و(مانموهان سينغ) ، رئيس وزراء الهند، في ذلك الشهر هدفًا لزيادة التجارة الثنائية بين البلدين إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥.

فالصين أكبر اقتصاد في آسيا، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ عام ٢٠٢١ حوالي ١٨.٠ تريليون دولار، بينما تحتل الهند المركز الثالث في آسيا بناتج محلي إجمالي يبلغ ٢.٧ تريليون دولار، وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ٢٠١٤ بلغت التجارة السلعية بين البلدين حوالي ٧٥.٠ مليار دولار ، كان منها الواردات الصينية من الهند ١٦.٤ مليار دولار ، وبالمقابل بلغت الصادرات الصينية إلى الهند ٥٨.٤ مليار دولار(١٣) وهكذا أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي . وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بلغت التجارة الثنائية بين البلدين حوالي ٨٩.٦ مليار دولار أمريكي ، وبلغ عجز الهند التجاري مع الصين ٦٣.٠٥ مليار دولار لصالح الصين مما أثار قلق الهند(١٤) .

وتُصدر الصين للهند المكونات الصناعية والمواد الخام، كما أنها تضخ استثمارات ضخمة في الشركات الهندية الناشئة وشركات التكنولوجيا، لذلك من الصعب جدًا مقاطعة المنتجات الصينية رغم كل الأصوات المطالبة بذلك (١٥) .

و كانت السلع العشرة الرئيسية التي تصدرها الهند إلى الصين هي القطن بقيمة ٣.٢ مليار دولار، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والعملات المعدنية بقيمة ٢.٥ مليار دولار ، والنحاس بقيمة ٢.٣ مليار دولار، والخامات والخبث

والرماد بقيمة ١.٣ مليار دولار، والمواد الكيميائية العضوية ١.١ مليار دولار، والملح، والكبريت والحجر والاسمنت ٩٥٨.٧ مليون دولار، والآلات، والمحركات، والمضخات ٦٣٩.٧ مليون دولار، والبلاستيك ٤٩٩.٧ مليون دولار، والمعدات الإلكترونية ٤٤٠ مليون دولار، والجلود الخام باستثناء الفراء ٤٣٢.٧ مليون دولار.

أما السلع العشرة الرئيسية التي تصدرها الصين إلى الهند فكانت المعدات الإلكترونيةبقيمة ١٦ مليار دولار، و الآلات والمحركات والمضخات بقيمة ٩.٨ مليار دولار، والمواد الكيميائية العضوية بقيمة ٦.٣ مليار دولار، والأسمدة ٢.٧ مليار دولار، والحديد والصلب ٢.٣ مليار دولار، والبلاستيك ١.٧ مليار دولار،ومنتجات الحديد أو الصلب ١.٤ مليار دولار، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والعملات ١.٣ مليار دولار، والسفن والقوارب ١.٣ مليار دولار، وأخيرا المعدات الطبية والتقنية بقيمة ١.٢ مليار دولار. وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بلغت التجارة الثنائية بين البلدين حوالي ٨٩.٦ مليار دولار أمريكي ، وبلغ عجز الهند التجاري مع الصين ٦٣.٠٥ مليار دولار لصالح الصين مما أثار قلق الهند(١٦)

وبقدر توخى الهند وحذرها في علاقتها بالصين وتصاعد حضورها في جنوب آسيا، فأن الحقيقة الراسخة تتمثل في أهمية الصين للاقتصاد الهندي، حيث هي أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة .

وقد أتفق البلدان في الآونة الأخيرة على تعزيز الاهتمام بالبحث عن سبل لتسوية مسألة الحدود. والتقى ممثلون عن البلدين معنيون بقضايا الحدود، لبحث إمكانية تركيز بعض الجهد والاهتمام في محادثات الحدود ، وكان هذا هو الاجتماع الثاني والعشرون بشأن مناقشة قضية الحدود بين البلدين ، وترأس الوفد الهندي " أجيت دوفال " مستشار الأمن القومي الهندي ، وترأس الجانب الصيني، «وانغ يي»، وزير خارجية الصين.

وبرغم تعزز العلاقات الاقتصادية بين الهند والصين ، فأن نزاعاً قد اندلع بين البلدين عام ٢٠١٧ حول «دوكلام»، وهي منطقة متنازع عليها بين جارتي الهند، بوتان والصين. وأيدت الهند ادعاءات بوتان، وسبب هذا التأييد هو أن المنطقة قريبة استراتيجياً من ممر (سيليغوري) في الهند، وهو قطاع ضيق من الأرض يربط ولايات الهند الشمالية الشرقية بباقي البلاد. وحُسم المأزق الحدودي من خلال الدبلوماسية وتبع ذلك اجتماع قمة غير رسمي بين رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) والرئيس الصيني (شي جين بينج) في مدينة ووهان الصينية. والواقع أن أحد أهم معالم العلاقة بين الهند والصين يتمثل في قدرة البلدين على فصل العلاقات الاقتصادية عن قضية الحدود، مما أدى إلى توطيد الروابط الاقتصادية بينهما بغض النظر عن أية توترات في بعض الملفات.

وبعد المحادثات، أكد الجانبان من جديد على «احترام الحساسيات المتبادلة من أجل توطيد العلاقات». وتحدثا أيضاً عن قرار بشأن «تكثيف جهودهم في سبيل التوصل إلى حل عادل ومعقول ومقبول من الطرفين لمسألة الحدود الهندية الصينية» (١٧) .

وهنا تأتي الرؤية الأمريكية ودوائرها العسكرية تصور أنه يمكن جذب الهند لاقتراب استراتيچي من الولايات المتحدة فى منافستها الكبرى مع الصين على النفوذ الأكبر فى آسيا، وهذا التصور قائم على رأى يرى أن الهند قد خرجت من إطار عدم الانحياز لأى قطب دولى، وأنها، بالذات تحت حكم رئيس الوزراء (مودى) الذي هو النقيض لكل ما مثله حزب المؤتمر الذى حكم الهند لعقود ما بعد الاستقلال ، قد دخلت بالفعل – فكرياً و من خلال مصالح الطبقة الحاكمة فيها – فى المعسكر الغربى.

هذا التصور الأمريكي أيضاً يرى أن مصالح الصين التجارية قد بدأت تُعبِر عن نفسها من خلال تواجد عسكرى – بحرى فى معظمه – يُقلق الهند، وهذا التواجد العسكرى الصينى ليس وليد ظروف، إنما تطبيق للرؤية العسكرية الصينية المعروفة باسم «إستراتيچية المحيطين» (الپاسيفيكى والهندي). مع هذين النقطتين، هناك تصور أمريكى أن التقارب العسكرى والتجارى بين الصين وباكستان لابد وأنه داع قوى فى التفكير الهندى للاقتراب من الولايات المتحدة.

الرأى الأمريكى أيضاً يلفت نظر الهند الى ان الاستراتيچية الصينية تُزيد من رقعة تواجدها فى أهم طرق التجارة الأسيوية وعند النقاط الحاكمة فى حركتها (مثلاً هناك تواجد صينى متزايد فى سيريلانكا، وهى ذو موقع متميز وعلى الحدود الهندية) ، كما أن الصين تُكَبِر من قدرة قاعدتها العسكرية فى چيبوتى ، وهى مدخل المحيط الهندى وصلته الرئيسية بالبحر الأحمر ومنه إلى أوروبا.

مع كل ذلك، فأن الرأى الأمريكى يرى أن هناك دواعى تنافر بين طموحات الصين من ناحية ، وإعتزاز الهند بموقعها كدولة ذات تأثير قوى فى آسيا من ناحية أخري .

كما أن الكثير من التقديرات الأمريكية ترى أن الإقتصاد الهندى له فرص نمو، بالذات فى صناعات تكنولوچية مهمة للمستقبل، بشكل يُمكن أن ينافس الصين، على الأقل فى صادرات الصين فى آسيا. والحاصل هنا، أن العلاقات بين كبريات الشركات الهندية ووادي السيلكون (silicon valley) الذي يعد أهم مراكز البحث فى وصنع التكنولوچيات الحديثة فى الولايات المتحدة – عميقة و متداخلة فى أحيان كثيرة، على عكس الحال مع الشركات الصينية. وذلك يعنى أن أفاق التعاون الاقتصادى الأمريكي–الهندي، ليست فقط مأمولة ولكنها فى القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثيراً فى صُنع المستقبل. وذلك، فى التصور الأمريكي، يُقوى الجانبين الأمريكى والهندى، فى مقابل الصين. اَى أن المصالح الاقتصادية تصب فى ميزان العلاقات الدولية.

وقبل وبعد كل ذلك، فإن الهند بلد يقترب تعداده من المليار ونصف، أى انه تقريبا، قد تعادل مع التعداد الصيني، وهذا يجعل من الهند القوة الإنسانية الوحيدة فى آسيا القادرة على موازنة الصين ككيان اجتماعى (وتلك نقطة مهمة فى الحسابات الاستراتيچية)، بالذات فى منطقة ذات صراعات ثقافية ذات بُعد تاريخى مثل آسيا. وبالمقابل فأن هناك عاملين رئيسيين يظهران فى خطاب المؤسسات الحاكمة فى الهند (وخصوصا من هيئات أمنها القومي) :العامل الأول، أن الهند لن تقبل، تحت أية ظروف، الانطواء تحت هيمنة صينية على آسيا، حتى وإن تراجعت الصين عن تقاربها من پاكستان.العامل الثاني، هو أن الهند، باعتزازها بمكانتها التقليدية فى آسيا، و كنتيجة لنجاحات رائعة لعدد من شركاتها ومؤسساتها العلمية فى مجالات شديدة الأهمية، سوف تحافظ على ما تُسميه عقيدة الاستقلال الإستراتيجي strategic independence doctrine، بمعنى استقلال قرارها فى كل الأمور الحيوية والاستراتيجية استقلالا حقيقا و ليس شكليا.

هذان العاملان لا يساعدان في التقارب الذى تريدة الولايات المتحدة علي حساب علاقة الهند بكل من روسيا والصين وعلى ذلك، فالتصور الأمريكى يُدرك ان عليه الكثير من الإقناع لجذب الهند إليه. لكن أهمية البلد فى آسيا (أرض الصراع الرئيسية مع الصين) تُحفز المفكرين الأمريكيين (و خاصة فى المؤسسة العسكرية) للاستمرار فى المحاولة(١٨)

وهنا يطرح السؤال : ما موقف للهند مما يجري في أوكرانيا؟ وكيف ستتصرف مستقبلا ؟

تدرس الهند خطواتها وتصريحاتها بشأن الأزمة في أوكرانيا منذ بدايتها، وتحاول موازنة علاقاتها مع موسكو والغرب. وقد جاءت أبرز مواقف الهند من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، عندما أعرب مندوب الهند عن أسفه لعدم الاستجابة لدعوات المجتمع الدولي وإلى منح الدبلوماسية والحوار فرصة، من دون توجيه الاتهامات إلى روسيا .لذا أمتنعت الهند عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجلس حقوق الإنسان لإدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا . وغالبا فأن الهند سوف تسعي لإقتناص الفرص من أجل الحصول علي النفط والغاز الروسي بأقل الأسعار من ناحية دون أن تفجر التناقضات والصراعات مع دول التحالف الأطلسي .. وهذا مرهون بدوره علي صمود أو تفكك هذا التحالف الأطلسي في الشهور القليلة القادمة .

هوامش ومصادر

(١) https://www.aleqt.com/2021/08/31/article_2162266.html

(٢) https://www.albayan.ae/economy/global/2022-01-31-1.4359220

(٣) https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B5%D
9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%85%D8%A7-
%D9%8A%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

(٤) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8
%AA_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3
%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9 W

(٥) https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9/

(٦) https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%
86%D8%AF-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9

(٧) https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%
A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D
8%A9+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF+%D9%88%D8%A
F%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D
9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89&oq=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%
84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D
8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86
%D8%AF+%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8
%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89&aqs=chro
me..69i57j0i546l3.26694j0j9&client=ms-android-huawei&sourceid=chrome-mobile&ie=UTF-8

(٨) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A9

(٩) https://ar.weblogographic.com/difference-between-india-and-china-241300-241300

(١٠)"روسيا والهند توقعان على صفقات دفاعية بقيمة ٤.٥ مليارات دولار"، جريدة الحياة اللبنانية، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

(١١) نبذة عن العلاقات الروسية الهندية، روسيا اليوم نسخة محفوظة ٥ أغسطس ٢٠١٢ على موقع واي باك مشين .

(١٢)-https://www.alarabiya.net/politics/2019/12/29/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

(١٣) https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1390840

(١٤) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

(١٥) https://www.nidaalwatan.com/article/63986%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%AB%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB

المقارنة الاقتصادية بين الهند والصين والولايات المتحدة وفقا لبيانات عام ٢٠١٥

مجال المقارنة	الولايات المتحدة	الصين	الهند
المساحة (بالمليون كيلو متر مربع)	**٩.٨٣**	**٩.٦٠**	**٣.٢٩**
عدد السكان (بالمليون نسمة)	**٣١١.٦**	**١٣٣٠**	**١٣٥٠**
الكثافة السكانية (فرد / لكل كيلو متر مربع)	**٣١.٧**	**١٣٨.٥٤**	**٤١٠.٣٣**
الناتج المحلى الإجمالى (بالتريليون دولار)	**١٩.٣٩**	**١٢.٢٤**	**٢.٦**
الناتج المحلى الإجمالى (تعادل القوة الشرائية بالمليار دولار)	**١٨.٠٠٤ تريليون**	**١٩.٨٢**	**٨.٠ تريليون**
متوسط نصيب الفرد الأسمى من الناتج المحلى	**٥٦.١٢ ألف دولار**	**٨.٠٣ ألف دولار**	**١.٦ألف دولار**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى	**٥٤.٦٣ ألف دولار**	**١٣.٢١ ألف دولار**	**٥.٧ ألف دولار**
مؤشر التنمية	**٠.٩٢٠**	**٠.٧٢٨**	**٠.٦٠٩**
العملة الوطنية	**الدولار**	**رنمينبى أو اليوان**	**الروبية الهندية**
رمز المكالمات الدولية		**+٨٦**	**+٩١**

المصدر :

الفصل الحادي عشر

أخطاء فوق تكتيكية في الحرب الروسية

بادىء ذي بدأ ، نستطيع القول أن قرار القيادة الروسية والرئيس " فلاديمير بوتين " في الرابع والعشرين من فبراير الماضي بالتدخل العسكري في أوكرانيا ، التي باتت تشكل خطرا جسيما ليس علي سكان مقاطعتي دونتسيك ولوغنسيك فحسب ، بل تعدت مخاطرها تحت قيادة المجموعات النازية طوال السنوات الثماني الماضية (٢٠١٤-٢٠٢٢) لتصبح خطرا إستراتيجيا ، وربما وجوديا علي دولة اتحاد الجمهويات الروسية ذاتها .

لقد أنطلقت الخطة الروسية من مجموعة من المعطيات ، وحددت لنفسها مجموعة من الأهداف بعضها معلن للكافة ، وبعضها الأخر غير معلن ، كشفته خريطة سير العمليات العسكرية دون أن تبوح بها ألسنة رجال السياسة والحكم في روسيا .

أولا : الدوافع الرئيسية لإتخاذ قرار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا فهي علي النحو التالي :

١- أن عدم إحترام القيادة الأوكرانية طوال ثماني سنوات لإتفاق " مينسك " الذي وقعته روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا عام ٢٠١٤ ، وبعد حرب عاصفة أستخدمت فيها القوات الأوكرانية كل أنواع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، وأساليب القصف المدفعي ضد السكان المدنيين في هاتين المقاطعتين اللتين أعلنتا إنفصالهما عن دولة أوكرانيا بعد تنفيذ الإنقلاب الدموي الذى جري ضد الحكومة المنتخبة في العاصمة " كييف " عام ٢٠١٤ ، بدعم مباشر من دول التحالف الأطلسي والسفيرة الأمريكية " نولاند " بصورة مباشرة وعلنية ، والتي أرتكبت فيها فظائع وجرائم هائلة .

٢- أدي إستمرار القصف والعدوان الأوكراني علي هاتين المقاطعتين من ناحية ، والقرارات التي أتخذتها هذه الحكومة الإنقلابية الجديدة بحظر استخدام اللغة الروسية ، والتمييز ضد المواطنيين الروس في أوكرانيا ، والذين يشكلون حوالي ٢٠% من سكان أوكرانيا ، وسياسات التمييز العرقي ، إلي نشأة وضع غير قابل للإستمرار ، خاصة مع صمت وتواطوء الدول الغربية والأمم المتحدة عن هذه الجرائم في حق السكان الروس والأقليات الأخري .

٣- كما أدي تكرار دعوة السلطات الأوكرانية الجديدة ، لأساطيل والقطع البحرية الأمريكية والبريطانية إلي موانىء أوكرانيا في البحر الأسود " ميناء أوديسا " ، وبحر أزوف " ميناء مريوبول " ، والتحرش بالقطع البحرية الروسية ، إلي أنذار بالخطر علي الأمن القومي الروسي بصورة مباشرة ودون موارية .

٤- وبالقطع في ظل معلومات مؤكدة جمعتها أجهزة الاستخبارات الروسية الخارجية ، حول الأنشطة المشبوه للولايات المتحدة ومعاملها للحرب البيولوجية والجرثومية ، في الأراضي الأوكرانية ، وفي جورجيا ، وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق (تركمنستان – طاجيكيستان – أوزبكستان – كازاخستان .. الخ) ، والتي قدرتها بأكثر من خمسين مركزا بحثيا سريا يحيط بالدولة الروسية ، ويتخذ من الخصائص الجينية الروسية موضوعا للبحث والتجريب ، مصدرا أخر للخطر الداهم .

٥- بالإضافة إلي كل ذلك ، فأن إنتشار المستشارين العسكريين الأمريكيين والبريطانيين في وحدات الجيش الأوكراني ، وإلحاح القيادة الأوكرانية المتطرفة طوال سنوات ما بعد الإنقلاب الدموي عام ٢٠١٤ علي التحالف الإطلسي

بالإنضمام إلي حلف الناتو العسكري ، وفي ظل عقيدة جديدة معلنة للولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٧ بأعتبار روسيا والصين عدويين ومنافستين رئيسيين للولايات المتحدة ، وبالتالي إلي دول الاتحاد الأوروبي والتحالف الغربي الاستعماري عموما . فأن الأمر تجاوز حدود الخطر المحتمل إلي كونه تهديدا داهما دون لحظة شك واحدة .

٦- يضاف إلي ذلك رفض دول التحالف الغربي فرادي أو كمؤسسات ، الرد علي مطالب روسيا الإتحادية منذ منتصف عام ٢٠٢١ ، بضرورة صياغة رؤية أمن جماعي جديدة تضم روسيا وبقية الدول الأوروبية ودول الناتو ، والاستهتار والتعالي المهين الذي واجهت به الدول الغربية هذا الطلب المشروع ، كل هذا كان ناقوس خطر ، يعني رسالة واحدة للقيادة الروسية " الأن .. أو إلي الأبد " .

والحقيقة أن روسيا لم تترك فرصة دون أن تحاول ربط نفسها بهذا التحالف الغربي منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي ، سواء في عهد الرئيس المخمور " بوريس يلتسن " وعصابات المافيا التي أحاطت به منذ عام ١٩٩١ ، أو حتي في عهد الرئيس " فلاديمير بوتين " ، بدءا من إستخدام لغة سياسية ودبلوماسية ، تشير إلي هذا المسعي (مثل مخاطبة الغرب بتعبير شركاءنا) ، أو في التغاضي عن كثير من إنتهاكات هذه الدول الغربية للقانون الدولي وحقوق الإنسان في بعض المناطق وبعض دول العالم (ليبيا – العراق – اليمن – فنزويلا – نيكاراجوا – كوبا – بوليفيا .. الخ) .

صحيح أن التدخل العسكري الروسي في سوريا لمساندة الحكم والمجتمع السوري في نوفمبر عام ٢٠١٥ ضد الهجمة الإرهابية الضخمة التي تعرضت لها سوريا وهددت كيانها ووجودها ، كان أول إشارة جادة لخروج روسيا من هذا السوار الاستراتيجي الغربي ضدها ، بيد أن الحرب علي أوكرانيا كان يحكمه معادلات قوي أخري ، وتداعيات عالمية أكبر ، مربوطة بمحاولة إنقاذ روسيا ذاتها من ناحية ، وبداية صياغة ملامح عالم جديد قائم علي تعدد الأقطاب وإسترداد روسيا لمكانتها وكرامتها وهيبتها .

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة للتدخل الروسي في أوكرانيا

أعلنت القيادة الروسية منذ اللحظة الأولي للعمل العسكري في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢ عدة أهداف لهذه الحرب ، ولكنها للحق لم تعلن كل أهداف الحرب ، وهنا نستطيع تحديد الأهداف الروسية من هذا التدخل العسكري علي النحو التالي :

١- حماية وضمان سلامة شعب مقاطعتي " دونتيسك " و" لوغانستك " اللذين أعلنا إنفصالهما عن الدولة الأوكرانية بعد الإنقلاب الدموي في كييف عام ٢٠١٤ ، وإلزام حكومة أوكرانيا بإحترام هذا الاستقلال ، والتسليم بضم روسيا لشبه جزيرة القرم الذي تم عام ٢٠١٤ ، وتشكل هذه المناطق الثلاثة (دونيتسك ولوغانسيك وشبة جزيرة القرم) حوالي خمس مساحة جمهورية أوكرانية البالغة ٦٠٣ ألف كيلو متر مربع ،هذا علاوة علي ما تمثله من ثقل اقتصادي هائل

٢-ضرب وتفكيك الألة العسكرية لأوكرانيا التي تأتمر بأوامر القيادة النازية في هذا البلد .

٣-ضمان حياد أوكرانيا وعدم إنضمامها لحلف الناتو ، أو تشكيل أي تهديد في الحاضر أو المستقبل لروسيا .

٤–والهدف غير المعلن لروسيا والذي كشفه خط سير العمليات الحربية طوال الخمسين يوما من الحرب ، هو إجراء تغيير جيو – سياسي علي خريطة أوكرانيا ، وقطع أى صلة لها ببحري أزوف والبحر الأسود ، أي تصبح أوكرانيا دولة حبيسة ، حتي تنتهي وإلي الأبد التحرشات الأطلسية بدولة روسيا من خلال هذين البحرين من ناحية ، وضمان تواصل بحري بين دونتيسك ولوغانسيك من خلال تحرير ميناء " ماريوبول" الحيوي ، والإستيلاء في خطوة تالية علي ميناء ومنطقة أوديسا علي البحر الأسود ، وبدون تحرير منطقة وميناء أوديسا ، تصبح الأهداف الاستراتيجية الروسية للحرب في خطر حقيقي ، ولا نقول هزيمة .

٥– ضمان وتحرير شبه جزيرة القرم من الحصار المائي واللوجيستي المضروب حولها منذ عام ٢٠١٤ ، بمعرفة القوات والسلطات الأوكرانية عبر تحرير مقاطعة " خيرسون " (أنظر الخريطة المرفقة) .

وخلال هذه العملية العسكرية الواسعة النطاق تكشفت خفايا المخاطر التي كانت تعتملها التحالفات السرية والعلنية بين هذه القيادات الأوكرانية وأهداف البنتاجون وحلف الناتو ، ولعل أخطرها ما تكشف عن مراكز وبرامج الأبحاث البيولوجية في هذا البلد .

علي أية حال .. من يراجع خط سير العمليات الحربية الروسية ، سوف يكتشف طبيعة هذه الأهداف غير المعلنة ، والأهم سوف يتوقف عند بعض الأخطاء التي أرتكبتها القيادات العسكرية الروسية وغرفة العمليات فيها ، والتي أسميها " أخطاء فوق تكتيكية " ، وأدت إلي نتائج وتداعيات لم تكن في حسبان مخطط العمليات الروسي .

فما هي هذه الأخطاء ؟ وكيف سارت العمليات الحربية منذ ٢٤ فبراير حتي يومنا ؟

ثالثا : أخطاء فوق تكتيكية في العمليات الحربية الروسية

يرتبط عملية تقييم الأخطاء أو النجاحات في العمل العسكري بمجموعة من الأرتباطات الفاعلة بين الأهداف المرغوبة للعمل العسكري من ناحية ، وبين النتائج المتحققة فعلا علي الأرض .

وأرتباطا بهدف تحطيم الآلة العسكرية الأوكرانية ، وضمان فاعلية خطة أستكمال فصل مقاطعتي دونتيسك ولوغانسيك ، قامت القوات العسكرية الروسية منذ اللحظة الأولي بفتح محاور متعددة وواسعة من الشمال والشرق (خاركوف – سومي – تشيرنهيف –) ، ومن الجنوب (ميكولايف– كيروفوجراد – خيرسون– زاباروجيا) ، وصولا إلي بعض مقاطعات الغرب الأوكراني (ريفني – لفوف – ترنوبل – لوتسك) ، سواء بموجات الغارات الجوية ، والضربات الصاروخية المركزة ، أو بواسطة فرق المشاة ، التي زادت عن سبع فرق مشاة ، وأستهدفت من وراء هذا الانتشار الواسع تحقيق عدة أهداف :

الأول : هو تشيت الجهد الدفاعي الأوكراني في أكثر من إتجاه ومحور ، أو ما يسمي في العلم العسكري " معركة التثبيت للخصم " ، وبالتالي تسهيل مهمة قوات دونتسيك ولوغانسيك المدعومة ببعض الكتائب الروسية ، من تحرير

هاتين المقاطعتين تماما والوصول بهما إلي حدودهما الغربية الإدارية التي سبق وسيطرت القوات الأوكرانية منذ عام ٢٠١٤ علي بعض مساحاتها .

الثاني : التمكن من خلال هذا الانتشار الواسع من تحديد مواقع إنتشار وتواجد القوات الأوكرانية ، تمهيدا لضربها وتحطيمها بكافة الوسائل المتاحة ، سواء الجوية أو الصاروخية ، أو من خلال قوات المشاة المدعومة بالدبابات الحديثة ، وهذا ما حدث فعلا .

الثالث : حصار المدن الأوكرانية الكبري دون إقتحامها ، تجنبا للخسائر بين القوات الروسية من ناحية ، والتخفيف من الأثر النفسي والسياسي السلبي لدي قطاعات واسعة من السكان الأوكران ، أو من القوميات الأخري (مثل البيلاروس) في حال إقتحام المدن ، وما يستتبعها عادة من عمليات تدمير واسع النطاق لهذه المدن .

وقد ترتب علي بناء خطة العمليات علي هذا النحو ، الوقوع في عدة أخطاء فوق تكتيكية ، ترتب عليها نتائج غير مرغوبة أو مطلوبة من المخطط الروسي ، ومن أبرزها :

١–أن هذه الخطة بقدر نجاحها في تشتيت قوات الخصم وعدم قدرته علي القيام بهجمات مضادة فعالة ضد القوات الروسية المهاجمة ، فأنها قد أدت إلي البطء في الحركة ، وكثرة الخسائر بين القوات الروسية ، مما سمح للقيادات الأوكرانية ، أن تبتز كل دول التحالف الأطلسي وغير الأطلسي ، للمطالبة بالدعم وتقديم الأسلحة والمساعدات من كافة الأنواع ، والإدعاء بقدرة القوات الأوكرانية علي مقاومة الجيش الروسي الجرار ، وكسر هيبته لدي خصومه في الغرب .

٢– ثم عادت الخطة الروسية للعمليات إلي أسلوب الإنسحاب التكتيكي للقوات من حصار بعض المدن والعاصمة كييف بدءا من الأسبوع الثالث من شهر مارس ، لإعادة تجميع وتنظيم القوات علي الحدود الروسية الأوكرانية ، نظرا للخسائر الكبيرة التي تكبدتها هذه القوات بسبب التسليح الغربي المكثف للقوات الأوكرانية ومجموعات المرتزقة بأسلحة متطورة فتاكة مضادة للدروع والدبابات (صواريخ جافلين) ، والقوذاف المتطورة المضادة للطائرات (من نوع ستيانجر الأمريكية) ، وبدأت الخطة الروسية في إنتهاج إستراتيجية القضم المتتابع للأرض أو ما يسمي (إستراتيجية الخروشوفه) لصاحبها الجنرال البريطاني الشهير " ليدل هارت " ، منطلقة هذه المرة من شرق أوكرانيا ، كل ذلك سمح لقوات أوكرانيا والمجموعات المتطرفة والمرتزقة المدعومة من الناتو ، في أقتناص زمام المبادرة التكتيكية ، والقيام بهجمات مضادة تكتيكية هنا وهناك ، عطلت إلي حد كبير سرعة تقدم القوات الروسية .

٣–وعلاوة علي ذلك فأن هذا الأداء الروسي البطيء ، لم يؤدي إلي سرعة وفاعلية قوات جمهوريتي دونتسيك ولوغانسيك الشعبية ، المدعومة روسيا في تحقيق أهدافها ، والتمكن من السيطرة الكاملة علي أراضي هاتين الجمهوريتين ، وخصوصا مدينة " ماريوبل " وميناءها الإستراتيجي ، مما سمح لآلة الدعاية الغربية الجبارة ، في إظهار

هذا البطء بأعتباره بطولة أوكرانية وبالتالي إستدرار عطف قطاعات واسعة من الرأى العام العالمي ، الذي أحيانا ما يتعاطف مع الضعيف ، وصاحب القدرة علي المقاومة والبسالة .

٤-كما تسبب هذا البطء في الأداء الروسي ، إلي أستدعاء كل شياطين الإعلام الغربي ووسائله المحترفة في تزوير الحقائق ، وقلب ملامح الصورة . فمثلا صور التراجع أو الإنسحاب التكتيكي الروسي من محيط العاصمة " كييف " وبعض المدن الأخري ، بأعتباره أنتصارا للقوات الأوكرانية ، وكأنها هي التي نجحت في إسترداد هذه المناطق .

٥- صممت خطة العمليات الروسية ، دون أن تمنح آلة الدعاية والإعلام الروسية فرصة العمل وإظهار جانب من جرائم كتائب أزوف النازية ، ضد السكان المدنيين في مناطق عملياتها وخصوصا ضد السكان المتعاطفين مع روسيا ، أو من كانوا من أصول روسية ، فتركت بذلك فراغا أستغلته القيادة الأوكرانية المدعومة بجهاز الإعلام الشياطني للتحالف الغربي الاستعماري .

٦-كما نتج عن هذا الأداء العسكري الكلاسيكي ، المتمثل في القصف المركز وتقدم القوات وحصار المدن ، دون أساليب الحرب السريعة المتمثلة في أحداث الإختراقات العميقة والسريعة ، ثم تطويق وحصار القوات المعادية وتدميرها ، إلي نزول التحالف الغربي الاستعماري بكل ثقله ، في مجال فرض العقوبات الواسعة والقوية وغير المعهودة ضد روسيا بهدف كسر العمود الفقري للاقتصاد الروسي ومن بعده آلة الحرب الروسية الجبارة ، وهنا حدث الخطأ فوق التكتيكي الثاني ، وهو تباطوء روسيا في الهجوم الاقتصادي المضاد القوي والسريع ، وإتخاذ القرارات المتناسبة مع حالة الهجوم الخطير والحرب الاقتصادية الكونية التي بدأتها الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين ، وجل الخطوات والإجراءات التي أتخذتها القيادة الروسية حتي اليوم هي من طبيعة دفاعية ، مثل إشتراط تسديد ثمن الغاز أو النفط الروسي بالروبل الروسي، وبعض الإجراءات الدفاعية الأخري ، دون أن تتخذ القرار الاستراتيجي الأكبر المتمثل في سلاح الغاز الروسي .

وكما قال وزير الخارجية الأمريكي البارز " جيمس بيكر " جملته الشهيرة (إذا كان الموقع هو الرصيد .. فأن التوقيت هو فن الحكم) ، فنحن إزاء توقيت مناسب الأن ، لإتخاذ قرار الرد السريع ، حيث مقابل كل أفراج عن الأرصدة الروسية المجمدة لدي بنوك الدول الأطلسية ، أو إلغاء القرارات العقابية وقرارات الحظر والمقاطعة ، يمنح الغاز والنفط الروسي ، وألا فينبغي فورا ودون تردد أتخاذ قرارات مضادة بوقف تصدير الغاز الروسي ، ودون هذا فأن أكتساب الوقت لدي دول الاتحاد الأوروبي ، لعدة أشهر أخري سوف يؤدي حتما إلي تآكل القدرة الروسية علي الإيذاء المضاد في المستقبل القريب .

لقد ترددت روسيا تحت قيادة الرئيس الروسي " مدفيديف " في إتخاذ الموقف الصحيح من الأزمة الليبية عام ٢٠١١، فسيطر الغرب علي ليبيا ، وتشتت الدولة وتاهت بين الأطراف الدولية والإقليمية ، وأصبحت تعج بالمرتزقة من كل

أتجاه ، وقبلها فقدت الدولة الروسية توازنها في عام ١٩٩١ ، وعام ٢٠٠٣ فتركت العراق يواجه مصيره وحده دون داعم أو مساند ، فتمزقت العراق حتي اليوم ، وما زلنا نتأمل أن يستجمع هذا البلد الشقيق عنفوانه وحضوره .
والأن روسيا تواجه تحديات مصيرية ، والعالم من بعدها يقف متأثرا ومنتظرا نتائج هذه المعركة وتأثيراتها علي المشهد العالمي كله ، وعلي نمط العلاقات الدولية في المستقبل المنظور . ومرة أخري كما قال القائد الروسي الشهير " فلاديمير إليتش لينين " عشية ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ ، جملته الشهيرة " الأن .. أو إلي الأبد " .

****

كلمة ختامية : مستقبل الصراع الضاري في أوكرانيا

إستخدمنا لوصف هذا الصراع بأنه في اوكرانيا ، مجرد تعبير مجازي عن صراع أعمق وأشمل ، بحيث بات يشمل الكرة الأرضية بكاملها ، حتي ولو كان مسرح عملياتها المباشرة ، العسكرية والسياسية يقع في قلب أوروبا .

وقد بدا من عرضنا لجوانب هذا الصراع في متابعاتنا ومقالاتنا السابقة التي إستمرت منذ إندلاع نيران العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط حتي يومنا هذا (أنظر مقالاتنا الأثنتي عشرة في موقع الميادين نت من ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ حتي ١٥ مايو ٢٠٢٢) . مدي هذا العمق والاتساع الجيو–بوليتيكي ، من ناحية والجيو–استراتيجي من ناحية أخري .

فالمساحة الجيو – سياسية الأوكرانية تحولت إلي مجرد ميدان للرماية وضرب النار بالمعني التكتيكي والميداني ، بينما المعارك وصنوف الحرب المختلفة (الاقتصادية – السياسية – الإعلامية – الفكرية – الثقافية – والرياضية .. الخ) أصبحت شاملة لكل المعمورة ، كما يتوقف علي نتائجها وتداعياتها ، شكل وطبيعة العلاقات الدولية ، وهيكل القوي العالمي ، وقواعد القانون الدولي الجديد ، وربما هيكل وطريقة عمل المنظمات الدولية .

ومن هنا لابد أن ينشغل العقل السياسي والاستراتيجي عموما ، والعربي خصوصا ، بتداعيات هذا الصراع الضاري من جهة ، ومساره الراهن والمستقبلي من جهة ثانية ، وتوقعاته وأحتمالاته ، في ضوء علم التوقعات A foresight approach ، الذي أستخدم لأول مرة عام ١٩٣٢ علي يد H.G. Wells ، ثم تطور بصورة أكثر إنضباطا منذ منتصف الأربعينات إلي ما يسمي علم المستقبليات Futurology بمعرفة البروفسير الألمانى Ossip K. Flechtheim كفرع جديد للمعرفة وكتطوير لعلم الإحتمالات (١) .

تستند علي الوقائع systemic أو systemicفدراسات المستقبل هى محاولة لإمتلاك نظرة منهجية منظمة والمعطيات المباشرة ، تأخذ بعين الإعتبار العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية والسياسية و للتنبؤ بملامح المستقبل .

أي أن الدراسات المستقبلية يقصد بها الأسلوب المنظم المعتمد على تحليل عناصر الماضي ، ومعطيات الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل ، مستخدما في ذلك كافة الوسائل الرياضية والإحصائية والتاريخية للتعرف علي التغيرات المتوقعة فى المستقبل

وتعرف أيضا الدراسات المستقبلية Futurology بأنها الاتجاهات التحليلية المجمعة باستخدام وسائل مهنية أو متخصصة لوضع ملامح للتوقعات الاستراتيجية والمستقبل المحتمل .

وكان من إبرز وأشهر هذه الدراسات ذلك التقرير الذي صدر عام ١٩٧٢ وعرف بأسم تقرير نادي روما وحمل عنوان " حدود النمو " Limits to growth وقد أعده عدد كبير من الخبراء والباحثين كان من أبرزهم " دونيلا ميدوز" و" ودنيس ميدوز " و" يورغِن راندرز" ، و" ووليليام بيهرنس " ، ومعهم فريقا من ١٧ باحثا.[٢]

بالتعاون بين منظمة نادي روما، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وتضمن محاكاة حاسوبية للنمو الاقتصادي والسكاني الأسي عندما تكون الموارد محدودة.[٣] ، وقد مولت البحث مؤسسة فولكسفاجن ، وعرضت نتائج الدراسة في اجتماعات دولية في موسكو ، وريو دي جانيرو في صيف عام ١٩٧١. منذ نشر هذا التقرير، تم بيع ما يقرب من ٣٠ مليون نسخة بثلاثين لغة مختلفة.([٤] ولا يزال التقرير محل جدال وقد نشرت حوله الكثير من المنشورات. ونشر آخر إصدار محدث من التقرير عام ٢٠٠٤.[٥]

وتزداد صعوبة الدراسات المستقبلية في ظل الصراعات العسكرية والاقتصادية والسياسية المركبة ، التي تشارك فيها أطراف متعددة بعضها مباشرة وبعضها الأخر غير مباشر ، مما يجعل من عملية بناء السيناريوهات والإحتمالات من أصعب الدراسات وأكثرها تعقيدا .

بيد أن صراع كمثل الذي يجري أمام أعيننا اليوم في أوروبا ، والذي يختزل لفظيا بأسم الحرب الروسية – الأوكرانية ، أو الحرب في أوكرانيا ، بكل تداعياتها علي صعيد الوجود الإنساني ، والعلاقات





السيرة الذاتية وقائمة

مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

- **ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .**
- **حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .**
- **حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .**
- **حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .**
- **حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .**
- **عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠–٢٠٠٢ فترات متقطعة .**
- **وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.**
- **وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤**
- **وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.**
- **يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية**
- **يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.**
- **عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .**
- **عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .**
- **مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .**

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

- **حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " .**
- **وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .**
- **وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .**
- **وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ عن معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .**

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ .

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .

٢٧– " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨– " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .

٢٩– كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .

٣٠- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .

٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .

٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١

٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢

٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .

٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣

٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤ .

٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥.

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .ز كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. دراسة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ، صادر عن مركز الإستقلال للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٥٤- هل مصر بلد فقير حقا .. ردا على الجنرال عبد الفتاح السيسى " ، القاهرة ، تم مصادرة أجهزة الأمن للكتاب فى أكتوبر عام ٢٠١٨ ، وجرى نشره على شبكة الإنترنت .

٥٥- " إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٩ .

٥٦-الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى ، منشور جزئيا على المواقع الإليكترونية ، أكتوبر ٢٠٢١ .

له تحت الطبع

٥٧- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (جزأن) .

٥٨- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠٢٠) ، خمسة أجزاء .

٥٩- الاقتصاد المصرى بين حكم الأخوان وحكم الجنرالات .

٦٠-كيف نعيد بناء نظام التأمين الصحى الاجتماعى الشامل .. نقد وتحليل للنظام الصحى الحكومى .

٦١-تجربتى بين ثورتين . نسخة مزيدة ومنقحة ، طبعة ثانية .

٦٢-كيف جرى أختراق مصر . .. وسائل الحرب الناعمة .

٦٣-أهل السلطة .. وأهل المال .. زواج المحارم .

٦٤-أوراق الأزمة الأوكرانية .

- هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

- بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .